جامعة جرش
قسم اللغة العربية وآدابها

ابن هشام والدرس النحوي في
" شرح قطر الندى وبل الصدى"

حكمت عبدالكريم اغزاوي غريز

المشرف
الأستاذ الدكتور: أحمد فليح

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
جامعة جرش
٢٠١٥/٢٠١٤

التفويض

جامعة جرش

التفويض

أنا حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي " ابن هشام والدرس النحوي في " شرح قطر الندى وبل الصدى"، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

ناقشت هذه الرسالة

" ابن هشام والدرس النحوي في شرح قطر الندى وبل الصدى"

اللجنة في أدناه، وأجازتها بتاريخ: 25/ 3 / ٢٠١٥.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور: أحمد فليح	مشرفاً
الأستاذ الدكتور: عادل بقاعين	عضواً
الدكتور: خلف الجرادات	عضواً
الدكتورة: عبير بني مصطفى	عضواً

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية، والديّ الكريمين، أمدّ الله في عمرهما، وألبسهما ثوب الصحة والعافية، وإلى من كانوا يضيئون لي الطريق إخوتي وأخواتي.

كما أهدي هذا العمل إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة، التي هيأت لي الظروف المناسبة للبحث، وإلى أهل زوجتي، وأصدقائي، وزملائي، وطلّابي، وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل.

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتاج بحثي المتواضع.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
فهرس قائمة المحتويات	ث
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	١
التمهيد	٥
الفصل الأول: أصول النحو العربي عند ابن هشام	١٠
المبحث الأول: السماع ومصادره	١٢
اولاً: القرآن الكريم، وموقف ابن هشام من الاستشهاد به	١٤
_منهج ابن هشام في إيراد الشاهد الشعري	١٥
_التقديم للشاهد القرآني	٢١
ثانياً: القراءات القرآنية	٢٣
– القراءات القرآنية في شرح قطر الندى	٢٧
_ موقف ابن هشام من القراءات	٣٢
ثالثاً: الحديث النبوي الشريف	٣٨
– موقف ابن هشام من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف	٤٦
رابعا: كلام العرب	٥٤
١_ الشعر	٥٤
– موقف ابن هشام من الاستشهاد بالشعر	٦١
٢– كلام العرب المنثور: المثل	٧٤

– موقف ابن هشام من الاستشهاد بالأمثال	٧٧
– لغات القبائل العربية	٨١
– المثال النحوي المصنوع	٩٠
المبحث الثاني: القياس	١٠٠
– موقف ابن هشام من القياس	١٠٨
المبحث الثالث: الإجماع	١١٣
– موقف ابن هشام من الإجماع	١١٥
المبحث الرابع: العلّة النحوية	١١٩
– تعليلات ابن هشام	١٢٦
المبحث الخامس: نظرية العامل النحوي	١٣٠
– موقف ابن هشام من العامل	١٣٧
الفصل الثاني: ابن هشام والمدارس النحوية وآراؤه الاجتهادية	١٤٥
الفصل الثالث: منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية	١٥٦
الخاتمة	١٦١
المصادر والمراجع	١٦٤
الملخص باللغة الإنجليزية	١٧١

المُلَخَّصُ

ابن هشام والدرس النحوي في " شرح قطر الندى وبل الصدى"

حكمت عبد الكريم اغزاوي غريز

تناولت هذه الدراسة موضوع" ابن هشام والدرس النحوي في شرح قطر الندى وبل الصدى "، وهي تهدف إلى البحث عن الأصول النحوية عند ابن هشام في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " ومنهج ابن هشام في التعامل مع هذه الأصول المختلفة.

وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، أما التمهيد فقد تضمن ترجمة موجزة لابن هشام.

وأما الفصل الأول: فتناول موقف ابن هشام من أصول النحو العربي، وقد ضمّ خمسة مباحث: أولاً: السماع عند ابن هشام من حيث التعريف به لغة واصطلاحاً، وبيان مصادره المتمثلة بالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب شعراً ونثراً، ثانياً: القياس النحوي عند ابن هشام من حيث التعريف به لغة واصطلاحاً، وموقف ابن هشام منه، ثالثاً: الإجماع عند ابن هشام مع التعريف به لغة واصطلاحاً، رابعاً: العلّة النحوية عند ابن هشام مع مقدمة من حيث التعريف بالتعليل لغة واصطلاحاً، والعرض لأقسام العلل النحوية، خامساً: نظرية العامل وموقف ابن هشام منها مع التعريف بمفهوم العامل ونشأته أيضاً، وبعض آراء النحاة فيه.

أما الفصل الثاني فتناول موقف ابن هشام من المدارس النحوية وآراؤه الاجتهادية، مبيناً موقف ابن هشام من المدرستين البصرية والكوفية، والعرض لأهم اختياراته النحوية.

وأما الفصل الثالث: فيقوم على عرض منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية.

أما الخاتمة فجاءت تلخيصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وصاحب الخلق العظيم سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فهذا البحث هو محاولة دراسة الدرس النحوي عند ابن هشام في كتابه" شرح قطر الندى وبل الصدى "،إذ حاولت من خلال هذا البحث أن أتبين الأصول التي من خلالها تشكل المنهج الذي سار عليه ابن هشام في درسه النحوي في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى "، وأن أبين مدى أهمية هذه الأصول في إرساء قواعد النحو العربي ويهدف هذا البحث أيضا إلى بيان مدى اهتمام ابن هشام بالأصول النحوية، وموقفه من تلك الأصول.

وفي بداية البحث بحثت عن أية دراسة تختص بالأصول النحوية عند ابن هشام في كتابه"شرح قطر الندى وبل الصدى "إلا أنني لم أجد، إلا أنَّ هناك بعض الكتب تكلمت على منهج ابن هشام ،إذ كانت تهتم بكتاب "مغني اللبيب " كما في كتاب "منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني "[١] وكتاب "ابن هشام النحوي "[٢] الذي انصب على منهجه في كتاب "المغني"، ورسالة بعنوان "منهج ابن هشام النحوي في كتابه شرح شذور الذهب "[٣]، وكتاب " ابن هشام وأثره في النحو"[٤] ، وكتاب " ابن هشام الأنصاري، أثاره ومذهبه النحوي"[٥].

---

(١)_ شعيب، عمران عبد السلام: منهج ابن هشام من خلال كتابه " المغني "،دار الجماهير – بنغازي–ط١ – ١٩٨٦م

(٢)_ عوض، سامي: ابن هشام النحوي بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو دار طلاس – دمشق –ط١– ١٩٨٧م.

(٣)_ رسالة: الربابعة، هارون محمد بدر الدين: منهج ابن هشام في كتابه "شرح شذور الذهب " الجامعة الأردنية – عمان الأردن – ٢٠٠٢م.

(٤)_ الضبع، يوسف عبد الرحمن: ابن هشام وأثره في النحو،دار الحديث _ القاهرة _ط١_ ١٩٩٨م.

(٥)_نيل، علي فودة: ابن هشام الأنصاري، أثاره ومذهبه النحوي، عمادة شؤون المكتبات_جامعة الملك سعود_الرياض_١٩٨٥م.

وأيضا هناك العديد من الكتب القديمة والحديثة كتبت في الأصول النحوية منها:" الاقتراح " للسيوطي، "وأصول النحو" لسعيد الأفغاني، "والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" لخديجة الحديثي، و" أصول النحو " لمحمود نحلة، و" أصول التفكير النحوي" لعلي أبو المكارم، و"أصول النحو العربي" لمحمد خير حلواني، و"الأصول " لتمام حسان، و"الأصول في النحو"لابن السراج، وغيرها من الدراسات والكتب القديمة والحديثة، وقد ساعدتني هذه المصنفات على تتبع الأصول النحوية في كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى "

وقد قامت الدراسة على المنهجين، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي عندما حاولت التعرف إلى منهجه في التعامل مع أصول النحو العربي المختلفة، وبيان موقفه من تلك الأصول، وتتبعت الشواهد وارتباطها بالمعايير التي وضعها النحاة، وكنت ألتمس المنهج التاريخي، الذي يسعف الدارس في التطور اللغوي النحوي، وذلك للوصول إلى النتيجة.

هذا وقد جاء البحث في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

التمهيد: فقد عرفت فيه بابن هشام تعريفاً موجزاً، لأن ابن هشام من النحاة المشهورين، وهناك عدد كبير من الكتب ترجمت لابن هشام، وأيضاً تناولت من خلال هذا التمهيد التعريف بكتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى" حتى نتعرف على منهجه في هذا الكتاب النحوي، ومدى أهميته .

الفصل الأول: فقد خصصته الدراسة للحديث عن موقف ابن هشام من أصول النحو العربي، وقد قسمته إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول من هذا الفصل فقد تناولت فيه الدراسة السماع: فعرضت لمفهوم السماع لغة واصطلاحا، ومصادر السماع المتمثلة، بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام

العرب الذي تمثل بالشعر والنثر:(المثل، ولغات العرب، والأمثلة المصنوعة) وقد قدمت لهذه الموارد بمقدمة تتضمن مفهومه، وبعض آراء النحاة فيه، ثم بينت موقف ابن هشام منها.

المبحث الثاني من هذا الفصل تناولت فيه الدراسة القياس: مفهومه، وأركانه، وبعض آراء النحاة فيه، وبينت موقف ابن هشام من القياس من خلال العرض لأهم المسائل النحوية التي وافق فيها القياس، والمسائل التي رفض فيها القياس.

المبحث الثالث فقد تناولت فيه الدراسة الإجماع، مفهومه وآراء النحاة فيه، ومن ثم بينت موقف ابن هشام منه من خلال أمثلة قليلة متناثرة في كتابه"شرح قطر الندى وبل الصدى".

أما المبحث الرابع فتناولت فيه الدراسة العلّة النحوية، التي تعد ركنا من أركان القياس، فتحدثت عن العلّة من حيث المفهوم، والأنواع، والأقسام، وبعض آراء النحاة فيها، ومن ثم تحدثت عن العلّة عند ابن هشام، وموقفه منها.

أما المبحث الخامس فتناولت فيه الدراسة نظرية العامل النحوية، فتحدثت في مفهوم العامل، ونشأته، وبعض آراء النحاة فيه، ومن ثمّ التعرف إلى موقف ابن هشام من العامل.

الفصل الثاني: تناولت فيه الدراسة موقف ابن هشام من المدارس النحوية، وآراءه الاجتهادية، مبينة موقف ابن هشام من البصريين والكوفيين من خلال العرض لأهم المسائل التي وافق فيها ابن هشام البصريين، وأهم المسائل التي وافق بها الكوفيين، ومن ثم عرضت لأهم اختيارات ابن هشام النحوية وما اتبع فيه غيره من النحاة.

الفصل الثالث: تناولت فيه الدراسة منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية.

وأما الخاتمة فجاءت تلخيصا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

لا يفوتني هنا بعد شكري لله تعالى – أن أتقدم بشكري وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور " أحمد فليح " المشرف على رسالتي هذه، على قبوله الإشراف على هذا البحث، ولما قدمه

لي من نصح، وتوجيهات قيمة، الذي كان له الفضل في اقتراح الموضوع، وجدته نعم الأستاذ ونعم العون للطالب، إذ كان متلطفاً معي، متحملاً عنت السؤال، وأدعو الله أن يغمره بالصحة والعافية، وحسن التوفيق.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور: عادل بقاعين، والدكتور: خلف الجرادات، والدكتورة: عبير بني مصطفى، لتفضلهم بقبول قراءة هذا البحث وتقويمه، ومحاولة تصحيح ما وقع فيه من هفوات، وأشكر لهم جهودهم الخيرة في إسداء النصح والإرشاد ، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر الجزيل أيضاً إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية في جامعة جرش، متمثلاً بعميد كلية الآداب الأستاذ الدكتور" محمد ربيع "، والى الأساتذة كافة، لهم منّي كل الشكر والتقدير.

وأسأل الله تعالى أن يحقق لي الأمل والتوفيق والسداد والرشد، وأن يعصمني من الزلل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والله ولي التوفيق

التمهيد:

ترجمة ابن هشام

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، ويكنى بأبي محمد النحوي، واشتهر بابن هشام الأنصاري، ولقّب بجمال الدين، ولد في القاهرة في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة[١] .

"ويعد ابن هشام من النحاة المشهورين في العربية منذ حياته، وذلك بما تفرد به من المباحث الدقيقة، والفرائد الغريبة، والاقتدار على التصرف في الكلام"[٢]، حيث طارت شهرته وقصده الطلاب من كل الأنحاء؛ حتى يتسنى لهم الاستفادة من علمه الذي تفوق به على أقرانه وشيوخه من النحاة .

وذكر لنا ابن حجر العسقلاني " أنّ ابن خلدون أشاد بابن هشام في مقدمته وذلك بقوله " قال لنا ابن خلدون ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه "[٣] .

وذكر ابن خلدون(ت٨٠٨هـ) ذلك في مقدمته إلا أنه لم يشر أنه أنحى من سيبويه إذ قال: " وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجمله ومفصله، وتكلّم على الحروف، والمفردات، والجمل،

---

(١)_انظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – بيروت – ط١ – ١٩٧٩م ج٢/ص٦٨

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه – ط١ – ١٩٦٧م ج١/ص٥٣٦

(٢)_ضيف، شوقي : المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة – ط٧ – ١٩٦٨م، ص٣٤٦

(٣)_العسقلاني ،ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب الحديثة (مطبعة المدني) – ط٢ – ١٩٦٦م، ج٢/ص٤١٦

وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه " بالمغني في الإعراب " وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب، وفصول، وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها [١].

شيوخه: تتلمذ ابن هشام على يد مشاهير علماء عصره منهم:

"الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن مرحل(ت٧٤٤هـ) [٢]، وتلا على ابن السراج(ت ٧٤٧هـ) [٣]، وسمع من أبي حيان(ت٧٤٥هـ) [٤] ديوان زهير بن أبي سُلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وكان كثير المخالفة له شديد الإعراض عنه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي(ت٧٤٦هـ) [٥]، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني(ت٧٣٤هـ) [٦] جميع شرح الإشارة[٧] إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي[٨] في دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين"[٩] .

---

(١)_ انظر ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون(ت٨٠٨هـ): المقدمة، تحقيق:عبد السلام الشادي، بيت الفنون والعلوم والآداب– الدار البيضاء– ط١– ٢٠٠٥م، ج٣/ص٢٣٩

(٢)_ هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن نعمه بن ذوالة الحرَّانى المعروف بابن مرحل العلامة شهاب الدين، ويكنى أبا الفرج (ت٧٤٤هـ) . الدرر الكامنة ج٣/ص٢٠

(٣)_ هو محمد بن نمير الشيخ شمس الدين بن السرَّاج، يكنى أبا بكر (ت ٧٤٧هـ) . بغية الوعاة ج١/ص٢٣٥

(٤)_ هو أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤هـ–٧٤٥هـ) تقدم في النحو وبرع في التفسير والعربية . بغية الوعاة ج١/ص٢٨٠–٢٨٥

(٥)_ هو علي بن عبد الله بن أبي الحسن الاردبيلى التبريزي (ت٧٤٦هـ) قرأ النحو على السيد ركن الدين الإستراباذي ، والركن الحديثي . بغية الوعاة ج٢/ص١٧١

(٦)_ هو عمر بن علي بن سالم بن صدقه اللخمي الاسكندري، تاج الدين الفاكهاني (ت٧٣٤هـ) الدرر الكامنة ج٣/ص٢٥٤–٢٥٥

(٧)_ هو كتاب نحوي ألفه تاج الدين الفاكهاني . الدرر الكامنة ج٣/ص٢٥٤

(٨)_ هو أشهر مختصر عند الحنابلة، لم يشتهر متن عند المتقدمين إشتهاره . الدمشقي ، عبد القادر بن بدران : المدخل إلى مذهب الإمام الإمام أحمد بن حنبل ، صححه وقدم له: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ –١٩٨١م ص٤٢٤-٤٢٥

(٩)_ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص٦٨

وذكرت له مصنفات جليلة كثيرة لعل من أيسرها بين الناس:

١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : يعد هذا الكتاب من أشهر الكتب التي خلفها ابن هشام في العربية، واشتهر بحياته وأقبل الناس عليه، وقد كتب عليه الحواشي، وشرح شواهده، وهو مطبوع منشور.

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وهو مطبوع منشور.

٣- الإعراب عن قواعد الإعراب، مطبوع منشور.

٤- شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه، مطبوع منشور.

٥- قطر الندى وبل الصدى وشرحه، مطبوع منشور.

ومن أشهر تلامذة ابن هشام :

إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخميّ (ت:٧٩٠هـ)، وإبراهيم بن محمد بن عثمان الدجوي (ت:٨٣٠هـ)، وجمال الدين أبو الفضل النّويريّ (ت:٧٨٦هـ)، وابن الفرات عبد الخالق بن على بن الحسين بن الفرات (ت:٧٩٤هـ)، ومحمد مجد الدين بن العلامة ابن هشام (ت:٧٩٩هـ).[١]

وفاته:

توفي ابن هشام ليلة الجمعة الخامس ذي القعدة سنة (٧٦١هـ) ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة. [٢]

---

(١) – انظر مكرم، عبد العال سالم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة – دار الشروق – عمان الأردن – ط١ – ١٩٨٠م، ص٣٥٩– ٣٦٠

(٢) – العسقلاني، ابن حجر :الدرر الكامنة ج٢/ص٤١٦

تعريف موجز بـ(شرح قطر الندى وبل الصدى)

"قطر الندى وبل الصدى " مقدمة ألفها ابن هشام للمبتدئين في النحو بعبارة موجزة جامعة للمبادئ الأساسية، ثم قام بشرح هذا المتن في هذا الكتاب الذي نحن بصدده، والذي دفعه إلى شرح ذلك المتن هو إحساسه بالقصور في إكمال بعض مباحثه، يقول في مقدمة كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى "، " وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسمَّاة بـ" قطر الندى وبل الصدى" رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، ووافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها"[١] . يتضح من هذا أنَّ هدف ابن هشام من هذا الشرح هو هدف تعليمي، إذ قام بشرح المقدمة، وفصّل مجملها، ووضح مشكلها، حتى يتسنّى للطلبة الناشئين الحصول على الفائدة بأيسر الطرق وأقصرها.

واقتصر ابن هشام في كتابه هذا على مباحث النحو ولم يأتِ إلا بشيء يسير من مباحث الصرف كأنواع المشتقات والوقف وهمزة الوصل.

---

(١)_ انظر ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ٢٠١١م، ص٣٠

الفصل الأول

أصول النحو العربي عند ابن هشام

المبحث الأول: السماع ومصادره

١- القرآن الكريم، وقراءاته القرآنية

٢- الحديث النبوي الشريف

٣- كلام العرب: شعراً ونثراً

٤- لغات القبائل العربية

٥- المثال النحوي المصنوع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: العلّة النحوية

المبحث الخامس: نظرية العامل النحوي

الفصل الأول:

أصول النحو العربي

الأصل لغة: أسفل كل شيء وجمعه أصول، لا يكسر على غير ذلك [١]، والأصل أيضاً " ما يبتنى عليه غيره " [٢].

والأصول في اصطلاح النحويين: هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل [٣].

أما الأصول كما وضَّحها ابن الأنباري:" هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه، وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل"[٤].

إذن فأصول النحو هي الأدلة التي يعتمد عليها النحاة في إثبات قواعدهم ومسائلهم النحوية وإقامتها.

أقسام أصول النحو : كانت أصول النحو العربي مبثوثة في مؤلفات العلماء والنحاة، إلى أن جاء ابن جني ولاحظ وجود علاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، وقد أكَّد ذلك من خلال قوله: إنَّا لم نَرَ أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه [٥].

---

(١)_ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد: لسان العرب، دار صادر – بيروت. مادة " أصل "

(٢)_ الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ):التعريفات، مكتبة لبنان– بيروت– ١٩٨٥م، ص٢٨

(٣)_ السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية– بيروت– ط٢– ٢٠٠٦م، ص١٣

(٤)_ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧م، ص٨٠

(٥)_ ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط٢، ١٩٥٢م، ج١/ص٢

وقد قسَّم ابن جني أدلة النحو إلى ثلاثة أقسام هي: " السماع والقياس والإجماع "[١]، ثم جاء ابن الأنباري وقسم أصول النحو إلى: " سماع وقياس واستصحاب حال "[٢].

نلاحظ هنا أنَّ ابن الأنباري لم يذكر الإجماع، وزاد استصحاب الحال، فكأنه لم يَرَ الاحتجاج به في العربية .

- أمَّا السيوطي فقد بلغ هذا العلم عنده مرحلة النضج والاستواء، فجمع ما تشتت من كلام المتقدمين، كابن جني وابن الأنباري فتحصل لديه مما ذكر " أربعة أقسام لأصول النحو هي : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال "[٣].

وسيتناول البحث مسائل: السماع، والقياس، والإجماع، ومدى توظيف ابن هشام لهذه الأصول النحوية في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى ".

---

(١)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص١٣

(٢)_ ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص٨١

(٣)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص١٣

المبحث: الأول

الـســمــاع

يعد السماع الأصل الأول من الأصول النحوية التي قام عليها النحو العربي،" والسماع لغة من " سَمِع " فيقال: " سَمعه ، وسَمعاً ، وسمِعا ، وسماعًا وسماعةً ، وسماعيةً "، قال اللحياني: وقال بعضهم السمع مصدر والسِّمع للاسم" .[١]

والسماع اصطلاحاً: عرفه الأنباري (ت ٥٧٧) في كتابه "لمع الأدلة" بقوله :"هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٢].

أما في الاقتراح فقد عرفه السيوطي (ت ٩١١) بقوله :"وأعني به ما ثبتَ في كلام من يوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه– صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر"[٣]

يتضح أنّ المصطلحين متقاربان، فالنقل بمصطلح ابن الأنباري هو السماع بمصطلح السيوطي، فابن الأنباري والسيوطي يشترطان في المسموع أو المنقول أن يكون كلاماً فصيحاً، إلا أنّ ابن الأنباري اشترط إضافة " أن يكون خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة " ، أمّا السيوطي فلم يزد شيئاً في تعريفه وإنما زاده توضيحاً فقط، ويمكن القول إنَّ هناك ثلاثة مصطلحات متقاربة وهي: السماع، والرواية والنقل.

---

(١)_ الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان– ط٤ – ١٩٩٠م ، مادة " سَمِعَ "

(٢)_ ابن الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٨١

(٣)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٤

السماع هو أقرب طريق إلى حصر اللغة ومعرفة استعمالها وتبيين خصائصها، لذلك عده النحاة الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة[١] .

فالسماع من الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن هشام في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " إذ استعان بالمصادر التي أشار إليها ابن الأنباري والسيوطي من خلال المصطلحات السابقة، وهذه المصادر هي " القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثرا ".

هذه المصادر اعتمد عليها النحاة في دراساتهم الأولية للنحو العربي، فاشتقوا منها قواعدهم النحوية، واتخذوا منها حجة وشاهداً ودليلاً لما توصلوا إليه من أحكام عامه، وأخذوا بعد ذلك يتدارسون هذه الأصول ويضعون لها الضوابط والقيود.

وسيتناول البحث هذه المصادر بالتفصيل، كي يبين موقف ابن هشام منها ومنهجه في تناولها.

---

(١)_ انظر الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧- ١٩٧٤م، ص١٣٤

أولاً: القرآن الكريم

هو كتاب الله تعالى، المتضمّن الآيات والسور من لدن ربّ العالمين، حفظ بدقة، ونقل بأمانة متناهية بين دفتي المصحف الشريف.

وهو النص الصحيح، المجمع على الاحتجاج به في اللغة، والنحو، والصرف، وعلوم البلاغة، " فالقرآن الكريم هو: عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة جميعاً إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم "[١] والقرآن الكريم متفق في الاستشهاد به عند جميع النحاة، فلا نجد أحداً من النحاة ينكر الاستشهاد به، والخلاف بين النحاة في مقدار هذا الاعتماد وكيفيته، فمنهم من يتوسع في الاعتماد على القرآن الكريم، ومنهم من يتوسع في الاعتماد على كلام العرب من شعر ونثر، ومنهم من يعتمد على الاثنين معاً، وذلك بسبب اختلاف أساليبهم واتجاهاتهم.

أما عن الاستشهاد بالقرآن الكريم عند ابن هشام، فابن هشام من النحاة الذين " توسعوا في الاعتماد على الدليل القرآني"[٢].

وخير شاهد على ذلك عدد الشواهد القرآنية التي تناولها، إذ بلغت هذه الشواهد عنده في كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى"، أربعمئة وثلاثا وثلاثين آية قرآنية كريمة، بما في ذلك القراءات القرآنية.

فابن هشام لم يخرج عما اتفق عليه النحاة السابقون، من الاعتماد على الدليل القرآني، وجعله عماد الأدلة النقلية، وهو بذلك يقدم الشاهد القرآني على جميع الأدلة النقلية الأخرى، وكتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى" خير دليل على ذلك.

---

(١)_ انظر حسانين، عفاف: في أدلة النحو ، المكتبة الأكاديمية ، طبعة جديدة ، ١٩٩٦م، ص٣٠

(٢)_المرجع السابق ص٣٠

أولا: منهج ابن هشام في إيراد الشاهد القرآني:

وقد تنوع أسلوب ابن هشام في إيراد الشاهد القرآني، ومن هذه الأساليب:

١_ يقدم الشاهد القرآني منفرداً لإثبات قاعدة نحوية أو لتقرير أصل، ومثال ذلك عنده:

_ في مبحث" المبتدأ والخبر"[١] إذ قال: وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه، فالأول نحو قوله تعالى:" قل أفأُنبئُكُم بشرٍّ من ذلِكُمُ النَّارُ"[الحج: ٧٢] ، وقوله تعالى" سُورَةٌ أنزلنَاهَا "[النور:١].

والثاني: كقوله تعالى:" أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّهَا"[الرعد:٣٥]، وقوله تعالى:" قل أأنتُمْ أعلَمُ أم الله"[البقرة:١٤٠].

فابن هشام أثبت هذه القاعدة بالدليل القرآني، ولم يوظف أي دليل سماعي آخر لإثبات هذه القاعدة.

٢_ وأحيانا يأتي بالشاهد القرآني، ثم يأتي بعده بالشاهد الشعري، ومثال ذلك عنده قوله في " مبحث " كان وأخواتها "[٢] قال:" يجوز في كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، أن تستعمل بمعنى "صار" كقوله تعالى:" وَبُسَّتِ الجِبَالُ بَسا فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثّا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاَثَةً "[الواقعة:٥،٦،٧]، وقوله " فأصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إخْوَاناً " [آل عمران: ١٠٣] ، وقوله" ظَلَّ وَجْهُهُ مسْوَدا "[النمل:٥٨] .

وقال الشاعر:[٣]

أَمْسَتْ خَلاءً وأمْسى أهلُهَا احْتَمَلُوا أخْنَى عَلَيْهَا الذي أخْنَى على لُبَدِ

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص١٤٧

(٢)_ المصدر السابق ص١٥٧

(٣)_ المصدر السابق ص١٥٧

وقال الآخر :[١]

أضْحَى يُمَزِّقُ أثْوَابِي وَيَضْرِبني أبْعَدَ شَيْبِيَ يَبْغي عِنْديَ الأدَبَا

فابن هشام أثبت أيضاً هنا القاعدة النحوية بالشاهد القرآني أولاً، ثم عززه بالشاهد الشعري، ابن هشام لم يكتف بآية واحدة لإثبات القاعدة، بل أورد خمس آيات قرآنية، ونلاحظ ذلك أيضا في مبحث "التمييز"[٢] إذ يقول:" وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا لذات، ومثال ذلك في الحال قوله تعالى :"ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدِينَ "[البقرة:٦٠]، " ثم وَلّيْتُم مُدْبرينَ"[التوبة:٢٥]،" وَيَومَ أُبعثُ حَيا"[مريم:٣٣]، "فَتَبَسَّم ضاحكاً"[النمل:١٩].

وقال الشاعر :[٣]

وَتُضِيءُ في وَجْهِ الظّلاَمِ مُنيرَةً كجُمَانَةِ البَحرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا

ومثال ذلك أيضاً في مبحث " التمييز"[٤] قوله تعالى:" إنَّ عدَّةَ الشُّهُورِ عند اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً "[التوبه٣٦]، "وَوَاعدنَا مُوسى ثَلاثينَ لَيْلَةً وأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ، فَتَمَّ مِيْقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً"[الاعراف١٤٢].

وقول أبي طالب: ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دِينَ مُحَمَدٍ من خَيْرِ أدْيَانِ البَريَّةِ دِينَا

ومن قول الشاعر: والتَّغلبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً، وأُمُّهمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

فابن هشام ذكر في مسألة الحال أربع آيات قرآنية، وبعد ذلك عززها بشاهد شعري، أما في مسألة التمييز فاكتفى ابن هشام بآيتين، وبعد ذلك بشاهدين شعريين فقط، مما ينم عن منهجه في تقديم الشاهد القرآني، وتعظيمه في إقامة القواعد النحوية.

---

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص١٥٨

(٢)_ المصدر السابق ص٢٦٩

(٣)_ المصدر السابق ص٢٦٩

(٤)_ المصدر السابق ص٢٧٠-٢٧١

٣_نلاحظ أيضا أنَّ ابن هشام كان يأتي بالشاهد القرآني ثم يذكر بعده قراءة قرآنية يختارها ليعزز الآية، وبعد ذلك يأتي بشاهد شعري ومثال ذلك عنده:

_ في مبحث" نواصب المضارع "[١] ومن خلال حديثه في المسائل التي يجب فيها إظمار أنْ وهي أربع إحداها: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة (بنفي محضٍ، أو طلب بالفعل)، مثال ذلك قوله تعالى:" وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِين "[آل عمران:١٤٢] ، وقوله:" يا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ" [الأنعام:٢٧] في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

ألم أكُ جاركُمْ ويكُونَ بيني وبينكُمُ المودَّةُ والإخَاءُ

قال آخر:

لا تَنْهَ عن خُلْقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ إذا فَعَلتَ عَظِيمُ

فابن هشام هنا وكما أشرنا سابقا قدم الشاهد القرآني ثم أتبعه بقراءة قرآنية اختارها ليعزز الآية، ثم بعد ذلك جاء بالشاهد الشعري.

_ في مبحث " النواسخ كان وأخواتها "[٢] قال:" يجوز في هذا الباب أن يتوسَّطَ الخبرُ بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدَّمَ المفعولُ على الفاعِلِ، قال الله تعالى:" وكانَ حقاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ"[الروم: ٤٧] و" أكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أنْ أوْحَيْنا "[يونس: ٢] وقرأ حمزة وحفص " ليس البِرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ"[البقرة:١٧] بنصب البِرِّ ، وقال الشاعر:

سلي إنْ جَهِلتِ الناسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فليسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

---

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص٩٨-١٠٠

(٢)_ المصدر السابق ص ١٥٢-١٥٤

وقال آخر:

لا طِيبَ للعَيشِ مَادَامَت منغَّصةً لَـذَّاتُـهُ بِادِّكَارِ المـوتِ والهـرمِ

فابن هشام هنا أثبت القاعدة النحوية بالشاهد القرآني، ثمّ بالقراءة القرآنية التي تنسجم وموضع الشاهد ثمّ بالشعر.

٤_ وقد يقدم ابن هشام الشاهد القرآني ويتبعه بالحديث الشريف، لإثبات قاعدة، مثال ذلك عنده في مبحث " التمييز "[١] قال : التمييز ضربان: مفسر لمفرد، ومفسر لنسبه ، فمفسر المفرد له مَظَانٌّ يقع بعدها :

أحدها: المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أمور: المساحات،كـ" جَرِيبٍ نخلاً " والكيل ،كـ "صَاعٍ تَمراً" والوزن، كـ "مَنَوَيْنِ عَسَلاً"

والثاني: العدد، كأحد عشر درهما، ومنه قوله تعالى:" إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً"[يوسف:٤] وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، وقال الله تعالى:" إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً"[ص:٢٣] وفى الحديث: إنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِين اسماً ".

٥_وقد يقدم الشاهد القرآني ويتبعه بالحديث الشريف وكلام العرب ثمَّ الشعر، ومثال ذلك عنده في مبحث " التعجب "[٢]: قال تفعُّلٌ من العجب، وله ألفاظ كثيرة غير مبوّب لها في النحو، كقوله تعالى :" كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللهِ "[البقرة: ٢٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: " سُبْحَانَ اللهِ إنَّ المؤمِنَ لا ينجس حَيّاً وَلا مَيِّتاً " و" قولهم: لله درُّهُ فارساً !" ، وقول الشاعر:

يا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطّأَ الأكْنَـافِ رَحْبَ الـذِّرَاعْ

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص٢٦٧

(٢)_ المصدر السابق ص٣٥٧

فنلاحظ أنَّ ابن هشام قدّم الشاهد القرآني، وجاء بعده بالحديث الشريف وكلام العرب، ومن ثمّ الشعر، وهذا يدل على أنَّ ابن هشام قدَّم القرآن الكريم على المصادر السماعية الأخرى، وجعل الشاهد القرآني في أول الشواهد.

٦_ومن الملاحظ على أسلوب ابن هشام أنه كان يعمد إلى تفسير بعض الآيات التي يرى أنها غير واضحة المعنى؛ وذلك لأن الإعراب جزء من المعنى، ودون معرفة المعنى لا يستطيع إعراب الشاهد القرآني كما يجب، ومن هذه التفسيرات عند ابن هشام في مبحث "جوازم المضارع " وذلك كقوله تعالى:"قل تعالوا أتلُ "[الأنعام:١٥١]، حيث تقدّم الطلب وهو" تعالوا "وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو" أتل " وقصد به الجزاء، إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتلُ عليكم، فالتلاوة عليهم مسبَّبة عن مجيئهم، فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو". [١]

فابن هشام فسر الشاهد القرآني السابق؛ لأنه يرى صعوبة إعرابه على طلبة العلم دون معرفة المعنى.

وفسّر ابن هشام في مبحث" ذو الأداة "[٢] قوله تعالى:" وَخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفاً "[النساء:٢٨]، أي كل واحد من جنس الإنسان ضعيف، وفي مبحث " التوكيد "[٣] فسّر قوله تعالى :" كلا إذا دكَّتِ الأرضُ دَكّاً دَكّاً وجاء ربُّكَ والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً "[الفجر:٢١-٢٢] أنَّ معناها دكّاً بعد دك، وأن الدك كرِّرَ عليها حتى صارت هباءً منبثاً، وأنَّ معنى " صَفّاً صَفّاً " أنه تَنزِلُ ملائكة كل سماء، فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا ليس الثاني تأكيداً للأول بل المراد به التكرير.

---

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص١٠٢

(٢)_ المصدر السابق ص١٣٦

(٣)_ المصدر السابق ص٣٢٤-٣٢٥

٧_ أما في ما يخص نص الشاهد القرآني فابن هشام كان يقتصر على موضع الشاهد غالبا، فنراه يقطف من أول الآية، أو من وسطها، أو من آخرها، وأيضا نراه يقطف من الآيتين معا " أي من آخر الآية الأولى وأول الآية الثانية.

ومثال إيراد الشاهد القرآني من أول الآية وذلك في مبحث " نواصب المضارع "[١] ، في قوله تعالى :" لَئِلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ "[الحديد:٢٩] وفى مبحث "إعراب الأفعال الخمسة، والمعتل الآخر"[٢] قال الله تعالى :" فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا"[البقرة:٢٤].

ومثال إيراد الشاهد القرآني من وسط الآية في مبحث " نواصب المضارع "[٣]، كقوله تعالى :" لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ "[النساء:١٣٧] .

وفى مبحث " المبتدأ والخبر"[٤] كقوله تعالى :" وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ "[الأعرف:٢٦] .

ومثال إيراد الشاهد القرآني من آخر الآية وذلك في مبحث " إعراب جمع مذكر السالم "[٥] قال تعالى:" إِنَّ في ذلكَ لَذِكْرَى لأُولِي الأَلْبابِ"[الزمر:٢١] وفى مبحث " المبتدأ والخبر- النواسخ "[٦] كقوله تعالى :" لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِينَ "[سبأ: ٣١].

ومثال إيراد الشاهد القرآني من الآيتين أي جزء من الآية الأولى وجزء من الآية الثانية، وذلك في مبحث " نواصب المضارع "[٧] كقوله تعالى " لَعَلِّي أَبلُغُ الأَسْبَابَ أَسبَابَ السَّماواتِ فأَطَّلِعَ

---

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص٩٠
(٢)_ المصدر السابق ص٧٦-٧٧
(٣)_ المصدر السابق ص٩٠
(٤)_ المصدر السابق ص١٤١
(٥)_ المصدر السابق ص ٧٠
(٦)_ المصدر السابق ص١٤٨
(٧)_ المصدر السابق ص٩٥

"[غافر:٣٦-٣٧] ، وفى مبحث " النكرة والمعرفة"[١] نحو قوله تعالى:" إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي"[الكهف:٣٩-٤٠] .

فابن هشام لم يذكر نص الآية القرآنية كاملا، بل كان يقتصر على موضع الشاهد القرآني وهذا ما يؤخذ عليه.

والذي دفع ابن هشام إلى ذلك هو أنَّ القارئ كان يستطيع حينذاك أن يعرف عن طريق الاستظهار والحفظ سياق الكلمة أو الكلمتين في كل آية تمر به، بل كان يستطيع كذلك أن يعرف موطن كل آية في سورتها من الكتاب الكريم.[٢]

وأغلب الظن أنَّ ابن هشام قد نظر في ذلك نظرة أخرى تتمثل في حصر انتباه القارئ في الشاهد نفسه، فلذلك يلقى أكثر الضوء عليه، ويجعله أقرب ما يكون إلى الفهم والاستفادة.[٣]

ثانياً: التقديم للشاهد القرآني عند ابن هشام :-

١. غالبا يقدم للشاهد القرآني بمثل (قوله تعالى)، (قال الله تعالى) مثال ذلك مبحث " المبتدأ والخبر"[٤] يقول: ويقع الخبر ظرفاً منصوبا، كقوله تعالى:" والركبُ أسفلَ منكم"[الأنفال:٤٢]، منكم"[الأنفال:٤٢]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى :" الحمد لله رب العالمين [الفاتحة: ٢] ، وأيضا في " مبحث الفاعل "[٥] يقول: الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما ، قال الله تعالى :" وورِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ "[النمل:١٦] .

---

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص١١٤

(٢)_عمران عبد السلام :منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ص٣١٧

(٣)_ المرجع السابق ص٣١٨

(٤)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص١٤٢

(٥)_ المصدر السابق ص٢٠٨

٢. ويقدم أيضاً للشاهد القرآني بمثل:" نحو " ومثال ذلك في مبحث " كان وأخواتها "[١] ومن خلال حديثه حول أقسام كانَ:

أ) ناقصة: فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو "وكان ربكَ قديراً [الفرقان:٥٤].

ب) تامة: فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب نحو" وإن كان ذو عسرة " [البقرة:٢٨٠].

٣. ويقدم للشاهد القرآني أيضاً بقوله : وبها جاء التنزيل، ومثال ذلك عنده في مبحث " النواسخ"[٢] إذ قال:" الكلام الآن في" ما " وإعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين، وهي اللغة القومية وبها جاء التنزيل، قال تعالى" ما هذا بشراً "[يوسف:٣١]، " ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِم"[المجادلة:٤٢]، وفي مبحث " الاستثناء"[٣]، قال: وإن كان الاستثناء منقطعا، فأهل الحجاز يوجبون النصب، فيقولون:" ما فيه أحد إلا حماراً " وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى:" مَا لَهُمْ بِهِ من عِلْمٍ إِلَّا إِتبَاعَ الظَّنِّ"[النساء:١٥٧].

وخلاصة القول أنَّ ابن هشام اعتنى بالشاهد القرآني في كتابه هذا حيث قدّم الشاهد القرآني على جميع المصادر السماعية الأخرى، من شعر وحديث ونثر، ولهذا نجد الشواهد القرآنية كثيرة عنده، وقد بلغت عدّة الشواهد القرآنية في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " أربعمئة وثلاثا وثلاثين آية قرآنية كريمة.

---

(١)_ ابن هشام "شرح قطر الندى وبل الصدى" ص١٦٠-١٦١

(٢)_ المصدر السابق ص١٦٥-١٦٦

(٣)_المصدر السابق ص٢٧٤-٢٧٥

ثانياً: القراءات القرآنية

سيجيب هذا المبحث عن جملة من الأسئلة التي تدور حول القراءات القرآنية، من هذه الأسئلة: موقف النحاة من هذه القراءات ؟ ومن ثم التعرف إلى موقف ابن هشام من القراءات.

القراءات في اللغة: جمع قراءة والقراءة مصدر قرأ، وهي في الأصل بمعنى الجمع، قال ابن الأثير: الأصل في هذه اللفظة الجمع وكل شي جمعته فقد قرأته(١).

أما القراءات اصطلاحاً فقد عرفها الزرقاني في كتابه "مناهل العرفان"بقوله: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره، في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أو في نطق هيئاتها(٢).

فالقراءات القرآنية جميعها حجة في العربية إذ يقول السيوطي:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أو آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه "(٣).

فالسيوطي يعد القراءات القرآنية كلها حجة المتواترة والشاذة منها في إقامة القاعدة النحوية، إذ نراه يصرح أنَّ القراءات الشاذة التي منع القراء من قرأتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو حتى ولو خالفت القياس يحتج بها في مثل ذلك الحرف، إلا أنَّ بعض النحاة رفضوا الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات الشاذة، وقد تسرَّع بعضهم أبعد من ذلك " إذ عابوا على عاصم وحمزة وابن

---

(١)_ ابن منظور : لسان العرب مادة قرأ.

(٢)_ الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فوّاز احمد زمرلي، دار الكتاب – بيروت – ط١ – ١٩٥٥م، ج ١/ ص ٣٣٦

(٣)_ السيوطي:الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٤

عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية " [١].

وقد ذكر السيوطي أنَّ ابن مالك رد على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ ، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون، ومن ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة:" تساءَلُونَ به والأرْحَامِ "[النساء:١].[٢]

وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر " قَتَلَ أولادهُمُ شُرَكَائِهِمْ"[الأنعام:١٣٧] وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثمَّ، بقراءة حمزة:" ثُمَّ لِيَقْطَعْ " [الحج:١٥][٣].

وقد تصدى لقضية القراءات عدد من النحاة أثبتوا أنَّ هذه القراءات متواترة ولا يجوز ردها ولا تتعارض مع العربية بأي وجه، إذ خرَّجوا بعض القراءات تخريجا نحويا يفصح عدم مخالفتها لقواعد العربية، وأخذوا يؤصلون قواعدهم على هذه القراءات، وابن هشام من النحاة الذين دافعوا عن القراءات القرآنية في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى" إذ نراه يستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة ويخرج بعضها تخريجا نحويا، إذ قال" القراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ"[٤] أي لا يجوز ردها.

وروي عن عثمان أنه قال:" لمَّا عرضت عليه المصاحف أنَّ فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها "[٥]، وهذا مؤشر على أنَّ الخطأ في الرسم والكتابة، وأنَّ اللفظ واللسان سيقومان هذا الخطأ.

" وقد ذكر السيوطي أنّ هذا الأثر لا يصح عن عثمان – رضي الله – وذلك بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع، أنه وقع في روايته تحريف، فإن ابن أشته أخرجه في

---

(١)_ السيوطي:الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٥

(٢)_ المصدر السابق ص ٢٥

(٣)_ المصدر السابق ص ٢٦

(٤)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٧٤

(٥)_ المصدر السابق ص٢٦

كتابه " المصاحف" من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال : لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا؛ فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئا على غير لسان قريش كما وقع لهم في "التابوت" و" التابوه " فوعد بأنَّه سيقيمه على لسان قريش ثم وفى بذلك ".[١]

"والمنهج السليم للنحاة أنْ يمعنوا في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجحوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس" [٢].

وخير ما يوضح هذا قول الدكتور مهدي المخزومي " إنَّ القراءات مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشُّذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللُّغوية، وعدُّوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[٣].

أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة، فقد قبلوها، واحتجُّوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجَّحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها، ولا يغلِّظونها، لأنها صواب عندهم أيضا[٤].

---

(١)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٧

(٢)_ الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق – ط٣ – ١٩٦٣م. ص ٣٢–٣٣

(٣)_ المخزومي ، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفي البابي الحلبي– مصر – ط٢ – ١٩٥٨م، ص ٣٣٧

(٤)_ المخزومي، مهدي : مدرسة الكوفة ص٣٤١

وخلاصة القول أنَّ القراءات العشر التي نص عليها القراء والأئمة متواترة بالضرورة، وأشار إلى ذلك ابن الجزري فيما نقل عن ابن السبكي إذ قال:" ومن خطه نقلت: القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ولكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل [١].

أما القراءات الأربع الزائدة عن العشر، فهناك إجماع من القراء على شذوذ هذه القراءات الأربع، وقد أشار إلى ذلك الدمياطي في كتابه "إتحاف فضلاء البشر " إذ قال :"والحاصل أنَّ السبعة متواترة اتفاقاً ، وكذا الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف على الأصح بل الصحيح المختار، وأنَّ الأربعة بعدها ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، والأعمش، شاذة اتفاقاً"[٢].

---

(١)_ ابن الجزري :النشر في القراءات العشر ج ١ /ص ٤٥– ٤٦.

(٢)_ البنا، أحمد بن محمد: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب – بيروت –ط١ – ١٩٨٧م، ج ١/ ص ٧٢.

القراءات القرآنية في شرح قطر الندى وبل الصدى

ابن هشام من النحاة الذين اعتنوا بالقراءات القرآنية، وعنايته بها تبدو من خلال اعتداده بها دليلاً من الأدلة النقلية، التي يلجأ إليها لإثبات قاعدة نحوية أو دعم رأي نحوي، إذ استشهد في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " بالقراءات الصحيحة والشاذة، إلا أنَّ نصيب القراءات الصحيحة أكثر من الشاذة .

ابن هشام قد اعتد كما ذكرت بالقراءات الصحيحة لإثبات قاعدة نحوية، وأمثلة ذلك عنده:

١- في مبحث " نواصب المضارع "[١] قوله تعالى :" ومَا كان لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ الله إلَّا وَحْياً أو من وَرَاءِ حِجَابٍ أوْ يُرسِلَ رسولاً "[الشورى:٥١][٢] في قراءة من قرأ من السبعة بنصب "يرسل" وذلك بإضمار أن وإعمالها جوازاً والتقدير[٣]: أو أن يُرسلَ، فابن هشام هنا نصب " يرسلَ " بأن المضمرة ، وذلك جائز إن وقعت بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل .

٢- وفي المبحث نفسه[٤] قوله تعالى:" لَعَلِّي أبلُغُ الأسْبَابَ أسبَابَ السَّماواتِ فَأطَّلِعَ"[غافر ٣٦-٣٧]في قراءة بعض السبعة بنصب " أطلعَ " حيث نصب الفعل المضارع " أطلعَ " بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي لعَلّي . [٥]

---

(١)_ ابن هشام شرح قطر الندى ص ٨٨

(٢)_ ابن خالوية: الحجة في القراءات السبع، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق-ط٣- ١٩٧٩م، ص٣١٩ ،

- خاروف، محمد فهد: الميسر في القراءات الأربع عشرة، مراجعة: محمد كريم راجح، دار الكلم الطيب – بيروت – ط١ – ٢٠٠٠م، ص٤٨٨، وانظر

- ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت، ج ٢ /ص ٣٦٨ .

(٣)_ ابن هشام شرح قطر الندى ص ٨٨.

(٤)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٩٥

(٥)_ انظر ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ج ٢/ ص ٣٦٥ ، ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع ص ٣١٥ .

_ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: التيسير في القراءات السبع ، تحقيق: اوتويرتزل، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – ط٢ – ١٩٨٤م، ص ١٩١ .

٣- في مبحث "أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم "[١] استدل بقراءة السبعة ما عدا ابن عامر في " يا أبتِ "[مريم ٤٢-٤٣][٢] على إبدال الياء تاء مكسورة إذا كان المنادى المضاف إلى الياء" أبا أو أما". فابن هشام هنا استدل بهذه القراءة القرآنية الصحيحة وحدها لإثبات هذه المسألة النحوية.

٤-في مبحث "أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم"[٣] استدل بقراءة السبعة في قوله تعالى " قالَ ابْنَ أُمَّ إنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي "[الأعراف: ١٥٠][٤] ، وقوله :" قالَ يا ابْنَ أُمَّ لا تأْخُذْ بِلِحْيَتِي "[طه: ٩٤][٥] على جواز فتح الميم وكسرها، إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء، ولا يجوز ذلك إلا إن كان ابن أم أو ابن عم .

٥- وفي "مبحث النواسخ "[٦] استدل بقراءة حمزة وحفص :" ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم " [البقرة: ١٧٧][٧] بنصب البرَّ على أنه خبر ليس تقدم على اسمه، وقرأ الباقون برفع البرُّ .

- أما الاستشهاد بالقراءات الشاذة عند ابن هشام وذلك لإقامة قاعدة نحوية وإثباتها، أو لدعم رأي نحوي، فكما ورد في الأمثلة الآتية:

١.في مبحث"النواسخ:الأحرف النافية العاملة عمل ليس"[٨] استدل بقراءة"ما هذا بشٌر" [يوسف:٣١][٩]، على عدم إعمال ما عند بني تميم ، حتى لو استوفت الشروط الثلاثة التي أشار

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص ٢٣١.

(٢)_ خاروف، محمد فهد: الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٣٠٨

(٣)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص ٢٣٢

(٤)_ ابن خالويه :الحجة في القراءات السبع ص ١٦٤ ، الداني، أبو عمر :التيسير في القراءات السبع ص ١١٣، ابن الجزري :النشر في القراءات العشر ص ٢٧٢،

(٥)_ ابن خالويه :الحجة في القراءات السبع ص ٢٤٦ ، الداني، أبو عمر الداني :التيسير في القراءات السبع ص ١١٣ ، ابن الجزري :النشر في القراءات العشر ص ٢٧٢.

(٦)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص ١٥٣.

(٧)_ الداني، أبو عمر : التيسير في القراءات السبع ص ٧٩، خاروف، محمد فهد الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٢٧٠ ، ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ص ٢٣٦.

(٨)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ١٦٦.

(٩)_ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود – والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان – ط١ –١٩٩٨م، ج ٣ ص ٢٨٠ .

إليها النحاة وهي:

أ- أن يتقدم اسمها على خبرها .

ب-أن لا تقترن بإنْ الزائدة

ج_ولا خبرها بإلَّا .

٢.وفي مبحث النواسخ "إنَّ وأخواتها"[١] استدل بقراءة " وَلَاتَ حِينُ "[ص:٣][٢] بالرفع على على إعمال " لات " عمل ليس، وجواز حذف خبرها وبقاء اسمها كما في القراءة السابقة .

٣.وفي مبحث "الترخيم"[٣] استدل بقراءة ابن مسعود إذ قرأ:" وَنَادَوْا يَا مَالِ " [الزخرف:٧٧][٤] على جواز حذف آخر المنادى تخفيفاً .

٤.وفي مبحث "الحال"[٥] استدل بقراءة بعضهم:" لَيُخْرُجَنَّ الأعزُّ مِنْهَا الأذَلَّ "(المنافقون:٨)[٦] على جواز مجيء الحال بلفظ المعرفة، ووجوب تأويلها بنكرة.

٥. في مبحث "الاستثناء"[٧] استدل بقراءة بني تميم:" إلا إتِّبَاعُ الظَّنِّ" [النساء:١٥٧][٨] بالرفع على جواز النصب والإبدال عند بني تميم، إذا كان الاستثناء منقطعا.

---

(١)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ١٧٠.

(٢)_ انظر مختار،أحمد وعبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، جامعة الكويت – ط٢ – ١٩٨٨م ،ج ٥/ص٢٥٥،

- ابن خالويه(ت٣٧٠هـ): مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: برجستراسر، دار الهجرة – ١٩٣٤م.ص ١٢٦ ،
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٩٣م، ج٧ ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٣)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٢٣٩.

(٤)_ابن خالويه : مختصر شواذ القرآن ص ١٣٦ ،

– ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار سزكين للطباعة – ط٢ – ١٩٨٦م، ج٢ ص ٢٥٧،

– وينظر الصغير، محمود أحمد: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر– بيروت لبنان– ط١ – ١٩٩٩م، ص ٨٥

(٥)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٢٦٤.

(٦)_ ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٧ ،

(٧)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص ٢٧٥.

(٨) الصغير، محمود احمد: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص٣٦٢ – مختار،أحمد وعبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية القرآنية ج٢/ص ١٧٩

واهتم ابن هشام بالقراءات القرآنية، إذ نلاحظ أنه كان في بعض الأحيان يعمد إلى توجيه بعض القراءات، وبيان حجة قراءتها، إلا أنه لم يقف عند كل القراءات بالتوجيه، والسبب في ذلك أنه لم يخصص كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " لهذا العلم بل هو كتاب موضوعه الأساس علم النحو، وأمثلة ذلك عند ابن هشام :

١. في مبحث "الاستثناء "[١] قوله تعالى:" ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امرَأَتَكَ "[هود:٨١][٢] قرأ أبو عمر، وابن كثير بالرفع على الإبدال من " أحد" ، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، وفيه وجهان أحدهما: أن يكون مستثنى من " أحد" وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي، والثاني: أن يكون مستثنى من " أهلك " فعلى هذا يكون النصب واجباً.[٣]

٢. في مبحث "جوازم المضارع "[٤] إذ وجه قراءة الحسن البصري " تستكثر " بالجزم في قوله قوله تعالى:" ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ"[المدثر ٦][٥] إذ قال يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلا من " تَمنُن " كأنه قيل:" لا تستكثر" أي لا تَرَ ما تعطيه كثيراً.

الثاني: أن يكون قدَّر الوقف عليه لكونه رأس آيةٍ، فسكَّنه لأجل الوقف ثم وَصَله بنية الوقف.

الثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي ، وهي : فأنذر ، فكبِّر ، فطهر ، فاهجُر.

---

(١)_ ابن هشام:شرح قطر الندى ص ٢٧٤

(٢)_ ابن خالويه :الحجة في القراءات السبع ص ١٦٠،

- وينظر القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت –ط٣ – ١٩٨٤م، ج ١/ ص ٥٣٦، وينظر ابن الجزري :النشر في القراءات العشر ج ٢ /ص٢٩٠

(٣)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٢٧٤.

(٤)_ ابن هشام شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٠٤-١٠٥.

(٥)_ ابن جني: المحتسب ج ٢/ ص ٣٣٧ ، مختار،احمد وعبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية ، ج ٧/ ص ٢٦٠

٣. في المبحث نفسه[١] وجه قراءة " فَهَبْ لي من لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي "[مريم: ٥-٦][٢] بالرفع على جعل "يرثني" صفة لولياً، وبالجزم على جعله جزاءً للأمر، فنلاحظ أنه وجه قراءة الرفع على أنها صفة لوليا، وقراءة الجزم على أنها جزاءً للأمر، ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء لامتنع جزمه .

أما طريقته في تقديم القراءات القرآنية في الاستدلال: فقد كان يذكر فيها أولاً اسم القارئ في بعض الأحيان، وينص عليه، ومنهم : " الجحدري والعقيلي "[٣] و"ابن عامر"[٤] و" حمزة"[٥] و"حفص"[٦] و"أبو بكر"[٧] و"أبو جعفر"[٨] و"ابن مسعود"[٩] و"أبو عمر"[١٠] و"الحسن البصري"[١١] البصري"[١١] و"ابن كثير"[١٢] و"عاصم"[١٣] و"الكسائي"[١٤] و"ابن شعبه"[١٥] و"ابن عباس"[١٦].

واستشهاده بهؤلاء يدل على أنَّ ابن هشام لم يقتصر على قراءات القراء السبعة، وإنما أخذ بقراءات غيرهم، إذ ذكر أسماءهم كما أشرنا سابقا.

---

(١)_ ابن هشام شرح قطر الندى ص ١٠٣-١٠٤.
(٢)_ابن جني :المحتسب ج ٢/ ص ٣٨ ، خاروف، محمد فهد :الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٣٠٥
(٣)_ ابن هشام شرح قطر الندى ص ٤١.
(٤)_ المصدر السابق ص ٩٩.
(٥)_ المصدر السابق ص ٩٩ ، ١٣١ ، ١٥٣.
(٦)_ المصدر السابق ص ٩٩ ، ١٥٣.
(٧)_ المصدر السابق ص ١٧٦.
(٨)_ المصدر السابق ص ٢١٣.
(٩)_ المصدر السابق ص ٢٣٩.
(١٠)_ المصدر السابق ص ٢٨٤.
(١١)_ المصدر السابق ص ١٠٤ ، ٣٢٠.
(١٢)_ المصدر السابق ص٣٦٣.
(١٣)_ المصدر السابق ص٣٢٢.
(١٤)_ المصدر السابق ص١٣١.
(١٥)_ المصدر السابق ص١٣١.
(١٦)_المصدر السابق ص٨٧.

وإن لم يذكر اسم القارئ فإنه كان يذكر أنها قراءة لأحد القراء السبعة، فيقول مثلا :" قرأ السبعة"[١] و"قرأ بعض السبعة"[٢] و"أجمع السبعة"[٣] وفي قراءة "من قرأ من السبعة"[٤] أو ينسب القراءة إلى قبيلة من قبائل العرب، ومن هذه القبائل "بنو تميم"[٥].

وأما في غير هذه المواضع فقد كان يقول:" قراءة بعضهم"[٦] و" قرأ شاذا"[٧] "في قراءة من من قرأ"[٨] و"كما قرأ"[٩]"سمعنا بعض العرب يقرأ"[١٠].

_ موقف ابن هشام من القراءات:

١. القبول: فابن هشام لم يكن يشير إلى قبول القراءة، وإنما كان يتركها دون تعليق، وهذا يدل على قبوله القراءة، وعدم رفضها ومن هذه الأمثلة عند ابن هشام:

أ) في مبحث " نواصب المضارع "[١١] احتج ابن هشام بقراءة ابن عباس " أَفَلَم يَتَبَيَّن " إذ أنكر الفراء كون " يَيْأس " بمعنى يعلم وهو ضعيف[١٢] وهي مروية بالقراءة الصحيحة، قوله تعالى :" أَفَلَمْ يَيْأسِ الذينَ آمنوا أن لَو يَشاءَ الله لَهَدى الناسَ جَمِيعاً "[الرعد:٣١][١٣] حيث احتج ابن هشام بالقراءة الشاذة " يتبين " ليثبت أنَّ ييأس جاءت هنا بمعنى يعلم، وذلك في حديثه عن " أَن " مفتوحة الهمزة ، ومخففة النون .[١٤]

---

(١)_ ابن هشام شرح قطر الندى ص ٨٨
(٢)_ المصدر نفسه ص٩٥.
(٣)_ المصدر نفسه ص٢٢٠.
(٤)_ المصدر نفسه ص٨٨.
(٥)_ المصدر نفسه ص١٦٦ ، ٢٧٥.
(٦)_ المصدر نفسه ص١٧٠ ، ٢٦٤.
(٧)_المصدر نفسه ص٢٣٦+٢٢٠.
(٨)_المصدر نفسه ص١٧٧.
(٩)_ المصدر نفسه ص١٠٣.
(١٠)_ المصدر نفسه ص٣٢٢.
(١١)_ المصدر نفسه ص ٨٧.
(١٢)_ المصدر السابق ص ٨٧.
(١٣) مختار أحمد وعبد العال سالم : معجم القراءات القرآنية ج ٣/ ص ٢١٨، ابن خالويه : مختصر في شواذ القرآن ص ٧١.
(١٤)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٨٥.

ب) وفي مبحث " النواسخ إن وأخواتها "[١] حيث احتج ابن هشام بقوله تعالى:" والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا "[النور:٩][٢] في قراءة من خفَّف أن وكسر الضاد، حيث انفرد ابن نافع بتخفيف النون وكسر الضاد ورفع الهاء من لفظ الجلالة، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون وفتح الضاد وكسر الهاء من لفظ الجلالة .

٢. الترجيح والمفاضلة: استعمل ابن هشام للتعبير عن موقفه هذا مصطلحات عدة منها . " أفصح " و" أقبح "، " لغة ضعيفة "،" أرجح " وأمثلة ذلك عند ابن هشام:

أ- في مبحث " الوقف"[٣] استشهد ابن هشام بقوله تعالى:" ولكُلِّ قَومٍ هَادٍ "[الرعد:٧]"وما لَهُمْ من دُونِهِ منْ وَالٍ "[الرعد:١١]، " وما لهم مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ "[الرعد:٣٤][٤] انفرد ابن كثير بقراءة " هاد وال واق" بالياء وقفا، وقرأ الباقون بدون ياء، إذ قال ابن هشام: إذا وقفت على المنقوص وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها فإما أن يكون منونا أو لا.

" فإن كان منونا فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالحذف تقول:" هذا قاضٍ " " ومررت بقاضٍ " ويجوز أن تقف عليه بالياء" [٥] ، فنلاحظ أنَّ ابن هشام قد رجح قراءة الجمهور على قراءة ابن كثير، ومع ذلك فابن هشام لم ينكر ولم يرفض قراءة ابن كثير بل أجازها .

وأيضاً استشهد بقوله تعالى :"وَهوَ الكَبِيرُ المُتَعَالْ "[الرعد:٩][٦] ، " لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقْ [غافر: [غافر: ١٥][٧] ، حيث وقف الجمهور على حذف الياء ، ووقف ابن كثير على الوجه الأفصح،

---

(١)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص١٧٧

(٢)_ مختار، أحمد وعبد العال سالم : معجم القراءات القرآنية ج ٤/ ص ٢٣٨، خاروف،محمد فهد :الميسر في القراءات الأربع عشرة ، ، ص ٣٥٠.

(٣)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٣٦٣.

(٤)_ القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢/ ص ٢١ ، خاروف، محمد فهد :الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، وانظر الداني، أبو عمر :التيسير في القراءات السبع ص ١٣٢ ، .

(٥)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص ٣٦٣.

(٦)_ خاروف، محمد فهد : الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٢٥٠
مختار أحمد وعبد العال سالم : معجم القراءات ج ٣ص ٢١١

(٧) مختار، أحمد وعبد العال سالم : معجم القراءات ج ٦ ص ٣٨-٣٩، خاروف، محمد فهد :الميسر في القراءات ص ٢٦٨.

أي إثبات الياء، قال ابن هشام : إن كان غير منون "الاسم المنقوص" فالأفصح الوقف عليه رفعا وجراً بالإثبات كقولك: هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، ويجوز الوقف عليه بالحذف[١] ، فهنا رجح ابن هشام قراءة ابن كثير على قراءة الجمهور وكما أشرنا سابقا فابن هشام لم يرد القراءة الأخرى بل أجازها .

٣. الدفاع والذود عن القراءة ومثال ذلك عند ابن هشام :

أ_ في مبحث "النائب عن الفاعل"[٢] احتج بقراءة أبي جعفر" ليُجْزَي قوماً بما كانوا يَكسِبُون" [الجافية: ١٤]، قرأ أبو جعفر " ليُجزي" بضم الياء، وقرأ الجمهور هذا الحرف " ليَجزي "بفتح الياء[٣]، واحتج المجيز لقراءة أبي جعفر كقول الشاعر:[٤]

وإنما يُرْضِى المُنِيْبُ ربَّهُ مَادَامَ مَعْنِياً بِذِكْرِ قَلْبَهُ

ثم دافع ابن هشام عن هذه القراءة بعد أن وصفها بالشذوذ ، وقال:" وأُجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويُحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى :" قل للذين آمَنُوا يَغْفِرُوا "[الجافية:١٤] أي ليُجزَى الغفران قوماً، وإنما أقيم المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز".[٥]

فنلاحظ أنَّ ابن هشام بعد أن نعت القراءة بأنها شاذة أخذ يدافع عنها.

ب_ وفي مبحث" الاشتغال "[٦] استشهد ابن هشام بقوله تعالى:" والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ

---

(١)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٣٦٣.

(٢)_ المصدر السابق ص ٢١٣

(٣)_ مختار، أحمد وعبد العال سالم :معجم القراءات القرآنية ج ٦ /ص ١٥١
خاروف، محمد فهد:الميسر في القراءات الأربع عشرة ص ٥٠٠.

(٤)_ ابن هشام :شرح قطر الندى ص ٢١٣.

(٥)_ المصدر السابق ص ٢١٤.

(٦)_ المرجع السابق ص ٢١٧.

فَاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا "[المائدة:٣٨][١] " الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كلَّ وَاحدٍ مِنْهُمَا"[النور:٢][٢]

فابن هشام اختار هنا قراءة النصب، لكون الفعل المشغول فعل طلب، والقراء السبعة أجمعوا على الرفع في الموضعين، فابن هشام لم يرد قراءة السبعة، وإنما أخذ يدافع عنها فيقول: وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير: مما يُتْلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور، واقطعوا :جمله مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله :" زيدٌ فقيٌر فأعطِهِ" و" وخالدٌ مكسُورٌ فلا تُهِنْهُ"[٣].

إذن فالقاعدة النحوية تمنع أن تكون الجملة الفعلية هنا خبراً للمبتدأ ؛ لوجود الفاء التي لا تدخل على الخبر "ولجأ سيبويه أيضاً إلى التقدير وجعل أصل الآيتين السابقتين " الزانيةُ والزانِي في الفرائض " ثم قال فاجْلِدُوا، فجاء بالفعل بعد أن أمضى فيهما الرفع، وكذلك " السارقُ والسارقةُ " أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم " فإنَّما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث[٤].

وقد يَجْرِي هذا في زيدٍ وعمرو على هذا الحد، إذا كنت تُخْبِر [بأشياء] أو توصي، ثم تقول: زيدٌ، أي زيدٌ فيمن أوصى به فَأَحْسِن إليه وأكرمه.[٥]

وقد قرأ أُناسٌ:" السَّارقَ والسَّارقةُ " و" الزانيةَ والزانِيَ " وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبَتِ العامَّةُ إلا القراءةَ بالرفع[٦].

---

(١)_ مختار، أحمد وعبد العال سالم :معجم القراءات ج ٢/ ص ٢٠٨
الزمخشري :الكشّاف عن حقائق يوم التنزيل وعيون الأقاويل ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢)_ مختار، أحمد وعبد العال سالم :معجم القراءات ج /٤ ص ٢٣٤
أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج /٦ ص ٣٩٣.

(٣)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢١٧.

(٤)_ سيبويه، أبو عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت – ط٣ – ١٩٨٣م، ج ١/ ص ١٤٣

(٥)_ المصدر السابق ج ١/ ص ١٤٤.

(٦)_ المصدر السابق :ج١/ص١٤٤

٤.موقف التضعيف، ومثال ذلك عند ابن هشام:

أ _ في مبحث " أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم "[١] قال ابن هشام:" إذا كان المنادى المضاف إلى الياء" أباً أو أماً " جاز فيه عشرُ لغات، الستُ المذكورة ولغات أربع أخر: إحداها إبدال الياء تاء مكسورة وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر، والثانية : إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر، الثالثة : يا أبتا بالتاء والألف ، وبها قرئ شاذا، الرابعة : يا أبتي بالتاء والياء.

"الأخيرتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر".[٢]

فنلاحظ أنَّ ابن هشام قبح آخر لغتين ولم يشر إلى القراءة مباشرة كما سبق وأشرنا، وإنما حمل القراءتين على لغات العرب الموصوفة بالقبح، وقد أشار ابن هشام في لغة " يا أبتا " أنها قراءة شاذة، وأشار العكبري أيضاً لهذه القراءة بقوله:"ويقرأ بالألف وهي بدل من الياء"[٣]، ويعضد هذه القراءة أيضاً الشواهد الشعرية الثلاثة :[٤]

قول الراجز: تقول بِنْتِي قد أنى أنَاكا: يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

وقول الأخر : يا أبَتَا أرَّقَنِي القِذّانُ فالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

ويا أبَتَا لا تَزَل عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بأَنْ تُخْتَرَمْ

---

(١)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٣١-٢٣٢

(٢)_ المصدر السابق ص٢٣٢

(٣)_العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسن(ت٦١٦هـ):إعراب القراءات الشواذ،تحقيق: محمد السيد أحمد عزّوز_ عالم الكتب _ بيروت_ ط١ _ ١٩٩٦م، ج١/ص٦٨١

(٤)_ انظر ابن هشام شرح قطر الندى ص ٢٣٢ هامش رقم ١.

ب_وفي" المبحث نفسه"[١] استدل ابن هشام بالقراءة الشاذة:" قال رَبُّ أُحْكُمْ بالحقِّ "[الأنبياء: ١١٢] بالضم، حيث قرأ أبو جعفر "رَبُّ " بالضم[٢]، فابن هشام يقول: إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم، كغلامِ، جاز فيه ست لغات... الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسورا لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حَكَوْا من كلامهم "يا أمُّ لا تَفْعَلِي " بالضم.[٣]

فنلاحظ هنا أنَّ ابن هشام لم يوجه الضعف إلى القراءة مباشره، وإنما وجه الضعف إلى اللغة التي تكلم بها العامة.

٥. وقد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان، إلا أنه لا يرجح بينهما، ومثال ذلك عند ابن هشام:

_ في مبحث " النعت "[٤] قوله تعالى:" وامرأتُهُ حمالةُ الحطبِ"[المسد:٤]. قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنصب على الذم، [٥] فنلاحظ أنَّ ابن هشام لم يرجح بين القراءتين ولم يذكر رأيه في هاتين القراءتين.

وخلاصة القول أنَّ ابن هشام من النحاة الذين اعتدوا بالقراءات القرآنية؛ لإقامة القواعد النحوية ولدعم الآراء النحوية، وذلك كما اتضح لنا من خلال الأمثلة السابقة إذ استشهد بالقراءات الصحيحة والشاذة، على الرغم من أنَّ هناك من النحاة من ردّ القراءات الشاذة، إلا أنَّ ابن هشام أخذ بها ولم يردها، بل أخذ يدافع عنها ويوجهها .

---

(١)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٢٩-٢٣٠

(٢)_ ابن خالويه :مختصر في شواذ القرآن ص ٩٣ ، الصغير، محمود :القراءات الشاذة وتوجيهها ص ٤٥٧

(٣)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٢٩-٢٣٠

(٤)_ ابن هشام :شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٢٢

(٥)_ ابن خالويه :الحجة في القراءات السبع ص ٣٧٧ ، أبو حيان :تفسير البحر المحيط ج ٨/ ص ٥٢٧.

ثالثاً: الحديث النبوي الشريف

سيجيب هذا المبحث عن جملة من الأسئلة التي تدور حول الحديث النبوي الشريف، منها: مفهوم الحديث النبوي الشريف، وهل استشهد النُحاة بالحديث النبوي الشريف وجعلوه أصلاً من الأصول النحوية التي يرجع إليها في تقعيد القواعد النحوية ؟ ومن ثم التَعرُف إلى موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهل كان من المجيزين مطلقاً.

الحديث النبوي الشريف هو: الأصل الثاني من أصول الاستشهاد" في الأحكام الدينية " بعد كلام الله عزَّ وجل[١] ، ويُراد بِهِ " ما أضِيف إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية " [٢].

والحديث عند النحاة هو: قول الرسول العربي محمد – صلى الله عليه وسلم–، وإنما يهتم النحويون بالقول؛ لأنه موضوع النحو، ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم[٣].

أيضاً الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى جاءت من طريق المحدثين، تأخذ حُكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية [٤].

"وقد كان من المنهج الحق أن يتقدم الحديث الشريف سائر كلام العرب، من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد اللغة العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى من

---

(١)_ الحديثي، خديجة:الشاهد وأصول النحو العربي ص٦١

(٢)_ فجال، محمود: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف– الرياض– ط٢– ١٩٩٧م، ص٥٥

(٣)_ الشاعر، حسن موسى: النحاة والحديث النبوي، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان – ط١ – ٢٠١٠م، ص٣٣

(٤)_ حسين، محمد خضر: دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي – مكتبة دار الفتح– دمشق – ط٢ – ١٩٦٠م، ص١٦٧

الحديث الشريف "[١]. "إذ مما لا شك فيه أنَّ الرسول – صلى الله عليه وسلم – كان أفصح العرب، فلا يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها.[٢]

إلا أنَّ كثيراً من أئمة النحاة لم يعتدوا بالحديث الشريف أصلاً من الأصول التي يُرجع إليها في تقعيد القواعد النحوية، وإن وقع في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يستشهد به من القرآن الكريم أو كلام العرب.

وهنا تفرق النحاة وتباينت مواقفهم من حيث الاستشهاد بالحديث الشريف، إذ انقسموا إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المانعين، ومذهب المجوزين، ومذهب المتوسطين.

أولا: مذهب المانعين:" ويمثله ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)، حيث ذهب هؤلاء النحاة إلى أنَّ الحديث الشريف لا يستشهد به في اللغة، أي لا يستند إليه في إثبات ألفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها.[٣] وقد ترك النحاة الاستشهاد بالحديث، ولو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. [٤]

وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما: أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمنه – صلى الله عليه وسلم – لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله:" زوَّجتكها بما معك من القرآن" ، "ملّكتكها بما معك من القرآن " ، "خُذها بما معك من القرآن" ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنَّه – صلى الله عليه وسلم –لم يتلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتملُ أنهُ قالَ لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو

---

(١)_ الأفغاني، سعيد: في أصول النحو ص٤٦

(٢)_ البغدادي، عبد القادر عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط٢ – ١٩٧٩م، ج١/ص١١

(٣)_ حسين، محمد الخضر :–دراسات في اللغة ص ١٦٨ وانظر الشاعر، حسن: النحاة والحديث النبوي ص٦١

(٤)_ البغدادي، عبد القادر : خزانة الأدب ، ج١/ص١١

المطلوب ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطها بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيدٌ جداً ولاسيما في الأحاديث الطوال[١].

الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب لصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون[٢]، أما السيوطي فقد منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف؛ لأن معظم الأحاديث رويت بالمعنى، وأجاز الاستدلال بالأحاديث التي ثبتت روايتها باللفظ وهي قليله جداً[٣].

إذ قال السيوطي في كتابه " الاقتراح ": " وأما كلامه – صلى الله عليه وسلم – فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويِّ، وذلك نادرٌ جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً، فإنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى، وقد تداوَلَتْها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فَرَوَوْها بما أدَّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقَّصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديثَ الواحد في القصة الواحدة مرويّا على أوجهٍ شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[٤].

ثانيا: مذهب المجوزين مطلقاً: ويمثل هذا المذهب ابن مالك(ت٦٧٢هـ) وتبعهُ الدماميني (ت٨٢٧هـ)، وابن سعيد التونسي(ت١١٩٩هـ) وابن هشام الأنصاري تلميذ أبي حيان[٥]، الذي نحن بصدد معرفة موقفه من الحديث الشريف، إذ كان شديد المخالفة لأبي حيان.

---

(١)_ البغدادي،عبد القادر : خزانة الأدب، ج١/ ص١١

(٢)_ المرجع السابق ص١١

(٣)_ الشاعر، حسن: النحاة والحديث الشريف النبوي ص٦٦

(٤)_ السيوطي: الاقتراح في أصول علم النحو ص٢٩

(٥)_ حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٦٨ ، وانظر الشاعر، حسن: النحاة والحديث النبوي ص٦١

فقد أكثر هؤلاء النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، وجعلوه أصلاً من الأصول التي يعتمدون عليها في تقعيد قواعدهم النحوية وإثباتها، فابن هشام الذي نحن بصدد دراسة موقفه من الحديث الشريف " أكثر من الاستشهاد به كثرة فاقت استشهاد ابن مالك به "[١].

وأخذ هؤلاء النحاة يردون اعتراضات المانعين التي سلف الكلام عليها.

يتضح أنّ المانعين لا حجة لهم في عدم الأخذ بالحديث؛ لأن الأحاديث الشريفة ليست كلها نقلت بالمعنى فلذلك ليست حجة.

وأيضاً وقوع اللّحن ليس حجةً؛ لأن هنالك عُلماء تنبهوا للّحن في الحديث الشريف، وتحاموه لذلك يجب الاحتجاج بالحديث الشريف.

أما قول أبي حيان " أنّ المتقدمين من عُلماء العربية لا يحتجون بالحديث ، فعلله المجيزون بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربية، ثم إنّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد" [٢].

وأما ما ادّعاه أبو حيان من أنّ المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمردود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدل بالحديث الشريف "الصقلي ، والشريف الغرناطي في شرحيهما، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي وغيرهم [٣].

وقد ذكر الدكتور " حسن موسى الشاعر " أنه تتبع كثيراً من كتب النحو منذ أيام سيبويه إلى أيام الأشموني، فلم يجد كتاباً واحداً يخلو من ذكر الحديث بما في ذلك مصنفات الذين منعوا

---

(١)_ الحديثي، خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد– بغداد– ١٩٨٠م ص٢٢

(٢)_ حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٦

(٣)_انظر المرجع السابق ص١٧٦–١٧٧، وانظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص٥٤

الاحتجاج بالحديث [١]. قال ابن الطيب:" بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه"[٢].

إذن فهؤلاء النحاة لم يتبعوا المتقدمين في عدم الأخذ بالحديث الشريف بل أخذوا به في كتبهم، وجعلوه أصلاً من الأصول النحوية.

يتضح مما سبق أنّ عدم احتجاج المتقدمين من النحاة بالحديث الشريف؛ لأنّه لم يجمع في مصنفات موثقة تعد مرجعاً في التدقيق في ذلك العهد، وليس لأنّ النحاة رفضوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

ويمكن القول إنه لم تصل إلينا نصوص تثبت أنّ القدماء رفضوا الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً، وذلك بصريح العبارة، ولو صحَّ أنّ العلماء لم يستشهدوا بالحديث الشريف، فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، فسيبويه مثلاً لم يرفع كلامه للنبي – صلى الله عليه وسلم – ولا مرة واحدة في كتابه " الكتاب " ولكن هنالك نصوص كثيرة في كتابه " الكتاب " توافق الأحاديث النبوية[٣].

وقد ذكر الدكتور حسن موسى الشاعر، أنّ سيبويه استشهد في كتابه " الكتاب " بنحو عشرة أحاديث، دون أن يشير إلى أنها من الأحاديث، بل كان يقول: ومثل ذلك، قولك، ونحو قولك... [٤]

---

(١)_ الشاعر، حسن: النحاة والحديث النبوي ص٦٨

(٢)_حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٧

(٣)_انظر فجال، محمود: الحديث النبوي في النحو العربي ص١٠٩

(٤)_ الشاعر، حسن: النحاة والحديث الشريف ص١٥٣

وقد استشهد بعدد من هذه الأحاديث من جاء بعده من النحاة، ومن هذه الأمثلة في كتابه:

١." كلُّ مولود يُولَدُ على الفِطْرة، حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصِّرانه"[١]. فقد جعل كلامه صادراً عن العرب الذين يحتج بكلامهم، وكأنه في عدم رفعه هذا القول للرسول – صلى الله عليه وسلم – يتورع أن ينسب شيئاً للرسول –صلى الله عليه وسلم– دون دراية وعلم رواية.

٢." ونخلعُ ونتركُ من يَفْجُرُك "[٢] ، وهو جزء من حديث القنوت المشهور، ذكره سيبويه في باب التنازع ، وذكره الأنباري حجةً للبصريين[٣].

ويمكن القول هنا أنّ سيبويه (ت١٨٠هـ) لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف في كتابه في صريح العبارة نقلاً عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يُصرح برفضه للحديث الشريف؛ لأنه وكما أشرنا أنه استشهد بأقوال نسبها للعرب، مع أنها من كلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – .

أما المبرد فقد صرّح بالحديث النبوي في كتابه " المقتضب " بقوله : وجاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم –" ليس في الخَضْرواتِ صَدَقةٌ "[٤] ومن الأئمة الذين استشهدوا بالحديث في النحو:" الزمخشري، وعز الدين الزنجاني، وناظر الجيش، وأبو علي الشلوبيني، وابن الشجري، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي، والأشموني، والكافيجي، والرضي، وابن عقيل، والشيخ الأزهري " [٥] وغيرهم .

---

(١)_ سيبويه، أبو عمرو بن عثمان: الكتاب، ج٢ ص٣٩٣

(٢)_ سيبويه: الكتاب ج١ ص٧١

(٣)_ الشاعر، حسن: النحاة والحديث الشريف ص١٥٣

(٤)_ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – ط٢ – ١٩٧٩م.ج٢/ص٢١٥

(٥)_ فجال، محمود: الحديث النبوي الشريف في النحو ص١٠٦

يتضح أنّ القُدماء لم يصرحوا برفض الاستشهاد بالحديث الشريف، بل منهم من استشهد به دون أن يشير إلى أنه حديث شريف، ودون أن يرفعه إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – وذلك كما أشرنا سابقاً لعدم المعرفة بعلم الرواية والدراية.

ثالثا: مذهب المتوسطين ويمثله الشاطبى (ت٧٩٠هـ) حيث وقف موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والموجزين مطلقاً، إذ أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها [١].

أما موقف المعاصرين من الاحتجاج بالحديث: فلم يمنع أحد منهم الاحتجاج بالحديث النبوي، بل كان موقفهم معتدلاً بالقياس إلى موقف القدامى، فذهبوا إلى تجويز الاحتجاج بالحديث، ولكنَّهم تفاوتوا في شروط الاحتجاج به، فلا نجد أحداً منهم يذهب مذهب المانعين كابن الضائع وأبي حيان ، بل توسَّط بعضهم، واندفع الأكثرون يدافعون عن الحديث النبوي، ومنزلته، والاحتجاج به [٢].

ومن هؤلاء المعاصرين: الشيخ محمد الخضر حسين، إذ أخذَ يُلخص رأيه بعد مناقشات طويلة، فجعل الأحاديث من حيث الاستشهاد ثلاثة أقسام:

١.من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة وهي ستة أنواع: [٣]

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله " حمي الوطيس" وقوله "ماتَ حَتف أنفهُ " وقوله " المظلم ظلمات يوم القيامة " إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان.

ثانياً: ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

---

(١)_ البغدادي، عبد القادر: خزانه الأدب ج١ ص١٢_١٣ ، وانظر الحديثي، خديجة: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص٢٥

(٢)_ الشاعر، حسن: النحاة والحديث النبوي ص٧٦

(٣)_ حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٧–١٧٨

ثالثاً: ما يُروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعاً: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها.

خامساً: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

سادساً: ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المدينى .

٢.ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما تُروى في كتب بعض المتأخرين.[١]

٣. والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً.[٢]

إذا يمكن القول إن النحاة تفرقوا في موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فمنهم من منع الاستشهاد بالحديث، ومنهم من جوز الاستشهاد بالحديث، ومنهم من توسط في رأيه بينهم، إلا أنه لم يصدر عن النحاة القدامى رفضهم للاستشهاد بالحديث الشريف بصريح العبارة، بل استشهدوا به دون أن يرفعوه إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم –.

وأرى أنَّ من الحق الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف؛ لأنه يعد مصدراً هاماً من مصادر النحو العربي، وخاصة الأحاديث التي وردت في الصحاح، وأيضا هناك أحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللغة والنحو، وهي التي أشار إليها الشيخ محمد الخضر حسين.

---

(١)_ حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٨

(٢)_ المرجع السابق ص١٧٨

موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

أما عن موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث الشريف، فابن هشام كما أشرنا سابقا كان من المجيزين مطلقا للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

وقد استشهد بتسعة عشر حديثاً في مختلف مباحث كتابه، وهذا العدد مقارنة مع شواهد ابن هشام من القرآن الكريم والشعر قليل جداً، بما أنَّ ابن هشام كان من أشهر المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كان من المفترض أن تزيد الأحاديث عن هذا العدد القليل .

ويتلخص منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

أ) ما ورد من الحديث منفرداً دون أن يعضده بشاهد قرآني أو شاهد شعري، إذ يثبت هذا أنَّ ابن هشام يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف، وأمثلة ذلك عنده:

١.في مبحث "أنواع الفعل وأحكامه "[١] أشار ابن هشام إلى أنَّ :" نعم، بئس ،وليس، وعسى "، ليست بأسماء ولا حروف، وإنما هي أفعال، إذ قال:" والصحيح أنَّ الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ: كقوله عليه الصلاة والسلام " من تَوَضَّأ يوم الجمعة فَبِهَا ونِعْمَتْ، ومن اغتسل فالغسلُ أَفْضَلُ ".

ونلاحظ أنَّ ابن هشام استشهد بالحديث الشريف على مسألة خلافية بين النحاة: إذ ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنَّ "نعم، وبئس " اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، وذهب أيضاً الفارسي إلى أنَّ " ليس" حرف نفي بمنزلة "ما النافية " ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ " عسى " حرف ترجٍّ بمنزلة " لَعَلَّ "[٢] ، فابن هشام

---

(١)_ابن هشام: شرح قطر الندى ص٤٧-٤٨

(٢)_المصدر السابق ص٤٧-٤٨

خالف هؤلاء النحاة جميعا وقال: إنَّ الأربعة أفعال، وأثبت ذلك بالحديث الشريف، وهذا يدل على أنه اعتد بالحديث النبوي كأصل من أصول النحو.

٢. في مبحث " الفاعل "[١]: ومن خلال حديثه حول أحكام الفاعل قال: إنه لا يلحق عامله علامة تثنيه ولا جمع فلا يقال:" قاما أخواك " ولا " قاموا إخوتك " ولا " قمن نسوتك " بل يقال في الجميع :" قام "بالإفراد كما يقال " قام أخوك "هذا هو الأكثر، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل: فعلاً كان كقوله عليه الصلاة والسلام :" يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار "[٢]أو اسما كقوله عليه الصلاة والسلام " أو مُخْرِجِيَّ هُمْ"[٣].

والحديث الأول في هذه المسألة " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" هو حديث صحيح، حيث ورد في صحيح بخاري وصحيح مسلم، وهناك من النحاة من ذكر رواية أخرى لهذا الحديث ومنهم الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك إذ قال:" لكنني أقول في حديث مالك: أنَّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزّار مطوراً ومجرداً فقال: إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم" وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة أزد شَنُوءَةَ"[٤]. إلا إنني لم أقف على هذه الرواية في صحيحي مسلم وبخاري.

٣.وفي مبحث " التنازع "[٥] إذ قال: ومثال تنازع أكثر من عاملين معمول، قوله عليه الصلاة والسلام:" تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلاةٍ ثلاثاً وثلاثين "[٦] فـ" دبر " منصوب

---

(١)_ المصدر السابق ص٢٠٥-٢٠٦

(٢)_ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: صحيح البخاري، فياض للطباعة والنشر، طبعة جديدة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، راجعه لغويا: احمد محمد معوض – ٢٠١١م، ص٩٤

– وانظر مسلم، الحافظ أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، بعناية: محمد الفاريابي، دار طيبة – الرياض – ظ١ – ٢٠٠٦م، المجلد ١/ص٢٨٤

(٣)_ البخاري: صحيح بخاري ص٨

(٤)_ الأشموني: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك "، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٥٥م.ج١/ص١٧٠-١٧١

(٥)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٢٣

(٦)_ مسلم: صحيح مسلم، المجلد ١/ص٢٦٨-٢٦٩

على الظرفية،" وثلاثا وثلاثين" منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما، وهذا حديث صحيح ورد في " صحيح مسلم "

٤.وفي مبحث اسم الفعل[١] إذ قال:" هذا الباب معقود للأسماء التي تعمل عمل أفعالها وهي سبعة:

أحدها: اسم الفعل وهو على ثلاثة أقسام:

١- ما سمي به الأمر كـ"هيهات "بمعنى بعد.

٢- ما سمي به الأمر كـ" صه " بمعنى اسكت، وفي الحديث " إذا قلت لصاحبك والإمامُ يَخْطُبُ صَهْ فقد لَغَوْتَ " وهذا الحديث ورد في صحيح البخاري بصيغة أخرى وهي عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال:" إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت "[٢] يبدو أن ابن هشام أخذ برواية ثانية ولا فرق بينهما.

٥. في مبحث "عطف النسق"[٣] قال: زعم بعضهم أنَّ "حتى" تفيد الترتيب كما تفيده " ثم والفاء" وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام :" كل شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حَتَّى العجزُ والكيسُ "، ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب ظهور المقضِيَّات والمقَدَّرَات. فابن هشام استشهد بهذا الحديث ليبين أنَّ حتى تفيد الجمع بين القضاء والقدر ولا ترتيب بينهما.

وروي هذا الحديث في صحيح مسلم بحذف "بقضاء" ونص الحديث "كل شيء بقدر حتى العجز والكيس "[٤] وهذا الحذف لا يؤثر في موطن الشاهد.

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٨٦-٢٨٧

(٢)_ بخاري: صحيح بخاري ص١٤٧

(٣)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣٤٠-٣٤١

(٤)_ مسلم: صحيح مسلم مجلد٢ /ص١٢٢٥

وقال القاضي:" رويناه برفع العجز والكيس عطفا على كل، وبجرهما عطفا على شيء قال: ويحتمل أنَّ العجز هنا على ظاهره وهو عدم القدرة وقيل: هو ترك ما يجب فعله، والتسويف به وتأخيره عن وقته، وقال: ويحتمل العجز عن الطاعات، ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة، والكيس ضد العجز وهو النشاط والحذق بالأمور ومعناها: أنَّ العاجز قد قدر عجزه، والكيس قد قدر كيسه"[١]، "والمراد بالقدر هنا القدر المعروف وهو ما قدر الله وقضاه وسبق به علمه وإرادته".[٢]

ونستطيع القول من خلال ما سبق إنَّ ابن هشام هنا قدَّر لفظة "بقضاء" تقديراً.

نستطيع القول: إنَّ ابن هشام أثبت هذه المسألة الخلافية بالحديث الشريف دون أن يعضده بشاهد قرآني أو بشاهد شعري.

ب) ما ورد من الحديث معززاً بشعر: إذ كان ابن هشام يورد بعض الأحاديث الشريفة معززة بكلام العرب شعراً أو نثراً سواء كان كلام العرب تالياً للحديث الشريف أو سابقاً له، ومن هذه الأمثلة عنده:

١- في مبحث " ذو الأداة "[٣] قال: لغة حمير إبدال لام " ال " ميماً، وقد تكلم النبي – صلى الله عليه وسلم – بلغتهم إذ قال:" ليسَ من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ " وعليه قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرمِي وَرَائِي بِأَمْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

إلا أنني لم أقف على هذا الحديث بهذه اللغة في كتب الصحاح، وما ورد في كتاب صحيح بخاري، قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – " ليس من البر الصوم في السفر "[٤].

---

(١)_ النووي، محيي الدين زكريا يحيي بن شرف بن مرّي: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرد النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية – الأردن – طبعة جديدة – ٢٠٠٠م، ص١٥٧٣

(٢)_المصدر السابق ص١٥٧٣

(٣)_ابن هشام: شرح قطر الندى ص١٣٧

(٤)_بخاري: صحيح بخاري ص٢٩٦

أي دون إبدال اللام ميماً، وعلّق الدكتور حسن موسى الشاعر على هذا الحديث بقول السخاوي:" وفي هذا الحديث يجوز أن يكون النبي – صلى الله عليه وسلم – تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها، لأن – النبي صلى الله عليه وسلم – أبدل اللام ميماً[١].

فابن هشام في هذه المسألة قدم الشاهد الحديثي على الشاهد الشعري، أي جاء الحديث الشريف معززاً بالشعر.

٢– في مبحث " النواسخ "[٢]: كان وأخواتها: استدل بقوله عليه الصلاة والسلام :" الْتَمِسْ وَلَوْ خاتماً مِنْ حَدِيدٍ "[٣] وقول الشاعر :

لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ .

وموطن الشاهد في الحديث السابق هو حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها وهو "خاتماً " أي ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد.

أما موطن الشاهد في البيت السابق فهو حذف كان مع اسمها أيضاً، وأبقى خبرها وهو قوله "ملكا " بعد لو الشرطية.

استشهد ابن هشام هنا بالحديث الشريف والشاهد الشعري على جواز حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها بعد لو الشرطية، إذ نلاحظ أنه قدَّم الحديث ثم بعد ذلك جاء بالشعر معززا به الحديث النبوي الشريف.

٣– وفي مبحث" الاستثناء "[٤] قال:" الأدوات التي يستثنى بها غير إلا ثلاثة أقسام: ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارة وينصب أخرى... ما ينصب فقط وهو أربعة:"

---

(١)_انظر حسن الشاعر: النحاة والحديث النبوي ص١٥٢
(٢)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص١٦٥
(٣)_ بخاري: صحيح بخاري ص٩٥٠
(٤)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٧٧

ليس، ولا يكُونُ، وما خَلا، ومَا عَدَا"، تقول:" قامُوا ليسَ زَيداً " و "مَا خَلا زَيداً " و "مَا عَدَا زيداً "وفي الحديث "ما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ الله عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ"[١].

وقال لبيد:[٢]

ألا كُلُّ شَيءٍ–ما خلا الله–بَاطلُ وكُلُّ نعيمٍ– لا محَالَةَ–زائلُ

فنلاحظ من خلال الأمثلة السابق أنَّ ابن هشام قدم الشاهد الحديثي.

وقدم أيضا ابن هشام الشاهد الشعري على الشاهد الحديثي، وقدم على كلا الشاهدين في المسألة نفسها الشاهد القرآني وذلك في مبحث " إعمال المصدر"[٣] إذ قال: وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: المضاف وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين(المقترن بـ"ال" والمجرد من "ال " والإضافة)، وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعالى :" وَلَولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ "[البقرة:٢٥١]، [الحج من الآية: ٤٠]،" وأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالبَاطِلِ "[النساء:١٦١] ومضاف للمفعول كقوله :[٤]

ألا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ إذا لَمْ يَصُنْهَا عن هَوًى يَغْلِبُ العَقْلَ

وقوله عليه الصلاة والسلام :" وحَجُّ البَيْتِ من اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلاً "[٥] وبيت الكتاب أي كتاب سيبويه، وهو قول الشاعر :[٦]

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

---

(١)_ بخاري: صحيح بخاري ص٩٠١

(٢)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٧٧

(٣)_ المصدر السابق ص٢٩٧

(٤)_ المصدر السابق ص٢٩٧

(٥)_ انظر النووي: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ص٨٦

(٦)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٩٨

فنلاحظ هنا أنه قدم الشاهد القرآني، ثم جاء بعد ذلك بشاهد شعري، ثم استشهد بعد ذلك بالحديث الشريف، ثم أتبعه بشاهد شعري.

ج) ما ورد من الحديث النبوي معززاً به القرآن الكريم، إذ نلاحظ أنَّ ابن هشام قدم الشاهد القرآني على الشاهد الحديثي، حيث يتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

– في مبحث " المبتدأ والخبر "[١] قال: الأصل بالمبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، لأن النكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً، فالأول كقولك:" ما رجل في الدار، وكقوله تعالى:" أإلهٌ مَعَ اللهِ "[النمل :٦٣،٦٢،٦١ ،٦٤] فالمبتدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى :" ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ "[البقرة:٢٢١] وقوله عليه الصلاة والسلام " خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ الله في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ "[٢].

فنلاحظ هنا كما أشرنا سابقا أنَّ ابن هشام قدَّم الشاهد القرآني على الشاهد الحديثي إذا اجتمعا في نسق واحد.

– وفي مبحث " المبتدأ والخبر أيضاً "[٣] إذ استدل على جواز حذف الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى، كقوله تعالى:" قُلْ هُوَ الله أحَدٌ.[الإخلاص:١].

فهو: مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه في المعنى؛ لأن "هو " بمعنى الشأن، وكقوله – صلى الله عليه وسلم – :" أفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلي لا اله إلا الله ".فابن هشام قدم الآية الكريمة ثم سندها بالحديث الشريف.

---

(١)_ المصدر السابق ص١٣٩-١٤٣

(٢)_ مسلم: صحيح مسلم مجلد١/ص٢٥

(٣)_المصدر السابق ص١٤١

– وفي مبحث " التمييز "[١] قال التمييز ضربان: مفسر لمفرد ومفسر لنسبه، فمفسر لمفرد له مضاف يقع بعدها أحدها : المقادير.

الثاني: العدد كأحد عشر درهما، ومنه قوله تعالى:"إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً "[يوسف:٤] وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين، وقال الله تعالى:" إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً "[ص:٢٣] وفي الحديث:" إِنَّ للهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْماً"[٢].فابن هشام هنا لم يبنِ القاعدة على الحديث وإنما أتي بالحديث الشريف معززا للحكم النحوي المستنبط من الآية الكريمة.

وفي مبحث" التعجب "[٣] قال:" التعجب: تفعُّلٌ من العجبِ وله ألفاظ كثيرة غير مبوب لها في النحو، كقوله تعالى:" كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللهِ" [البقرة:٢٨] وقوله عليه الصلاة والسلام:" سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المؤْمِنَ لا يَنْجُسُ حَيّاً ولا مَيِّتاً "[٤]

فابن هشام هنا قدم الشاهد القرآني ثم أتبعه بشاهد حديثي أيضاً.

إذن يتضح لنا من خلال الأمثلة السابقة أنَّ ابن هشام يقدم الشاهد القرآني على الشاهد الحديثي، وهذا يدل على أنَّ الشاهد القرآني عنده هو المصدر الأول من المصادر السماعية، إذ لم يقدم عليه هنا الحديث النبوي الشريف.

أما فيما يخص الشاهد الشعري أيضاً فنلاحظ أنَّ ابن هشام قدم الشاهد الحديثي على الشاهد الشعري، إذ لم نجد إلا مثالاً واحداً كما أشرنا سابقاً قدم به الشاهد القرآني وأتبعه بشاهد شعري، ثم بعد ذلك بشاهد حديثي، وهذا يدل على اهتمام ابن هشام بالشاهد الحديثي، وجعله مصدرا من المصادر السماعية التي اعتمد عليها في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى".

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٦٧

(٢)_ بخاري: صحيح بخاري ص١٠٢٢

(٣)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣٥٧

(٤)_ مسلم: صحيح مسلم مجلد١/ص١٧٦

رابعاً: كلام العرب

" هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، والمقصود به ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللّحن"[١] حتى نهاية عصر الاحتجاج .

وينقسم كلام العرب إلى شعر ونثر :

أولاً: الشعر:

"فالشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلّمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله تعالى، وغريب حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وحديث صحابته والتابعين".[٢]

وقد كان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومنتهى حُكْمهم، به يأخذون وإليه يَصِيرون، إذ نقل ابن سلَّام عن ابن سيرين قال:" قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه – كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علمٌ أصح منه".[٣]

وتتردد في كتب الأدب العبارة المأثورة " الشعر ديوان العرب " وذلك لأننا نرى من خلال هذا الشعر كل ما نريد معرفته عن حياة العرب، قبل الإسلام وبعده، ففيه حفظوا أنسابهم وأمجادهم ومواقفهم وأيامهم، وبذلك ينقلون لنا صورة واضحة عن حياتهم قبل الإسلام وبعده .

إذن فالشعر العربي حظي بمكانة رفيعة عند العرب، فحفظه الكبير والصغير من أبناء العرب، وتناقلوه جيلا بعد جيل حتى دوّن في الكتب وأصبح مصدرا مهمّا في تبين ألفاظهم، إلا أنَّ

---

(١)_ نحلة، محمود احمد: أصول النحو العربي، الناشر: دار العلوم العربية – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٨٧م، ص٥٧

(٢)_ السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية – صيدا بيروت – ١٩٨٦م ،ج٢/ص٤٧٠

(٣)_ الجمحي، محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، قراءه وشرحه: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني– القاهرة – ١٩٧٤م، ج١/ص٢٤

هناك من أنكر على النحويين احتجاجهم على القرآن بالشّعر، وقالوا:" إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلاً للقرآن، وقالوا أيضاً: كيف يجوز أن يحتج بالشّعر على القرآن"[١]، وقد ذهب للرد عليهم أبو بكر الأنباري، إذ قال :" فأما ما ادّعوه على النحويين من أنهم جعلوا الشعر أصلاً للقرآن فليس كذلك، إنما أرادوا أن يتبينوا الحرف الغريب من القرآن بالشعر "[٢] لأن الله تعالى قال :" إنَّا جَعَلنَاهُ قُرآناً عَرَبِيا " [الزخرف:٣] وقال :"بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مبين "[الشعراء:١٩٥]، وقال ابن عباس:" الشعر ديوان العرب، فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الكريم الذي أنزله الله بلغة العرب رجعوا إلى ديوانها فالتمسوا معرفة ذلك منه "[٣] ، وقوله أيضا " إذا أعيتكم العربية في القرآن فالتمسوها في الشعر فإنه ديوان العرب "[٤].

ثم ينبغي أن ندرك أنَّ القرآن الكريم كتاب سماوي رفيع، ولا يشترط أن يحوى اللغة كلها، ثم إنَّ العربية أسبق في الوجود من القرآن الكريم.

إذن فالنحاة لم يجعلوا الشعر أصلاً للقرآن الكريم، وإنما أرادوا أن يتبينوا غريب القرآن الكريم وذلك لأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب.

ومع ذلك فقد كان علماء اللغة ينظرون إلى الشعر بعين الريبة، ولا يعتمدون فيه إلا على ما ثبت عندهم، وصحت نسبته إلى قائله، وتحققوا من فصاحة قائله، وصدق راويه، حتى أنهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزّز صحته؛ وعلة ذلك أنَّ الشعر موطن ضرورة وقد أجازوا فيه للشاعر ما لا يجوز للناثر من ارتكاب مخالفة [٥].

---

(١)_ الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٩٧١م،ج١/ص١٠٠

(٢)_ المصدر السابق ج١/ ص١٠٠

(٣)_ المصدر السابق ج١/ص١٠٠-١٠١

(٤)_ المصدر السابق ج١/ص١٠١

(٥)_ انظر الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو ص١٥٨

وقسموا الشعراء الذين يحتج بشعرهم إلى أربع طبقات، كما جاء ذلك في كتاب " العمدة " لابن رشيق القيرواني، إذ قال :" طبقات الشعراء أربع جاهلي قديم، ومخضرم، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدريج وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا[١].

وقد تابع المؤلفون تقسيم ابن رشيق القيرواني، ورأوا أنَّ الشعراء أربع طبقات، ومن هؤلاء المؤلفين عبد القادر بن عمر البغدادي، إذ قال في كتابه "خزانة الأدب " وأقول:" الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر وغيره ":[٢]

فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع:[٣]

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشى .

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد، وحسان بن ثابت.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير، والفرزدق .

الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زمننا كبشار بن برد ، وأبي نواس .

أما موقف أئمة النحاة من الاستشهاد بشعر الطبقات الأربع " فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً "[٤] فلا خلاف بين النحاة في صحة الاحتجاج بشعر هاتين الطبقتين.

---

(١)_ القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الازدي: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – ط٥ – ١٩٨١م، ج١/ص١٣١

(٢)_ البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ج١/ص٥

(٣)_ المصدر السابق ج١/ص٥-٦

(٤)_ المصدر السابق ج١/ص٦

أما الطبقة الثالثة، فقد كان هناك خلاف بين النحاة حول الاستشهاد بشعر هذه الطبقة "إذ لم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة [١]، " ويرى البغدادي أنَّ الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة "[٢].

أما الطبقة الرابعة، وهم المولدون والمحدثون والمتأخرون ومن جاء بعدهم إلى زمننا هذا، فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، ، أما السيوطي فقال :" أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية" [٣].

في حين نرى أنَّ البصريين يستشهدون بشعر الطبقتين الأولين إجماعا من غير تفريق ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة [٤]، على الرغم من صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة، وذلك كما أشار عبد القادر البغدادي .

أما الكوفيون فنجد أنهم يحتجون بأشعار الطبقات الأربع، وبشعر لم يعرف قائله أيضاً، إذ يستندون إليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون[٥].

فالكوفيون كانوا أقل اعتناء بما يروى وبفصاحته، وأكثر توسعاً في الزمان وفي القبائل والشعر، مقارنة مع البصريين وذلك كما أشارت الدكتورة خديجة الحديثي [٦].

فكان الكوفيون لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عمّن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة

---

(١)_ انظر الحديثي، خديجة : الشاهد وأصول النحو ص١٠٦

(٢)_انظر البغدادي، عبد القادر : خزانة الأدب ج١/ص٦

(٣)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٤٢

(٤)_ الحديثي، خديجة : الشاهد وأصول النحو ص١٠٦

(٥)_ المرجع السابق ص١٠٩

(٦)_ المرجع السابق ص١٠٩

في مواطنها الأصلية، مثل تغلب وبكر لمخالطتها الفرس، ومثل عبد قيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند [١].

وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء، وخصوا الكسائي بكثير من هذه الحملات، قائلين " إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو[٢].

وكان ذلك بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق[٣]. حتى قالوا:" لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوَّبوا عليه وقالوا: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلاً "[٤].

"في حين أنَّ المدرسة البصرية حين نحَّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحِّي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان أنَّ خللاً يشوبها".[٥]

إذن يتضح لنا أنَّ البصريين كانوا يتشددون بالضوابط والقيود التي وضعها النحاة والعلماء، أما الكوفيون فقد كانوا يترخصون لهذه الضوابط والقيود، إذ لم يلتزموا بها وخرجوا عليها، وذلك كما اتضح لنا من كلام الدكتور شوقي ضيف وغيره من السابقين.

وجعل النحاة منتصف المئة الثانية للهجرة حداً للذين يصح الاستشهاد بشعرهم، فإبراهيم بن هرمة المتوفى(١٥٠هـ) آخر من يصح الاستشهاد بشعره، وبشار بن برد أول الشعراء المحدثين[٦].

---

(١)_ انظر ضيف، شوقي: المدارس النحوية ص١٦٠

(٢)_ المرجع السابق ص١٦٠

(٣)_ ضيف، شوقي: المدارس النحوية ص١٦٠

(٤)_ المرجع السابق ص١٦٢

(٥)_ المرجع السابق ص١٦٢

(٦)_ البغدادي عبد القادر : خزانة الأدب ج١/ص٨

وأشار السيوطي إلى أنَّ سيبويه قد احتج بشعر بشار بن برد، وعلل ذلك بأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره[١] ، فاحتج بشعره خوفاً من لسانه اللاذع .

أما الشعر الذي لا يعرف قائله، فإنه لا يجوز الاحتجاج به، وهذا ما أشار إليه النحاة، إذ قال السيوطي أيضا:" لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثرٍ لا يعرف قائله؛ وعلّة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم"[٢].

وقد أشار إلى ذلك ابن الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " في رده على الكوفيين الذين أجازوا إظهار أن بعد كي في قول الشاعر :[٣]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطيرَ بِقِربَتِي فَنَتْرُكَهَا شنا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

إذ قال إنّ البيت الذي أنشدوه لا حجة لهم فيه؛ لأن هذا البيت غير معروف قائله فلا يكون فيه حجة[٤].

فالسيوطي علّل كما أشرنا سابقاً عدم قبول الشعر الذي لا يعرف قائله خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، يتضح " أنَّ الشاهد المجهول قائله إن صدر من ثقة يعتمد عليه وإلا فلا يعتمد عليه ، لهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أنَّ فيها أبيات عديدة جهل قائلوها، وما عيّب بها ناقلوها، وما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى

---

(١)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٤٢

(٢)_ المصدر السابق ص٤٢

(٣)_ الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة – ط١ – ٢٠٠٢م، ص٤٦٦

(٤)_ المصدر السابق ص٤٦٨

أنه أتى بشعر منكر"[١]، لهذا إن كان راوي الشاهد ثقة كان مقبولا، فسيبويه كان ثقة ويقبل الشاهد الذي يذكره ؛ لأننا لم نجد أحداً طعن في الشواهد التي ذكرها دون ذكر قائليها .

نستطيع القول أنَّ الطبقتين الأوليين يستشهد بشعرهما إجماعا، أما الطبقة الثالثة فقد كان هناك خلاف حول الاستشهاد بشعرها، إلا إنني أرى من خلال ما سبق أنه يستشهد بشعرها، أما الطبقة الرابعة فلا خلاف في عدم الاستشهاد بشعرها، أما الشعر المجهول القائل إن رواه ثقة يستشهد به وإن لم يصدر عن ثقة لا يستشهد به .

(١)_ البغدادي، عبد القادر : خزانة الأدب ج١/ص١٦-١٧

موقف ابن هشام من الاستشهاد بالشعر العربي

ابن هشام كغيره من النحاة الذين اعتنوا بالشاهد الشعري أصل من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية عنده مئة وخمسين شاهداً شعرياً، وبذلك تأتي الشواهد الشعرية عنده بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد بها، وهذا يدل على مدى اهتمامه بالشاهد الشعري دليل من الأدلة التي يعتمد عليها في إثبات القاعدة النحوية، وهذا شأن جلّ النحاة المتقدمين .

فابن هشام لم يقتصر على طبقة من طبقات الشعراء، بل استشهد بشعر الطبقات الثلاث الأولى دون استثناء، وأيضا استأنس بأشعار الطبقة الرابعة " المولدين" من قبيل التمثيل والمعنى وليس من قبيل التقعيد النحوي.

فابن هشام قد تابع من سبقه من النحويين جاعلاً الشعر من الأصول التي يدعم بها آراءه النحوية، وهنا نعرض لمجموعة من هؤلاء الشعراء الذين احتج بهم ابن هشام حسب الطبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون منهم:

امرؤ القيس بن حجر الكندي (ت٨٠ قبل الهجرة)[١]، والنابغة الذبياني(ت١٨قبل الهجرة)[٢]، والشنفرى (ت ٥٢٨ م)[٣]، والسموأل بن عادياء اليهودي (ت٥٦٠م)[٤]،

وهؤلاء الشعراء كلهم من عصر الاحتجاج، واستشهد بهم غير نحوي مثل سيبويه، وابن جني، والأشموني، وابن عقيل، وغيرهم من النحاة، ولم يفرقوا في الاستشهاد بين شعر مسلم أو كافر، فقد كان الدين محايداً والأخلاق مفصولة.

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٠٢

(٢)_ المصدر السابق ص١٧٤

(٣)_المصدر السابق ص٢١٢

(٤)_ المصدر السابق ص١٥٣

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون منهم:

والأعشى ميمون بن قيس (ت٧هـ)[١]، وعباس بن مرداس السلمي (ت ١٨هـ)[٢]، حسان بن ثابت (ت ٥٤ هـ)[٣]، وسحيم بن وثيل الرياحي (ت٦٠هـ)[٤]،.

الطبقة الثالثة: الإسلاميون ومنهم:

الأخطل التغلبي (ت ٩٢هـ)[٥]، وعمر بن أبي ربيعة (ت٩٣هـ)[٦]، وجرير بن عطية (ت١١٤هـ) [٧]، والفرزدق (ت١٤١هـ)[٨].

إذن نلاحظ أنَّ الأبيات التي ذكرها ابن هشام لهؤلاء الشعراء سواء من الطبقة الأولى أو الثانية أو الثالثة كان الهدف الوحيد منها هو الاستشهاد بها لإثبات قاعدة نحوية أو لدعم رأي نحوي، مع أنَّ هؤلاء الشعراء المذكورين كانوا من ساكني الحواضر خلافا لزعمهم بأنهم يستشهدون بشعراء البادية.

فابن هشام خالف بعض النحاة الذين رفضوا الاستشهاد بشعر شعراء الطبقة الثالثة " وهم الإسلاميون " بل استشهد بشعر هذه الطبقة كما أشرنا سابقا.

أما الطبقة الرابعة: طبقة الشعراء المحدثين:

فابن هشام أورد في كتابه هذا سبعة أبيات لشعراء محدثين وهم : أبو نواس (ت١٩٩هـ)، وأبو العتاهية (ت٢١٠هـ) ، وأبو الطيب المتنبي (ت٣٥٤هـ) ، وأبو فراس الحمداني (ت٣٥٧هـ) ، وشرف الدين ابن عنين (ت٦٣٠هـ) .

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٦٤
(٢)_ المصدر السابق ص١٦٣
(٣)_ المصدر السابق ص٨٢
(٤)_ المصدر السابق ص١٠٩
(٥)_ المصدر السابق ص٢٢٦
(٦)_ المصدر السابق ص٢٤٢
(٧)_ المصدر السابق ص٢٠٨
(٨)_ المصدر السابق ص١٧٤

ولم يذكر هذه الأبيات لتأصيل قاعدة نحوية، بل ذكر بعضها لاستطراف معناها، وأُخرى للتمثيل بها فقط لا للاستشهاد بها، وبعض هذه الأبيات ذكرها ليوجه إليها النقد:

- منهجه في الاستشهاد بطبقة الشعراء المحدثين:

أ) ما أورده استطرافا لمعناه: ومن هذه الأبيات التي ذكرها ابن هشام استطرافا واستئناسا لمعناها، قول أبي نواس:[١]

لـيسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في وَاحِدٍ

فأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو، لذلك فابن هشام لم يذكر هذا البيت للاستشهاد به على شيء وإنما للاستئناس بمعناه.

ومن الأبيات التي ذكرها ابن هشام أيضاً استطرافاً لمعناها قول شرف الدين ابن عنين:[٢]

كأنِّي من أخبار إنَّ، ولم يُجِز له أَحَدٌ في النَّحْوِ أن يَتَقَدَّمَا

وابن عنين ايضاً ليس ممن يحتج بشعره في اللغة والنحو، وإنما ذكره ابن هشام لاستطراف معناه.

نلاحظ من خلال البيتين السابقين أنَّ ابن هشام في البيت الأول لم يشر إلى قائله مع أنَّ قائله معروف ومشهور، أما البيت الثاني فأشار إلى قائله.

ب _ما أورده تمثيلا: ومن هذه الأبيات التي أوردها ابن هشام تمثيلا بها قول أبي فراس الحمداني(ت ٣٥٧ هـ):[٣]

تَعَالِي أُقاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٣٦

(٢)_ المصدر السابق ص١٨٥

(٣)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٥٢

وأبو فراس الحمداني من الشعراء المحدثين، لذلك لا يجوز الاحتجاج بشعره وإنما ذكر ابن هشام هذا البيت على سبيل التمثيل به فقط، وليحكم عليه أنه لحن وخطأ، ومحل التمثيل بهذا البيت قوله " تعالي" حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام، والمعروف عند العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت .

ومن الأبيات التي أوردها ابن هشام أيضاً، قول أبي الطيب المتنبي (ت ٣٥٤هـ) إذ قال:[١]

إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً، ولا الْمَالُ بَاقِيَا .

أورد ابن هشام هذا البيت ليوجه إليه النقد، وموطن التمثيل به قوله " لا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا " فإنه أعمل " لا " عمل ليس في الموضعين، فرفع بها الاسم وهو قوله " الحمد " ونصب به الخبر قوله "مكسوبا "مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقترانه بالألف واللام خلافا لإجماع الجمهور.

إذا فابن هشام هنا رفض هذا البيت؛ وذلك لأن المتنبي أعمل " لا " عمل ليس في قوله "لا الحمد مكسوبا " مع كون اسمها معرفة.

_ ومن أمثلة ذلك أيضا قول الشيخ:[٢]

" لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً "

ابن هشام اقتبس هذا الشطر من بيت لأبي العتاهية(ت٢١٠هـ)[٣] فأبو العتاهية من شعراء العصر العباسي، لذلك لا يحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو، وإنما ذكر ابن هشام هذا الشطر على سبيل التمثيل لا للاحتجاج به، وموضع التمثيل قوله " ليت الشباب يعود" حيث دلت على

---

(١)_ المصدر السابق ص١٦٨

(٢)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٧١

(٣)_ ألا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فأُخبرَهُ بمَا فَعَلَ المَشيبُ

التمني وعملت في الاسم وهو " الشباب " النصب، وعملت في الخبر الرفع وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه.

_ وقول أبي الطيب المتنبي (ت٣٥٤هـ):[١]

وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ.

فالمتنبي من شعراء الدولة العباسية أيضا، وهو ممن لا يحتج بشعره على قواعد العربية، فابن هشام أورد هذا البيت للتمثيل وذلك في قوله : وا حرَّ قلباه " فإن هذا يدل على أنَ المندوب متوجع منه لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه.

_ وقول أبي نواس (ت ١٩٩هـ):[٢]

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذّهَبِ.

حيث ذكر ابن هشام هذا البيت أيضا للتمثيل به وتوجيه النقد إليه، وموطن التمثيل في قوله: " صغرى وكبرى " فابن هشام اعتبر كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل التفضيل، وبنى على ذلك تخطئة أبي نواس، لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجردا من "ال" والإضافة أن يكون مفردا مذكرا، مهما يكن أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقول :كأن أصغر وأكبر .

وهنا نلاحظ من خلال الأمثلة الخمسة السابقة أنَّ ابن هشام لم يشر إلى القائل وذلك في المثال الأول والثاني والثالث، وباقي الأمثلة أشار ابن هشام إلى قائلها، ولعله لم يشر إلى قائليها لشهرتها وعدم الحاجة إلى ذكر قائلها.

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٤٨

(٢)_ المصدر السابق ص٣٥٤

ما ذكره استشهاداً:

أما ما ذكره ابن هشام استشهادا واحتجاجا على مسألة ما، أو لإثبات قاعدة نحوية من مختلف طبقات الشعراء سواء طبقة الجاهلين أو المخضرمين أو الإسلاميين، لا داعي لذكره لأن معظم الشواهد الشعرية التي ذكرها ابن هشام للاستشهاد، إذ بلغ عدد الشواهد الشعرية كما ذكرنا سابقا مئة وخمسين شاهداً، منها فقط سبعة شواهد للتمثيل بها ولاستطراف معناها .أما الآن سنبحث في منهج ابن هشام في عرض الشواهد الشعرية التي ذكرها بكافة انواعها، لإثبات قاعدة نحويه أو لدعم رأي نحوي:

أ- منهجه في ذكر صاحب الشاهد :

١_فابن هشام من النحاة الذين أكثروا من الاستشهاد بالشواهد الشعرية، إلا أنَّ بعض هذه الشواهد الشعرية التي ذكرها واستشهد بها لم يكن يصرح باسم قائلها، مع أنَّ بعض قائليها مشهورون وأمثلة ذلك عند ابن هشام:

أ_قول الحطيئة(ت ٤٥هـ) في مبحث "نواصب المضارع "[١] إذ قال :

ألمْ أكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْني وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ.

ب_ وقول الأعشى(ت٧هـ) في مبحث " الاسم الموصول"[٢] إذ قال:

وقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالهَا؟

ج_قول النابغة الذبياني (ت١٨ قبل الهجرة) وذلك في مبحث " النواسخ كان وأخواتها "[٣] إذ قال :

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٩٩

(٢)_ المصدر السابق ص١٢٧

(٣)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٥٧

أمْسَتْ خَلاءً وأمْسَى أهْلُهَا احْتَمَلُوا أخْنَى عَلَيْهَا الّذِي أخْنَى عَلَى لُبَدِ

فهذه الأبيات لم يشر ابن هشام إلى قائليها، على الرغم من أنَّ قائليها مشهورون كما أشرنا سابقا .

٢_ واستشهد ببعض الأبيات المجهولة القائل، إذ بلغت هذه الأبيات عنده ثلاثة وأربعين شاهداً، ومن هذه الأبيات:

أ_قول الشاعر في مبحث " نواصب المضارع"[١] :

ربِّ وَفّقْنِي فَلا أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ.

وهذا البيت من شواهد ابن عقيل والأشموني وابن هشام في " شرح شذور الذهب " بلا نسبه أيضاً.[٢]

ب_وقول الآخر في مبحث " جوازم المضارع"[٣]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأزْمَانِ

وهذا البيت أيضا استشهد به ابن عقيل والأشموني وابن هشام في " الشذور " بلا نسبه.

ج_وقول الآخر في مبحث " الاسم الموصول"[٤]:

نُصَلِّي لِلّذي صَلّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُومُ

د_وقول الآخر في مبحث "المبتدأ والخبر"[٥]:

خَلِيلَيَّ، مَا وَافٍ بِعهْدِيَ أنْتُمَا إذا لم تَكُونَا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقد استشهد به من المتقدمين الأشموني والسيوطي والعيني بلا نسبه[٦].

---

(١)_ المصدر السابق ص٩٥

(٢)_ حداد، حنا جميل:معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم – الرياض– ط١ – ١٩٨٤م، ص٦٨٤

(٣)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص١١١

(٤)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص١٣٢

(٥)_ المصدر السابق ص١٤٤

(٦)_ حنا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية ص٤٥٩

ويتضح مما سبق أنَّ ابن هشام يجيز الاستشهاد بشواهد لم يعرف قائلوها، مع أنه كان مترددا في قبول شواهد مجهولة القائل كما أشار إلى ذلك السيوطي في كتابه " المزهر " إذ قال:[١]" وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية مثله، فإنه أورد الشّعر الذي استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة وهو قوله:

قد علمت أخت بني السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء

أن نعم مأكول على الخَوَاءِ بالك من تَمْرٍ ومن شِيشاءِ

ويَنْشَبُ في المَسْعَل واللَّهَاءِ.

وقال: الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه.[٢]

فابن هشام هنا رفض الشاهد السابق لأن قائله مجهول إذ قال: لا حجة فيه، إلا أنه ذكر في شرح الشواهد ما يخالفه قال:" طعن عبد الواحد الطّرّاح صاحب كتاب " بغية الأمل " في الاستشهاد بقوله :[٣]

لا تكثرن إني عسِيتُ صائماً

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به[٤]، وقال السيوطي نقلاً عن ابن هشام في تعليقه على المسألة السابقة أنه قال:" ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين "[٥].

ابن هشام رفض طعن عبد الواحد الطرّاح، أي أنه قبل الاستشهاد بالشاهد السابق مع العلم بأنَّ قائله مجهول الهوية، والذي أراه هنا أنَّ ابن هشام ليس مترددا في قبول الشاهد المجهول القائل

---

(١)_السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١/ص١٤١_١٤٢

(٢)_ المصدر السابق ج١/ص١٤٢

(٣)_ المصدر السابق ج١/ص١٤٢

(٤)_ السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١/ص١٤٢

(٥)_ المصدر السابق ج١/ص١٤٢

وإنما رفض الشاهد الذي استدل به الكوفيون؛ لأن الناقل ليس بثقة، وأيضا الكوفيون لم يلتزموا بضوابط وقيود للرواية والسماع، أما الشاهد الذي طعن به عبد الواحد الطرّاح فيبدو أنَّ ناقله ثقة، لذلك قبل به ابن هشام، ويؤكد هذا الرأي ما ذكره ابن هشام أنَّ سيبويه احتج في كتابه "الكتاب" بخمسين بيتاً مجهولة القائل، مع ذلك لم يطعن أحد في هذه الأبيات، إذن فاستشهاد سيبويه بهذه الأبيات مبني على أسس قوية، فلا شك أنه نقلها عن الثقات المشار إليهم بالفصاحة والبيان، ولهذا لم يطعن أحد بهذه الأبيات.

إذن فابن هشام يقبل الاستشهاد بشعر مجهول القائل بشرط أن يكون ناقله ثقة ويشار له بالفصاحة، وخير دليل على هذا عدد الأبيات المجهولة القائل التي ذكرها في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى" إذ بلغت كما أشرنا سابقاً ثلاثة وأربعين شاهداً .

وأرى أنَّ ابن هشام محق في هذا الموقف، إذ يستحسن قبول الشاهد المجهول القائل، وذلك إذا كان ناقله من الثقات، ويشهد له بالفصاحة والبيان، وبذلك يغني قواعد اللغة العربية، ويتضح لنا أيضاً من خلال موقف ابن هشام السابق، وهو رفض طعن عبد الواحد الطرّاح أنَّ ابن هشام كان يحدق في الشواهد ويتبصر، أي لا يأخذ الشاهد من غير تحقق وتثبت .

فابن هشام كان يقدم لهذه الشواهد المجهولة القائل بقوله "قال الشاعر" أو " نحو قوله " أو "قال آخر" وغيرها من الصيغ التي كان يقدم بها الشعر المجهول القائل.

٣_ وهناك أيضاً في بعض الشواهد التي احتج بها خلاف في قائليها، ومن هذه الأمثلة عنده:

أ- قال سحيم في مبحث "تواصب المضارع "[١]:

أَقُولُ لَهُمْ بالشِّعبِ إذ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيْأَسُوا أنِّي ابن فَارِسِ زَهْدَمِ

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٨٦

نلاحظ هنا أنَّ جماعة من العلماء نسب هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وتبعهم ابن هشام على ذلك، وأنكر جماعة هذه النسبة وقالوا إنَّ قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم لا سحيما نفسه.

ب- قول الشاعر وذلك في "مبحث النواسخ إن وأخواتها"[١]:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لكُمْ ولكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

فابن هشام لم يشر إلى قائل هذا البيت، ونسبه جماعة للأفوه الأودي .

ج- وأيضا قول الشاعر في مبحث"اسم الفاعل "[٢]:

وَاهاً لِسَلْمى ثمَّ واهاً وَاهَا يا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وفَاهَا .

فهذا البيت أيضا مختلف في قائله، إذ نسبه جماعة لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل بن قدامه العجلي، ونسبه بعضهم أيضا لأبي الغول الطهوي .

د- وقول آخر في مبحث التعجب [٣]:

لمْ تَتَلَفّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهَا دَعَدٌ، ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

حيث نسب هذا البيت لجرير بن عطية، ونسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات.

هـ-وأيضا قول الشاعر في مبحث " التعجب "[٤]

عَجَبتٌ لِتِلكَ قَضيَّةً وإقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حيث اختلف العلماء في قائل هذا البيت أيضا، فمنهم من نسبه لزراقة الباهلي، ومنهم من نسبه إلى عمر بن الغوث بن طيئ، ومنهم من نسبه لهني بن أحمر الكناني، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه.

---

(١)_ المصدر السابق ص١٧٣

(٢)_ المصدر السابق ص٢٨٨

(٣)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣٥٦

(٤)_ المصدر السابق ص٣٥٨

ب_ منهجه في ذكر الشاهد:

ونقصد هنا كيفية إيراد الشاهد الشعري، إذ نجده يعمد إلى الاستشهاد بأنصاف الأبيات، فلا يذكر الشاهد بشطريه، ومن أمثلة ذلك عنده:

١_قول الشاعر في مبحث " جوازم المضارع ":[١]

مَتَى أضَعِ العِمَامَة تَعْرِفُونِي

٢_ وقول الآخر في مبحث " النواسخ ظن وأخواتها ":[٢]

يُخَالُ بِهِ رَاعِي الحُمُولَةِ طَائِراً

٣_ وقول الآخر وذلك في مبحث " التنازع ":[٣]

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخِلَّاءَ

إذن فابن هشام لم يكن دائماً يورد البيت كاملاً كما أشرنا، وإنما كان أحيانا يقتصر على الشطر الذي يرد فيه موطن الشاهد فقط، ونلاحظ أيضاً أن ابن هشام كان يعمد إلى إيراد مجموعة من الأبيات يكون الشاهد واحداً من هذه الأبيات أو شطراً من بيت فقط ، ومن أمثلة ذلك عنده :

١_قول الشاعر في مبحث "المعرب والمبني من الأسماء":[٤]

منعَ البقاء تقلبَ الشّمسِ وطُلُوعُهَا من حَيثُ لا تُمْسِي

وطلُوعُهَا حَمْرَاءَ صافيةً وغُـرُوبُـهَـا صَـفْرَاءَ كـالْـوَرْسِ

اليومُ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلٍ قَضَائِهِ أَمْسِ

---

(١)_ المصدر السابق ص١٠٩

(٢)_ المصدر السابق ص١٩٥

(٣)_ المصدر السابق ص٢٢١

(٤)_ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣٦

وموطن الشاهد في هذه الأبيات السابقة هو العجز من البيت الأخير في قوله" أمسِ" فإن هذه الكلمة وردت مكسورة الآخر بدليل قوافي الأبيات كلها، وهي هنا فاعل لمضى مبنية على الكسر في محل رفع لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا.

ابن هشام استشهد بهذه الأبيات على لغة أهل الحجاز إذ يبنون "أمسِ" على الكسر إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، لذلك حتى يستطيع ابن هشام أن يوصل المعني أورد هذه الأبيات الثلاث لأنها مترابطة المعنى، وأيضا حتى يبين لنا أنها مبنية على الكسر من خلال قوافي الأبيات.

إذن ابن هشام أورد أول بيتين وذلك حتى يدل على أنَّ " أمسِ " مكسورة الآخر بدليل قوافي الأبيات التي سبقت البيت الأخير.

٢_قول الشاعر أيضاً في مبحث " المعرب والمبني من الأسماء":[١]

لَقَدْ رَأَيتُ عَجَباً مذ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَـرَكَ الله لَـهُـنَّ ضِـرْسَا

ولاَ لَقِينَ الدَّهْرَ إلَّا تَعْسَا

وموطن الشاهد هنا صدر البيت الأول قوله" مذ أمسا " إذ أتى الشاعر بكلمة " أمسا " مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو" مذ " فتعرب هذه الكلمة بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب، فابن هشام هنا لم يورد هذه الأبيات للاستزادة والإطالة وإنما ليبين أنَّ "أمسا " مفتوحة بدليل القافية في آخر المصراع الأول من الأبيات.

ويمكن القول إنَّ النحاة أكثروا من الاستشهاد بالشعر، وذلك لأن الشعر يمثل جزءا كبيرا من اللغة ولا يمكن الابتعاد عنه وتركه.

---

(١)_ المصدر السابق ص٣٨

وخلاصة القول أن ابن هشام اعتدّ بالشاهد الشعري في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى"كأصل من الأصول النحوية، وذلك لإقامة القواعد ودعم آراءه النحوية، إذ استشهد بالطبقات الثلاثة الأولى لإقامة القواعد النحوية ودعمها، أما الطبقة الرابعة فقد أورد ابن هشام أبياتاً منها وذلك للتمثيل بها واستطرافاً لمعناها، أما الشواهد المجهولة القائل فقد أخذ بها ابن هشام في كتابه هذا متبعا في ذلك النحاة المتقدمين، إن كان ناقله ثقة ويشهد له بالفصاحة والبيان، كما في أمثلة سيبويه، أورد الشعر غفلا من ذكر قائله، ولم يطعن به أحد، لذلك فهو ثقة، نقل عن الثقات المشهود لهم بالفصاحة.

ثانيا:

كلام العرب المنثور:

اتخذ النحاة كلام العرب المنثور أصلا من أصولهم النحوية في الاستشهاد لأحكامهم النحوية، وإن لم يبلغ ما بلغه الشعر من العناية والاهتمام.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى الأقسام الآتية :

أولا: المثل

ثانيا : لغات القبائل العربية

ثالثا: المثال النحوي المصنوع

أولا: المثل:

سنجيب من خلال هذا المبحث عن مجموعة من الأسئلة التي ستكشف عن موضوع المثل، ومن هذه الأسئلة: مفهوم المثل لغة واصطلاحاً ؟ وهل هو مستملى من الشعب؟ وهل استشهد به النحاة ؟ ومن ثم التعرف إلى موقف ابن هشام من المثل، وحجم استشهاد ابن هشام بالمثل في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى".

المثل لغة: بمعنى المِثْل، نحو شَبَه وشِبْه، ونَقَض ونِقْض[١]، ويدل أيضاً على المماثلة والشبه[٢]، وذكر أنَّ المماثلة هي المساواة من كل وجه، والمشابهة في أكثر الوجوه [٣]، وقال الجوهري أيضا: مثل الشيء أيضا صفته[٤].

---

(١)_ اليوسي، حسن: زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، معهد الأبحاث والدراسات للتعريف "دار الثقافة " – الدار البيضاء – ط١ – ١٩٨١م، ج١/ ص٢٠

(٢)_ابن منظور : لسان العرب مادة " مثل "

(٣)_ اليوسي : زهر الأكم في الأمثال والحكم ج١/ ص٢٠

(٤)_الجوهري : الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " مادة مَثَلَ "

اصطلاحاً: وقد عرّف المثل عند علماء اللغة بعدة أقوال منها:

قول المبرد:" المثل مأخوذ من المثال، وهو قول سائرٍ يشبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه".(١)

وقال السيوطي أيضا:" المثل هو ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه، حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاهوا به في السرّاء والضرّاء، واستدرّوا به الممتنع من الدرر، ووصلوا به إلى المطالب القصيَّة، وتفرَّجوا به عن الكرب والمكربة، وهو من أبلغ الحكمة؛ لأن الناس لا يجتمعون على ناقص، أو مقصِّر في الجودة، أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة ".(٢)

وعرفه إميل بديع يعقوب:" أنَّ المثل عبارة موجزة بليغة شائعة الاستعمال، يتوارثها الخلف عن السلف، وتمتاز عادة بالإيجاز وصحة المعنى وشمول اللغة، وجمال جرسها".(٣)

ونستطيع القول إنَّ المثل ذاكرة الأمة ووجدانها، يسجل ثقافتها، ويرصد رؤاها، فعمن كان يصدر المثل ؟ وهل يصح الاستشهاد به ؟ هذا ما سنجيب عنه .

فالأمثال هي "حكمة الأمم والشعوب، تبدو فيها نظراتها إلى الحياة، ومذاهبها في الأخلاق الفردية، والعلاقات الاجتماعية، كما أنها تكشف عن جوانب شتى من حياتها اليومية، وكثير من عاداتها ومعتقداتها، وهي بهذا تفضل سائر الفنون الأدبية، التي لا تستوعب هذه الأمور كما تستوعبها الأمثال، ولا تفصِّلها تفصيلها".(٤)

---

(١)_ الميداني، أبو الفضل احمد بن محمد النيسابوري: مجمع الأمثال، دار مكتبة الحياة – بيروت – ١٩٦١م، ج١/ ص١٣

(٢)_السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١/ص٤٨٦

(٣)_ يعقوب، إميل بديع: الأمثال الشعبية اللبنانية ، منشورات جرّوس، برس– طرابلس، لبنان –١٩٨٤ ، ص١٦

(٤)_ قطامش، عبد المجيد: الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية، دار الفكر – دمشق – ط١ – ١٩٨٨م، ص ٢٤٩

فالأمثال العربية هي لغة الشعب كله، بجميع طبقاته ومستوياته الفكرية، فمنها ما يصدر عن الخاصة كالحكماء والعلماء والشعراء، ومنها ما يصدر عن العامة، وهم سواد الناس، ولهذا نرى فيها حياة الرجل العادي، ومختلف شؤونه واهتماماته وأعماله.(١)

إذا فالمثل لا يصدر عن طبقة خاصة من الشعب فقط، وإنما يصدر عن العامة أيضا، أي يصدر عن الشعب بجميع طبقاته، فيصور لنا حياة الناس ومختلف شؤونهم وأعمالهم.

أما الشعر فإنه" لا يصدر إلا من طبقة ممتازة من الشعب، أوتيت مواهب فنية، تمكنها من صنعة الشعر الذي يعتمد على الخيال والوزن والقافية، ويهتم بأمور لا تهم الرجل العادي، كالفخر والمدح والرثاء والهجاء، ومن ثم جاز للدارسين المعاصرين أن يعدوا الأمثال من قبيل الآداب والفنون الشعبية، لدلالتها على حياة الشعب، وصدقها في هذه الدلالة".(٢)

ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر.(٣)

إذن نستطيع القول إنَّ الشواهد النثرية يُستشهد بها في اللغو والنحو، إلا إننا نجد أنَّ النحاة يكادون يقتصرون على الشعر، إلا أنهم يستشهدون في كتبهم بنسب قليلة جداً من النثر مقارنة بالشواهد الشعرية والقرآنية.

وعلّق الدكتور عبد المجيد قطامش على ذلك بقوله:" وكما استشهد علماء اللغة على المفردات والغريب بالأمثال،وإن كانوا لم يستكثروا فيها استكثارهم من الشعر القديم، ففي كتاب سيبويه منها نحو اثنين وعشرين مثلاً، وفي كتاب " الخصائص " لابن جني نحو ثلاثة عشر مثلاً،

---

(١)_ قطامش، عبد المجيد: الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية ص٢٤٩

(٢)_ المرجع السابق ص٢٤٩- ٢٥٠

(٣)_سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص٥٩

وفي كتاب " المغني " لابن هشام نحو اثنين وعشرين مثلاً، بينما استشهد ابن يعيش في شرح " المفصل " بنحو تسعين مثلاً" .[١]

فنلاحظ هنا أيضا أنَّ الدكتور عبد المجيد قطامش ذهب إلى ما ذهب إليه سعيد الأفغاني ، وهو أنَّ النحاة لم يستكثروا من الاستشهاد بالأمثال على التراكيب والإعراب، أي أنَّ نسبة الاستشهاد بالمثل في كتب النحاة قليلة جدا مقارنة مع الشعر، وذلك لأن الأمثال تصدر عن جميع طبقات الشعب، أي لا يثقون بها، إذ ولو وثقوا بها لجرت مجرى الشعر من حيث الاستشهاد بها.

موقف ابن هشام من الاستشهاد بالمثل :

أما عن موقف ابن هشام من الأمثال العربية، فنلاحظ أنه استشهد بالمثل، إذ بلغت هذه الأمثال في كتابة أربعة أمثال فقط، وكما نلاحظ أنها نسبة بسيطة جدا مقارنة مع الشواهد القرآنية والشعرية والأحاديث النبوية.

وهذه الأمثال الأربعة هي:

١.نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ.

وذلك في مبحث " أنواع الفعل وأحكامه "[٢] إذ استشهد بهذا المثل على رأي ذهب إليه الفراء وجماعة من الكوفيين: وهو أنَّ " نعم وبئس " اسمان، إذ استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، كما في المثل السابق، وهذا المثل من شواهد الأشموني في شرحه على " ألفية ابن مالك "[٣] ، وابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"[٤] ،إلا إنني لم أقف على هذا المثل في كتب الأمثال.

---

(١)_ قطامش، عبد المجيد : الأمثال العربية دراسة تحليلية ص٢٣٠

(٢)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٤٧

(٣)_الأشموني: شرح الأشموني "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " ج٢/ ص٣٧٠

(٤)_ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٦ – ٨٧

٢. ما مُسِيءٌ من أعْتَبَ "

وذلك في مبحث " النواسخ الأحرف النافية العاملة عمل ليس"[١]، فابن هشام استشهد بهذا المثل على إهمال ما النافية، وذلك بسبب تقدم خبرها على اسمها .

وهذا المثل من شواهد سيبويه في كتابه " الكتاب"[٢] على هذه الصيغة أي برفع " مسيء"، وروي هذا المثل بصيغة أخرى في" مجمع الأمثال"، للميداني وهي " ما أساء من أعتب".[٣]

٣.أَلَصُّ من شِظَاظ[٤]

وذلك في مبحث " الوقف "[٥] إذ استشهد ابن هشام بهذا المثل على أنه شاذ عن القاعدة النحوية التي ذكرها، وهي لا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط منها: أن يكون فعلاً فلا يبنيانِ من غير فعل، ولهذا خُطِّئ من بَنَاهُ من الجِلفِ والحمار، فقال ما أجلَفَهُ وما أحمَرَهُ، إذن فابن هشام هنا ذكر هذا المثل ليوضح ويبين أنه شاذ ولا يصح .

٤.هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

وذلك في مبحث " النعت "[٦] إذ استشهد ابن هشام بهذا المثل على أنَّ النعت يتبع المنعوت في اثنين من خمسة دائماً، وهما: واحد من أوجهِ الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وقال: "ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوتَه في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير، فإن قلت: هذا منتقض بقولهم " هذا جحر ضبٍّ خربٍ " فوصفوا المرفوع، وهو الجُحْرُ،

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٦٦

(٢)_سيبويه : الكتاب ج١/ ص٥٩

(٣)_الميداني : مجمع الأمثال ج٢/ ص٣٦١

(٤)_ العسكري، أبو الهلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري: جمهرة الأمثال، ضبطه وكتب حواشيه: الدكتور أحمد عبد السلام –دار الكتب العلمية– بيروت لبنان – ط١ – ١٩٨٨م، ج٢/ ص١٨٣

(٥)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٦١

(٦)_ المصدر السابق ص٣١٨-٣١٩

بالمخفوض، وهو "خَرِب"[١]، فنلاحظ هنا أنَّ ابن هشام أخذ يوجه هذا المثل حتى يتناسب مع القاعدة النحوية التي ذكرها إذ قال: " أما قولهم:"هذا جحر ضبٍّ خربٍ" فأكثر العرب ترفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض، كما قال الشاعر:[٢]

قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين باللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي "خَرِبٍ" ضمة مُقَدَّرَة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة .[٣]

إذن فابن هشام أثبت ما ذهب إليه أنّ التابع يتبع المنعوت في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من أوجه التعريف والتنكير .

وهذا المثل من شواهد سيبويه في كتابه[٤]، وابن جني في " الخصائص "[٥] وابن الأنباري الأنباري في " الإنصاف في مسائل الخلاف "[٦] ، فنلاحظ أنَّ ابن هشام ذهب إلى ما ذهب إليه هؤلاء النحاة، وهو أنَّ العرب ترفع خرباً ولا إشكال فيه، وذلك لأنه من كلام أكثر العرب وأفصحهم، وذهب هؤلاء النحاة بعد ذلك إلى تأويل هذا المثل وتخريجه حتى يتناسب مع قواعدهم وأرائهم النحوية .

نلاحظ هنا أنَّ ابن هشام اكتفى بذكر هذه الأمثال، ولم يقم بشرح هذه الأمثال أو توضيح معاني كلماتها، ولم يذكر روايات هذه الأمثال، أو قصصها بل اكتفى بذكرها، وذلك كما أشرنا في مباحث سابقة أنّ هذا الكتاب كتاب تعليمي، يميل صاحبه إلى الإيجاز، وسهولة العبارة، حتى يوصل هذه المسائل النحوية إلى المتعلمين بسهولة ويسر، وبدون إطالة .

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣١٨-٣١٩

(٢)_ المصدر السابق ص٣٢٠

(٣)_ المصدر السابق ص٣٢٠

(٤)_سيبويه : الكتاب ج١/ ص٤٣٦

(٥)_ابن جني : الخصائص ج١/ ص١٩١-١٩٢

(٦)_ ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٣

إذن نستطيع القول إنَّ ابن هشام استشهد بالمثل العربي، مع أنَّ عدد الشواهد ضئيلة جداً؛ وذلك لإثبات قاعدة نحوية، أو رأي نحوي، وقد أشار سعيد الأفغاني إلى قلة الشواهد النثرية إذ قال:" ونحن إذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جدا"[١] ، إذن فقلة الشواهد النثرية ليست عند ابن هشام فقط وإنما عند أغلب النحاة.

وخلاصة القول في هذه القضية أنَّ قلة الشواهد النثرية ليست عند ابن هشام فقط وإنما عند أغلب النحاة، وأرى أنَّ سبب ذلك يعود إلى أنَّ المثل يصدر عن العامة بجميع مستوياتهم الفكرية، إذ لا يصدر فقط عن النخب من الشعب، أو عن الخاصة منهم، لذلك لم يثق النحاة بهذه الأمثال العربية، وابتعدوا عن الاستشهاد بها قدر الإمكان، إذ لو وثق النحاة بهذه الأمثال لاستشهدوا بها بكثرة في مصنفاتهم النحوية، كالشعر الذي يصدر عن طبقة ممتازة وخاصة من الشعب، أوتيت مواهب فنية تمكنهم من صنعة الشعر .

(١)_سعيد الافغاني : في أصول النحو ص٦٠

ثانيا: لغات القبائل العربية

يحاول البحث أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة التي ستساعد في كشف موضوع لغات القبائل العربية (اللهجات) ومن هذه الأسئلة، ما هي اللهجة لغة واصطلاحا ؟ والتعرف إلى موقف المدرستين البصرية والكوفية من القبائل العربية، ومن ثم التعرف إلى موقف ابن هشام من القبائل العربية، وهل التزم بالضوابط المكانية التي حددها النحاة والعلماء، هذا ما سنجيب عنه من خلال هذا المبحث.

اللهجة لغة من لَهَجَ: وهي طرف اللسان، وجرس الكلام، ويقال فلان فصيح اللهْجة ، واللهَجة: هي لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها .[١]

وفي الحديث: ما من ذي لهجةٍ أصدق من أبي ذر، وفي حديث آخر أصدق لهجة من أبي ذر؛ قال اللهجةُ اللسان.[٢]

اصطلاحاً: هي مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض .[٣]

والصفات اللغوية المقصودة في هذا التعريف هي الصفات الصوتية التي تميز اللهجات، ويمكن إجمالها في ما يأتي:[٤]

١. اختلاف في مخارج بعض الأصوات اللغوية .

---

(١)_ ابن منظور : لسان العرب مادة " لَهَجَ "

(٢)_ المرجع السابق ماده " لَهَجَ "

(٣)_انظر أنيس، إبراهيم: في اللهجات العربية، مكتبة الانجلو المصرية – ط٢ – ١٩٥٢م، ص ١٥

(٤)_ أنيس، إبراهيم: في اللهجات العربية ص١٧

٢.اختلاف في وضع أعضاء النطق.

٣.اختلاف في مقاييس بعض أصوات اللسان.

٤.التباين في النغمة الموسيقية للكلام .

٥.اختلاف في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة .

وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل عادةً على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها.(١)

إذن فنحن نشير هنا من خلال مصطلح لغات القبائل إلى اللهجات التي تتحدث وتتكلم بها القبائل العربية فيما بينها.

وقسمت القبائل العربية من حيث النقل إلى قسمين:

قسم نقل عنهم اللغة و بهم اقتدي، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: "قيسٌ، وتميمٌ، وأسدٌ ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم".(٢)

أما القسم الآخر: هم الذين لم يؤخذ عنهم اللغة، وقد علل السيوطي ذلك بقوله: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ... (٣) .

---

(١)_ أنيس، إبراهيم: في اللهجات العربية ص ١٥

(٢)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٣٣

(٣)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٣٣

فنلاحظ أنه لم يؤخذ عن أهل الحضر، وذلك بسبب اختلاط ألسنتهم مع أمم أخرى، لذلك لم تبقى ألسنتهم على ما كانت عليه من الفصاحة والبيان.

أما موقف النحاة من القبائل العربية، فنلاحظ أنَّ البصريين كانوا يتشددون في الأخذ إذ لم يأخذوا إلا عن القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم، وأيضا لا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر .[١]

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون، واعتمدوا على لغاتٍ أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي: لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطمية الذين غلَّط البصريون لغتهم ولحنوها.[٢]

وأخذ الدكتور مهدي المخزومي يدافع عن لغتهم إذ قال:" لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخُّص في قبول اللّهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات، لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع، وسيأتي أنهم كانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد، ويرونها مصدراً من المصادر المهمَّة ، وسيأتي أيضا أنَّ للقراءات في نحو الكوفيين شأناً عظيماً، فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليب عربية صحيحة"[٣]، وأسوأ صنيع للنحاة أنهم أدخلوا في عموم اللغة اللهجة، واللغة، واللغية، فتعددت مستويات الأداء اللغوي فكثر التناقض والأوجه، وكثرت الآراء.

---

(١)_ انظر المخزومي ، مهدي: مدرسة الكوفة ، ص ٣٣١، وانظر خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو ص٨١.

(٢)_ الحديثي، خديجة : الشاهد وأصول النحو ص٨١

(٣)_ المخزومي، مهدي : مدرسة الكوفة ص ٣٣١-٣٣٢

أما موقف ابن هشام من لغات القبائل العربية فنلاحظ أنه أورد في كتابه هذا مجموعة من لغات القبائل العربية، حيث كان يذكر اسم القبيلة التي كان يأخذ عنها، وبعض الأحيان كان ينسبها للعرب بشكل عام، ومن هذه اللغات التي نسبها ابن هشام إلى أصحابها:

١)لغة بني تميم: فقد استشهد ابن هشام بهذه اللغة في كتابه اثنتي عشرة مرة، ومن المسائل التي استشهد عليها ابن هشام بهذه اللغة:

- في مبحث " أنواع الفعل وأحكامه "[١]: إذ قال فأما " هلمّ " فاختلفت فيها العرب على لغتين، وإحدى هاتين اللغتين : أن تلحقها الضمائر البارزة ، بحسب من هي مسنَدَةٌ إليه، فتقول:" هَلُمَّ ، وهَلُمَّا ، وهَلُمُّوا ، وهلْمُمْنَ "، بالفكِّ وسكون اللام، وَهَلُمِّي [وهي لغة بني تميم] وهي عند هؤلاء فعل أمر، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة .

- في مبحث " الاسم الموصول"[٢] ، إذ قال ولجمع المذكر والمؤنث :" أولَاءِ " قال تعالى " وأُولَئِكَ هم المُفْلحُونَ " [البقرة: ٥]، وقال تعالى " هؤلاءِ بَنَاتي " [هود٨٧] ، وبنو تميم يقولون أولى بالقصر، وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مدَّهُ .

٢)لغة هذيل: وقد أوردها ابن هشام بكتابه في موضعين فقط ، ومثال ذلك عنده وذلك في مبحث " حروف الجر "[٣] إذ قال : ومتى لا يّجُرُّ بها إلا هذيل قال شاعرهم يصف السحاب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

- فابن هشام أسقط متى من حروف الجر لشذوذها؛ وذلك لأنه لا يجر بها إلا قبيلة هذيل كما أشرنا سابقا .

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى بل الصدى ص٥١

(٢)_ المصدر السابق ص١٢٣

(٣)_ المصدر السابق ص٢٨٠

٣)لغة النخع وهوازن : إذ استشهد ابن هشام بهاتين اللغتين في موضع واحد فقط وذلك في مبحث " نواصب المضارع "[١] إذ قال: أنَّ لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات: إحداها أن يتقدم عليها ما يدُلُّ على العِلْمِ، فهذه مخففة من الثقيلة لا غير، ويجب فيما بعدها أمران: أحدهما: رفعُهُ، والثاني، فَصْلُهُ منها بحرف من حروف أربعة وهي: حرف التنفيس، وحرف النفي، وقد، ولو؛ فالأول نحو: "عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ "[المزمل٢٠] ، والثاني نحو " أفلا يرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعْ إليهم قوْلاً " [طه :٨٩] ، والثالث نحو " عَلِمْتُ أنْ قَدْ يَقُومُ زَيدٌ " ، والرابع نحو " أنْ لَوْ يَشاءَ الله لَهَدى الناسَ جَمِيعاً "[الرعد:٣١]. وذلك لأن قبله " أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذينَ آمنوا " ومعناها فيما قاله المفسرون ،" أفلم يعلم " وهي لغة النخع وهوازن، قال سُحَيْمٌ :[٢]

أَقُولُ لَهُمْ بالشِّعْبِ إذْ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

فابن هشام استشهد بهذا الشاهد على لغة النخع وهوازن، على أنّ " تيأسوا " بمعنى " تعلموا " وهذا يدل على أنّ تيأسوا في قوله تعالى: " أفلم ييأس الذين آمنوا " بمعنى يعلم .

٤)لغة حمير: أورد ابن هشام هذه اللغة في كتابه بموضوع واحد فقط ، وذلك في مبحث " ذو الأداة "[٣]، إذ قال : لغة حمير: إبدال لام " أل " ميما وقد تكلم النبي – صلى الله عليه وسلم – بلغتهم إذ قال :" ليسَ من امبرِّ امصِيامُ في امْسَفَرِ ".

فابن هشام هُنا استشهد بلغه حمير كما أشرنا على إبدال لام " أل " ميماً.

٥) لغة بني ربيعة: إذ استشهد بها ابن هشام في مسألة واحدة فقط، وذلك في مبحث " الوقف"[٤] إذ قال يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل... والثالثة : تنوين الاسم

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى بل الصدى ص٨٥

(٢)_ المصدر السابق ص ٨٥-٨٦

(٣)_ المصدر السابق ص١٣٧

(٤)_ ابن هشام : شرح قطر الندى بل الصدى ص٣٦٤-٣٦٥

المنصوب نحو " رأيتُ زيداً " هذا وقف عليه العربُ بالألف، إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: "رأيتُ زيداً " بالحذف قال شاعرهم :

ألا حبَّذا غُنْمٌ وَحَسْنُ حَدِيثها لقدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بها هائماً دَنِفْ

فابن هشام استشهد هنا بلغة بني ربيعة، إذ أنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون، وجمهور العرب يقفون على ذلك بالألف.

٦) لغة طيّئ: استشهد ابن هشام بهذه اللغة في موضعين فقط ، ومثال وذلك في مبحث " الاسم الموصول "[١] إذ قال:" إنما تكون " ذو " موصولة في لغة طيّئ خاصة، تقول :" جاءني ذُو قامَ "، وَسُمِعَ من كلام بعضهم: " لا وذُو في السَّماء عَرْشُهُ "، وقال شاعرهم:[٢]

فَإنَّ المَاءَ مَاءُ أبي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

فابن هشام استشهد بهذه اللغة على أنَّ " ذو " تكون موصولة كما في الشاهد الشعري الذي استشهد به على هذه اللغة، حيث استعمل ذو اسماً موصولاً؛ وذلك لأن البئر مؤنثة بالمعنى.

٧)لغة بني عقيل: فابن هشام استشهد بهذه اللغة في موضعين، ومثال ذلك في مبحث " حروف الجر "[٣] إذ قال : " لعلَّ " لا يجر بها إلا عقيل قال شاعرهم :

لعلَّ اللهِ فَضّلّكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

فابن هشام هنا أسقط لعلَّ من حروف الجر، وذلك كما أشار لشذوذها، إذ لا يجر بها إلا عقيل.

٨)لغة الحجازيين: أهل الحجاز إذ استشهد ابن هشام بلغة أهل الحجاز في عدة مواضع، منها:

---

(١)_ المصدر السابق ص١٢٦

(٢)_ المصدر السابق ص١٢٧

(٣)_ المصدر السابق ص٢٧٩

_ وذلك في مبحث " المعرب والمبني من الأسماء "[١] إذ قال : فأما باب " حَذَامِ " ونحوه : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً ، فيقولون: " جاءتني حُذام " و " رأيت حذام " و "مررت بحذام " .

فابن هشام هنا استشهد بلغة أهل الحجاز على أنهم يبنون حذام على الكسر مطلقا .

_ وفي مبحث " أنواع الفعل وأحكامها "[٢] إذ قال : فأما " هَلُمَّ " فاختلفت فيها العرب على لغتين: إحداهما أن تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب من هي مُسْنَدَة إليه؛ فتقول:" هَلُمَّ يا زيدُ "، و " هَلُمَّ يا زَيْدانِ "، و" هَلُمَّ يا هِندُ "، و" هَلُمَّ يا هِنْدانِ "، و" هَلُمَّ يا هنداتُ " وهي لغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: "والقائلين لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا "[الأحزاب:١٨] أي ائتوا إلينا ، وقال تعالى: " قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُمْ "[الأنعام: ١٥٠] أي أحضروا شهداءكم .

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى بل الصدى ص٣٤

(٢)_ المصدر السابق ص٥٠

أما اللغات غير المنسوبة:

نلاحظ أنَّ ابن هشام استشهد في كتابه بعدد من اللغات غير المنسوبة في عدة مواضع، إلا أنَّ هذه اللغات قليلة في كتابه مقارنة مع اللغات المنسوبة إلى القبائل العربية، وأمثلة ذلك عند ابن هشام:

١_ في مبحث " انواع الإعراب _ الأسماء الستة "[١]، ومن خلال حديثه حول إعراب الأسماء الستة بالأخص " الهَنُ " قال :" وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك؛ فتقول : " جَاءَ هَنُكَ "و "رَأَيْتُ هَنَكَ "و " مَرَرْتُ بِهَنِكَ " كما يفعلون في غَدِكَ، وبعضهم يُجْرِيهِ مُجْرَى أب وأخ؛ فيعربه بالحروف الثلاث فيقول: هذا هَنُوكَ " و " رأيتُ هَنَاكِ " و " مَرَرتُ بِهَنِيكَ " ، وهي لغة قليلة، ذكرها سيبويه، ولم يطَّلع عليها الفرَّاءُ، ولا الزجَّاجيُّ، فأسقطاه من عدَّةِ هذه الأسماء وعدَّاها خمسةً .

فابن هشام استشهد بهذه اللغة؛ وذلك على أنَّ " الهَنُ " إذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تعربه بالحركات، وبعضهم بالحروف، وعلق ابن هشام على هذه اللغة بقوله: وهي لغة قليلة.

٢_ وفي مبحث " اسم التفضيل "[٢] إذ قال:" واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول: زيدٌ أفضلُ من عمرو "، فيكون في " أفضل " ضمير مستتر عائد على زيد، وهل يرفع الظاهر مطلقاً، أو في بعض المواضع ؟ ففيه خلاف بين العرب؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً؛ فتقول:" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفضَلَ منه أَبُوهُ "، فتخفض " أفضَلَ " بالفتحة على أنه صفةٌ لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرهم يوجب رفع " أفضَلَ " في ذلك على أنه خبر مقدم، " وأبوه " مبتدأ

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى بل الصدى ص٦٧

(٢)_المصدر السابق ص٣١٤

مؤخر، وفاعل " أفضل " ضمير مستتر عائد عليه، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل".

فنلاحظ أنَّ ابن هشام استشهد بهذه اللغة دون أن يشير إلى اسم القبيلة التي نطقت بها .

٣_ وفي مبحث " النعت "[١] إذ قال: أما قولهم " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " فأكثر العرب ترفع خرباً ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض، ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي " خَربٍ " ضمة مقدَّرَة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة .

فابن هشام استشهد بهذه اللغة أيضا دون أن ينسبها إلى قبيلة من القبائل العربية.

وخلاصة القول أنَّ ابن هشام استشهد بلغات القبائل العربية في مختلف المباحث المطروحة في كتابه، وكان ذلك لدعم رأي نحوي، أو لتأكيد قاعدة نحوية، أو ليوضح أنَّ هذه اللغة قليلة، كما جاء في الأمثلة السابقة.

ونلاحظ أيضا من خلال الأمثلة السابقة أنَّ ابن هشام لم يلتزم بالضوابط المكانية، إذ لم يكتفِ بالقبائل الستة التي ذكرها النحاة بل تجاور هذا الحد، مما أدى إلى تعدد أوجه المسألة الواحدة عنده، وكذلك تعددت القواعد النحوية عنده.

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى بل الصدى ص٣١٩-٣٢٠

ثالثا: المثال النحوي المصنوع

ومن خلال هذا المبحث سنجيب عن مجموعة من الأسئلة التي ستساعد في توضيح موضوع المثال النحوي المصنوع، من هذه الأسئلة : ما مفهوم المثال لغة واصطلاحاً ، وهل أخذ ابن هشام بالأمثلة النحوية المصنوعة في كتابه هذا، ثم التعرف أيضاً على الدلالة الاجتماعية والنحوية للمثال النحوي المصنوع عند ابن هشام .

المثال لغةً: أُشتق من الأصل الثلاثي "الميم، والثاء، واللام " ويدل هذا الأصل على المماثلة والشبه [١]، والجمع " مُثُل وأمثله " فيقال هذا مثْله ومَثَلَهُ، أي شبْهه وشبَهَهُ وقال الجوهري: أيضا مثلُ الشيء أيضا صفته.[٢]

اصطلاحاً: فيعرف النحاة المثال بأنه تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقاً لقاعدة نحوية، ومثالا عليها [٣]، وهو الوسيلة التي يلجأ إليها المؤلف أو النحوي لتوضيح قاعدة أو مسألة نحوية.

والمثال النحوي تركيب مصنوع يؤتى به ليدلل على صحة انطباق القاعدة النحوية ومثالاً عليها، واختيار هذا المثال النحوي هو اختيار قصدي غالباً في بعده غير النحوي، إذ لم يكن هامشياً خالياً من أية إشارة، بل كان هذا المثال إضافة إلى غايته النحوية وهي الاستدلال يرسم صورة لبعض أبعاد المجتمع الثقافية والاجتماعية.[٤]

إذن نستطيع القول أنَّ النحاة تأثروا بمجتمعاتهم، إذ كان لإندماج النحاة بمجتمعاتهم وتأثرهم بالمجريات السائدة في عصرهم أثره في اختيار الأمثلة التي تسير وفق العرف العام عندهم، فالنحاة

---

(١)_ ابن منظور : لسان العرب: ماده " مَثِلَ "

(٢)_ الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة " مَثِلَ"

(٣)_ الملخ، حسن خميس: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق – عمان الأردن – ط١ – ٢٠٠٧م، ص ١٤٤

(٤)_انظر المرجع السابق ص١٤٤

أبناء بيئتهم وأبناء عصرهم فمن المؤكد أن يتأثروا بهذه المجريات والوقائع الاجتماعية السائدة في هذا العصر، إذ يظهر هذا التأثير من خلال الأمثلة النحوية المصنوعة المبثوثة في كتب النحو واللغة.[١]

واجتمع في أمثلة النحاة قديماً عنصران رئيسيان هما: الإشارة والرسالة، فهو إشارة ؛ لأنه يحمل دلالة تاريخية اجتماعية على عصر معين أحياناً، فلا يوجد في كتب النحو القديمة مثال يدل على أسلوب الحال بجملة " انطلقت السيارة مسرعة " لأن السيارة بمفهوم العربة الآلية التي نعرفها لم تكن موجودة قبل عدة قرون.[٢]

وأما أنَّ المثال النحوي رسالة؛ فلأنه يرتبط غالباً بالقيم والمعاملات، أي الحياة بتعبير أعم، مثل الحديث عن الكرم والوفاء واللقاء والرؤيا والمساعدة وغيرها من مضامين الحياة المختلفة [٣]، أي أنَّ المثال النحوي يرسم لنا أبعاد المجتمع الذي قيل فيه.

فابن هشام من النحاة الذين اعتمدوا على الأمثلة النحوية المصنوعة؛ لتوضيح القواعد والمسائل النحوية، دون أن يخضع هذه الأمثلة لحتمية زمانية أو مكانية، قد تحتضنه عصور الاحتجاج أو يتجاوزها، فيكون بذلك أكثر تعبيراً عن روح العصر الذي قيل فيه هذا المثال النحوي المصنوع ، إذن فابن هشام في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " ، وظّف الأمثلة المصنوعة؛ لتيسير المسائل اللغوية وتقريبها من مريديها وأبناء العربية، أو من الناطقين بغيرها، فهدف ابن هشام هنا هدف تعليمي بحت، إذ لم يهدف من وراء الإكثار من هذه الأمثلة المصنوعة ترك الشاهد النحوي أو الدعوة إلى ترك الشاهد، وإنما أكثر من هذه الأمثلة النحوية المصنوعة؛ حتى يتسنى لطلبة العلم الحصول على المعلومة بأيسر الطرق وأسهلها، وحتى لا تكون صعوبة الشاهد اللغوي حجر عثرة في تعلم الناشئة.

---

(١)_انظر الملخ، حسين خميس : رؤى لسانيه في نظريه في النحو العربي ص١٤٤

(٢)_ الملخ، حسين خميس : رؤى لسانيه في نظريه في النحو العربي ص١٤٤

(٣)_ المرجع السابق ص١٤٤

_ الدلالة الاجتماعية للمثال النحوي المصنوع عند ابن هشام:

فالمثال النحوي كما أشرنا سابقاً يحمل دلالة اجتماعية على العصر الذي كتب فيه، والمثال النحوي في كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى " يرسم بعض أبعاد المجتمع الذي يعيش فيه ابن هشام ومن هذه الأبعاد:

- شيوع اسم " زيد "[١] في أمثلة ابن هشام على نحو ما شاع لدى غيره، فشيوع هذا الاسم في أمثلة ابن هشام وغيرها دلالة على شيوعه في عصر ابن هشام وفي زمنه، إذ إنّ اسم " زيد " ليس له دلالة نحوية تختلف عن اسم، مازن، وخالد، وبكر، وغيرهم بل يدل على مسمى عام لا يتعلق بشخص معلوم.

- وتشيع أيضا في أمثلة ابن هشام بعض القيم الاجتماعية، "مثل الوفاء بالعهد " كما في قوله: " عهد الله يجبُ الوَفَاءُ بهِ " و "عهدُ اللهِ لأفعَلَنَّ "[٢].

- ومن القيم الاجتماعية التي شاعت في أمثلة ابن هشام أيضاً " الكرم" ومن هذه الأمثلة قوله : " أكرمتُ زيداً"[٣] وقوله " لما جاءني أكرمتُهُ "[٤] وقوله : " جاء الذي أكرمتهُ "[٥] فشيوع هذه الأمثلة في كتاب ابن هشام دلالة على وجود هذه القيم في عصر ابن هشام وانتشارها .

- وتحث أمثلة ابن هشام أيضاً على " مكارم الأخلاق " كقوله: "قمت إجلالاً لك "[٦] وقوله " يا محموداً فعله "[٧]، وقوله:" يا كثيراً برُّهُ "[٨]، وقوله:" لا تَنْهَ عن القبيحِ وإتيانَهُ "[٩].

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٣٤ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٨

(٢)_ المصدر السابق ص١٤٨

(٣)_ المصدر السابق ص ٥٤

(٤)_ المصدر السابق ص ٦١

(٥)_ المصدر السابق ص ١٣٠

(٦)_ المصدر السابق ص ٢٢٥

(٧)_ المصدر السابق ص ٢٢٧

(٨)_ المصدر السابق ص ٢٢٧

(٩)_ المصدر السابق ص ٢٥٩

فشيوع هذه القيم في أمثلة ابن هشام ليست اصطناعاً منه، بل دلالة على قيم شائعة، وثقافة ملموحة في مجتمعه الذي يعيش فيه.

- وتكشف أمثلة ابن هشام أنَّ" للجارية والعبيد " حضوراً مكثفاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري الذي يعيش فيه، إذ تعد الجواري والعبيد مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً دالاً على التباهي والتفاخر، إذ تبدو هذه الظاهرة واضحة في أمثلة ابن هشام ومن هذه الأمثلة، قوله:" كَمْ عَبْداً مَلَكتْ "(١)، وقوله:" والإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ"(٢) وقوله "عشرُ إمَاءٍ "(٣).

- وتشيع أيضاً في أمثلة ابن هشام بعض الأساليب التربوية المتبعة في عصره ، وهي " الضرب " وذلك كما يبدو في أمثلة ابن هشام كقوله :" جاء الذي ضربتهُ "(٤)، وقوله :يعجبني ضربك عمراً "(٥)، وقوله " أعجبني ضربك الشديد زيداً "(٦)، ويبدو " السوط والعصا " آلة الضرب الشائعة في ذلك العصر كقوله " ضربته سوطاً "(٧) وقوله " ضَرَبْتُهُ سوطاً، أو عصاً أو مقرعةً* "(٨).

- وتشير أمثلة ابن هشام أيضاً إلى وجود علاقات اجتماعية قوية، إذ يدعو إلى ترسيخ هذه العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع كقوله:" كنت أنت وزيداً كالأخ "(٩)، فهذا المثال يدل على وجود وجود علاقة اجتماعية بين أفراد المجتمع.

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٤٥

(٢)_ المصدر السابق ص ٣٢٨

(٣)_ المصدر السابق ص ٣٤٨

(٤)_ المصدر السابق ص ١٣٠

(٥)_ المصدر السابق ص ٢٩١

(٦)_ المصدر السابق ص ٢٩٥

(٧)_ المصدر السابق ص ٢٥٠

- المِقرعةُ: خشبة تضرب بها البغال والحمير، وقيل: كلُّ ما قرع به فهو مِقرعةٌ

(٨)_ المصدر السابق ص ٢٥٢

(٩)_ المصدر السابق ص٢٦٠

- وتشيع في أمثلة ابن هشام الأمثلة الدينية الدالة على العبادة والدعاء والصدقة، كقوله " اعتكفت في غد "[١] وقوله " الله أكبر الله أكبر "[٢] وقوله " اللهم ارحم عبدك المسكين "[٣] وقوله " تصدقت بدرهمٍ دينارٍ "[٤].

- وللصيام مكانة مميزة في نفوس المسلمين خاصة يوم الخميس، وذلك كما أشار ابن هشام من خلال الأمثلة التالية، كقوله " أصوم غداً "[٥]، وقوله"صمت يوم الخميس"[٦]، وقوله "صِيمَ رمضان"[٧].

- وتشيع أيضاً في أمثلة ابن هشام أصوات تنادي بتفضيل الرجل على المرأة كقوله " الرجل أفضل من المرأة "[٨]، فهذا المثال يدل على تفضيل الذكر على الأنثى وعدم المساواة بين الجنسين.

فالأمثلة تجسد الحالة الثقافية ومنظومة القيم التي سادت المجتمع وقتئذ، ووظفها ابن هشام في دراسته النحوية.

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٦٧
(٢)_ المصدر السابق ص ٣٢٥
(٣)_ المصدر السابق ص ٣١٧
(٤)_ المصدر السابق ص ٣٤٧
(٥)_ المصدر السابق ص ٦٧
(٦)_ المصدر السابق ص ٢٢٥
(٧)_ المصدر السابق ص ٢١٣
(٨)_ المصدر السابق ص ١٣٥

القيمة النحوية للمثال المصنوع عند ابن هشام:

فابن هشام كما أشرنا سابقاً من النحاة الذين اعتمدوا على المثال النحوي المصنوع؛ لتوضيح القواعد والمسائل النحوية، فكتابه هذا كتابٌ تعليمي هدفه الأول إيصال القواعد والمسائل النحوية إلى طلبة العلم بسهولة ويسر، فهذا بدوره يساعد الطلبة على فهم القواعد والمسائل النحوية دون صعوبة، مما يشجع الطلبة على الاستمرار في تلقي النحو العربي .

نلاحظ من خلال كتاب " شرح قطر الندى وبل الصدى " أنَّ ابن هشام يقدم المثال النحوي المصنوع على الشاهد النحوي سواء أكان شاهداً قرآنياً أم شاهداً شعرياً أم شاهداً حديثياً أم شاهداً نثرياً، وهو بذلك يزيد القواعد والمسائل النحوية تبسيطاً ووضوحاً، إذ يقدم المثال النحوي المصنوع لأنه أقرب إلى الفهم والاستيعاب، وبعد ذلك يأتي بالشاهد حتى يقعد لهذه القاعدة أو المسألة النحوية ويثبتها، إذ يكون ذلك الشاهد من عصر الاحتجاج، ومن هذه الأمثلة لدى ابن هشام :

١.في مبحث " إعراب الجمع بالألف والتاء مزيدتين "[١] : إذ قال الباب الرابع مما خرج عن الأصل : ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ "هِنْدَات " و" زَيْنَبَاتِ"؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول:" رأيتُ الهِندَاتِ والزَّينَبَاتِ "، قال الله تعالى :" خَلَقَ الله السماواتِ "[العنكبوت:٤٤] ، و" أَصْطَفَى البَنَاتِ " [الصافات:١٥٣] .

نلاحظ هنا أنَّ ابن هشام قدّم المثال النحوي المصنوع؛ وذلك ليزيد المسألة توضيحا، وبعد ذلك جاء بالشاهد القرآني؛ وذلك لإثبات هذه المسألة.

٢.وفي مبحث " الأمثلة الخمسة "[٢] قال: وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة ، تقول :" أَنْتُمْ تَقُومُونَ "و" لمْ تَقُومُوا

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٧٢

(٢)_ المصدر السابق ص ٧٦_٧٧

"و" لن تَقُومُوا "، رَفَعْتَ الأول لخلوه من الناصب والجازم ، وجعلتَ علامة رفعه النون، وجَزَمتَ الثاني بلم، وَنَصَبْتَ الثالث بلن ، وجعلتَ علامة النصب والجزم حذف النون، قال الله تعالى :"فإن لم تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا"[البقرة:٢٤]، الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامةُ الجزمِ والنصبِ الحذفُ ".

نلاحظ هنا أيضاً أنّ ابن هشام قدَّم المثال النحوي المصنوع، فهذا يشير إلى أنّ ابن هشام يعمد إلى توضيح المسألة أولاً، ومن ثم يثبت هذه المسألة بدليل أو شاهد قرآني.

٣.وفي مبحث " نواصب المضارع " :ومن خلال حديثه حول " أنْ " قال : وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين؛ لأن إضمارها إما جائز أو واجب، فالجائز في مسائل،[١] ومن هذه المسائل التي ذكرها ابن هشام : بعد " أو " التي بمعنى " إلى" أو" إلا " فالأول كقولك:" لألزمنك أو تقضيني حقي" أي إلى أن تقضيني حقي، وقال الشاعر :[٢]

لأسْتَسْهِلنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى فمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

نلاحظ أنَ ابن هشام أتى بالمثال النحوي المصنوع، وثم جاء بالشاهد الشعري لإثبات هذه المسألة وذلك بعد تبسيط هذه المسألة وتوضيحها.

٤. وفي مبحث " الفاعل "[٣] ومن خلال حديثه حول" أحكام الفاعل " قال: إنه لا يلحق عامله علامة تثنيه أو جمع: فلا يقال:" قاما أخواكَ " ولا " قاموا إخوتك " ولا " قمن نسوتك " بل يقال في الجمع :" قام " بالإفراد كما يقال: " قام أخوك " هذا هو الأكثر، ومن العرب من يلحق هذه العلامات

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٨٧

(٢)_ المصدر السابق ص ٩٢

(٣)_ المصدر السابق ص ٢٠٥

بالعامل فعلاً كان، كقوله عليه الصلاة والسلام : " يَتَعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار "[١] أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام " أو مُخْرِجِيَّ هم "[٢] .

وأيضاً هنا قدم ابن هشام المثال النحوي المصنوع، ومن ثم أتى بالحديث النبوي الشريف لإثبات هذه المسالة؛ وذلك بعد توضيحها بالأمثلة النحوية المصنوعة. وكذلك أيضاً في مبحث " الاشتغال" [٣]، ومبحث " المفعول به "[٤] ، "والاستثناء "[٥] ، ومبحث " اسم الفاعل "[٦] ، وأيضا " مبحث النواسخ ظنَ وأخواتها "[٧] .

_ وأحياناً يكتفي ابن هشام بالمثال المصنوع؛ لتوضيح المسألة من غير ذكر لشاهد، أي دون أن يذكر شاهداً من القرآن أو الحديث أو الشعر أو النثر ومن هذه الأمثلة:

١.وفي مبحث " الاسم الموصول "[٨] قال :فأما الصِلة فهي على ضربين: جملة، وشبه الجملة، والجملة على ضربين : اسميةٍ وفعليةٍ.

وشرطها أمران؛ أحدهما: أن تكون خبريَّة، أعني محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز "جاء الذي أضْرِبْهُ " ولا " جاء الذي بِعْتُكَهُ " إذا قصدتَ به الإنشاء بخلاف " جاء الذي أبُوهُ قائمٌ " و "جاء الذي ضَرَبْتُهُ ".[٩]

---

(١)_ البخاري:صحيح البخاري ص٢٩٤: لم أقف على رواية أخرى لهذا الحديث، وذكرت تفصيل ذلك في مبحث الحديث النبوي الشريف

(٢)_ البخاري:صحيح البخاري ص ٨

(٣)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢١٨

(٤)_ المصدر السابق ص ٢٥٨

(٥)_ المصدر السابق ص ٢٧٧

(٦)_ المصدر السابق ص ٢٨٤

(٧)_ المصدر السابق ص ١٩٧

(٨)_ المصدر السابق ص ١٣٠

(٩)_ المصدر السابق ص ١٣٠

والثاني : أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول: في إفراده، وتثنيه، وجمعِهِ ، وتذكيره ، وتأنيثه ، نحو " جاء الذي أكرمْتُهُ "و" وجاءتِ التي أكرمتُهَا " و " جاء اللَّذانِ أكرمتُهما " و" جاءتِ اللَّتانِ أكرمتهما " و " جاء الذين أكرمتهم" و" جاء اللاتي أكرمتهُنَّ " .[١]

وهنا أيضاً اكتفى ابن هشام بالأمثلة النحوية المصنوعة؛ لتوضيح هذه المسألة دون اللجوء إلى شواهد نحوية .

٢. وفي مبحث " المبتدأ والخبر _ النواسخ "[٢] ومن خلال حديثه حول المسائل التي يجب فيها فيها حذف الخبر، قال:" قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: " ضَرْبِي زَيْداً قائماً " أصله: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، فحاصلٌ: خبرٌ، وإذا : ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى " كان " التَّامة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول المصدر، وقائماً حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ ؛ فلا تقول : ضَرْبِي قائم؛ لأن الضرب لا يوصَفُ بالقيام، وكذلك " أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلتُوتاً " و " أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائماً " تقديره : حاصل إذا كان ملتوتاً أو قائماً وعلى ذلك فقس".

نلاحظ هنا أنّ ابن هشام لم يستشهد بشاهد نحوي لدعم وإثبات هذه المسألة، بل اكتفى بالتمثيل لها بالأمثلة النحوية المصنوعة.

٣. وفي مبحث النواسخ لا النافية للجنس "[٣]، قال: وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها: إما إما أن يكون مضافاً أو شبيهاً به، أو مفرداً ؛ فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه، فالمضافُ كقولك:"لا صاحبَ عِلمٍ مَمْقُوتٌ و" لا صاحبَ جُودٍ مَذْمُومٌ "، والشبيه بالمضاف: ما اتّصل به شيء

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٣٠

(٢)_ المصدر السابق ص ١٤٨_١٤٩

(٣)_ المصدر السابق ص ١٩٠

من تمام معناه: إما مرفوعٌ به، نحو:" لا قبيحاً فعْلُهُ ممدُوحٌ " أو منصوب به ، نحو " لا طَالِعاً جَبَلاً حاضرٌ " أو مخفوض بخافض يتعلق به، نحو : لا خيراً من زيدٍ عندنا " .

فابن هشام هنا اكتفى أيضاً بتوضيح هذه المسألة بالمثال النحوي المصنوع، دون أن يعضد هذه المسألة بشاهد نحوي، وكذلك ايضا في "مبحث التنازع"(١).

إذن فابن هشام من النحاة الذين توسعوا بالاعتماد على المثال النحوي المصنوع ؛ وذلك لشرح وتسهيل وتبسيط القواعد والمسائل النحوية، إذ نلاحظ ذلك من خلال تقديمه المثال النحوي المصنوع على الشاهد القرآني والحديثي والشعري، وأيضاً نلاحظ أنه يكتفي في بعض المسائل بالمثال النحوي المصنوع ؛ وذلك لتوضيح القواعد أو المسائل النحوية دون أن يعضد هذه المسائل بشاهد نحوي .

فابن هشام أكثر من الأمثلة النحوية المصنوعة ؛ وذلك لأن كتابه كتاب تعليمي يهدف إلى توصيل هذا العلم إلى الطلبة والناشئة سواء كانوا عرباً أو غير عرب، بأسهل الطرق، ومن غير تعقيد وصعوبة وتكلف، وهو بذلك يدفع طلبة العلم إلى تعلم اللغة والإقبال عليها لأنها بعيدة عن التعقيد والصعوبة .

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٢٢

المبحث: الثاني

الـقــيــاس

سنحاول أن نجيب هنا عن مجموعة من الأسئلة حول القياس، ومن هذه الأسئلة، مفهوم القياس لغة واصطلاحاً ؟ ونشأته، وأقسامه، ومن ثم الوقوف على رؤية المدرستين البصرية، والكوفية من القياس ؟ وموقف ابن هشام من القياس ؟

القياس لغة: يعرف القياس في اللغة بمعنى التقدير: تقدير الشيء بالشيء أي قست الشيء بغيره، إذا قدرته على مثاله [١]، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيس رُمح أي قدرُ رُمحاً [٢].

واصطلاحاً: حمل فرع على أصل بعلةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو:" إلحاق الفرع بالأصل بجامع "، وقيل هو:" اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[٣]، نلاحظ أنّ ابن الأنباري أورد عدّة تعريفات للقياس وكلها متقاربة من حيث المعنى ولا فرق بينها.

ويعد القياس تقليداً ومحاكاة لما سمع عن العرب، وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي بقولها:" وما القياس إلا محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم ولن تتم لنا هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللغوية، والنحوية، والصرفية، التي وضعها مؤسسو النحو

---

(١)_ الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ماده " قَيَسَ " .

(٢)_ ابن الأنباري : الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص ٩٣

(٣)_ المصدر السابق ص٩٣

بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل في فصاحته وعروبته على اختلاف القبائل المتكلمة به، وتعدد مساكنها وتنوعها على الحد الذي مرَّ بنا في كلامنا على السماع" [١] .

فالقياس إذن هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت [٢].

وهو ركن في النحو واللغة، وأصل من الأصول التي قام عليها النحو العربي، لذلك لا يوجد سبب يبيح إنكار القياس؛ لأن القياس هو الطريقة التي سلكها العلماء والنحاة لاستنباط أحكام لغوية ونحوية لم تسمع عن العرب، " فاللغة قياس ولا نحو من غير قياس "[٣] .

ولذلك قال ابن الأنباري :" اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة "[٤] .

وهذا يدل على أهمية هذا الأصل في إثبات القواعد النحوية، إذ دون قياس لا تكتمل القواعد النحوية؛ لأن هناك مسائل كثيرة لم ترد فيها نصوص مسموعة، لذلك لابد من حمل هذه المسائل النحوية على مسائل أخرى تشترك معها في علّة ما .

أمَّا عن البدايات الأولى لنشأة القياس النحوي، فقد ارتبطت نشأته بالنحوي الأول عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، إذ أورد ابن سلام في طبقاته:" كان أول من بعج النحو ومدّ القياس

---

(١)_ الحديثي، خديجة : الشاهد وأصول النحو ص٢٢٢

(٢)_ المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي – بيروت لبنان–ط٢– ١٩٨٦م، ص ٢٠

(٣)_ ابن الأنباري : الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص٩٥

(٤)_ المصدر السابق ص٩٥

والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلاً، وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجرداً للقياس" [١].

واتبع عبدالله بن أبي إسحاق كبار النحاة الأولين : كعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وقد نسبت كتب الطبقات إلى الكسائي أنه كان يقول :" إنما النحو قياس يتبع "، ولأبي عثمان المازني، وهو من أصحاب سيبويه أنه كان يقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت بعضها فقست عليه غيره"[٢] .

ولم يكن الخليل بن أحمد أول القياسين في النحو، ولكن كان الخليل فيهم كما قال ابن جني :"سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه "[٣]، إذ يرجع إليه الفضل في إظهار معالم القياس ووضع أصوله ومفاهيمه .

وأما سيبويه تلميذ الخليل بن أحمد، فنلاحظ أنه أكثر من القياس" وكان قياسه في الأغلب على كلام العرب الموثوق بعربيتّهم، وأيضا كان قياسه بالأغلب على الكثير، أمّا القليل فكان عنده نوادر تحفظ ولا يقاس عليها إذ قال: فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليها ، وكان يقيس على المطرد ويسميه مستمراً أو لازماً، أو لا يتغير أبدا ولا ينكسر، أو أجمع العرب على النطق به، أو نطق به كل العرب، أو ما شابه ذلك من العبارات"[٤].

والواقع أنَّ الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبوبه، يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس العربي تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري.[٥]

---

(١)_ الجمحي، ابن سلام: طبقات فحول الشعراء ج١/ص١٤، وانظر ضيف، شوقي : المدارس النحوية ص٢٣

(٢)_ المخزومي، مهدي: في النحو العربي ص ٢١

(٣)_ ابن جني: الخصائص ج/١ ص٣٦١

(٤)_ نحلة، محمود : أصول النحو العربي ص ١٠٦

(٥)_ ترزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو، دار الكتب – بيروت – ١٩٦٩م، ص١٢١

وجاء بعدهما عدد كبير من النحاة، ويمكن إجمال الآراء في من خلال حديثنا عن موقف مدرستي النحو: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة:

فالكوفيون اهتموا بالقياس، وتوسعوا بالرواية عن العرب، وتساهلوا في شروط المروي ومن روى عنهم، ولم يقفوا عند القبائل التي احتجَّ البصريون بلغتها وقاسوا عليها فحسب، وإنما تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر .[١]

إذ " لم يقفوا بقياسهم عند ما سمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن، أو ما شَذَّ على ألسنه بعض أعراب البدو، فقد استخدموا القياس أحيانا دون استناد لأي سماع، كقياسهم العطف بلكن في الإيجاب على العطف ببل في مثل " قام زيد بل عمرو " فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا " قام زيد لكن عمرو " من غير أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس "[٢].

أما البصريون فقد اعتدوا بالقياس كأصل من أصول النحو، وبنوا عليه كثيراً من قواعدهم النحوية، إلا أنهم عمدوا إلى التشدد في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب في سبيل وضع قواعد كليه تنظمه، بعد أن جعلت السماع الكثير أساساً لما وضعته من قواعد، أمّا الشواذ فما أمكن تأويله منها أُلحق بالقاعدة، وما لم يكن نُبذ واطُّرِح دون أن يعار كبير اهتمام .[٣]

فالمدرسة البصرية تشددت تشدداً جعلهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفُصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر؛[٤] أي أنهم يختلفون عن الكوفيين في التشدد بحدود البيئة الزمانية، والمكانية التي ذكرتها في دراستي هذه في مبحث السماع .

---

(١)_ الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو ص٢٢٩

(٢)_ شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ١٦٣ –١٦٤

(٣)_انظر فؤاد ترزي : في أصول اللغة والنحو ص١٢١. وانظر ضيف، شوقي: المدارس النحوية ص١٦٣

(٤)_ انظر ضيف، شوقي : المدارس النحوية ص١٦٣

وخلاصه القول أنَّ المدرستين اعتدتا بالقياس أصل من أصول النحو العربي، إلا أنَّ لكلّ مدرسة أسلوبها الخاص بها، إذ اقتصر البصريون قياسهم على المشهور الشائع، والتزموا بحدود البيئة الزمانية والمكانية، وابتعدوا عن القليل والشاذ، علما أنَّ الكوفيين أجازوا القياس على القليل والشاذ، إذ جعلوا لكل شاذ ونادر قاعدة بعينها، ولم يلتزموا بحدود البيئة الزمانية والمكانية، أي لم يكتفوا بالأخذ عن القبائل التي أخذ عنها البصريون بل أخذوا عن سكان الحواضر أيضاً .

أركان القياس:

أجمع النحاة أن للقياس أربعة أركان هي: أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة .[١]

"وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول :" اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل "، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسَمَّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسَمَّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد"[٢] .

أولا : المقيس عليه :" الأصل " وهو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، سواء كان النقل سماعاً، أو رواية مشافهة، أم تدويناً لينبني عليها حكم المقيس[٣].

ومن شروطه :

---

(١)_ السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص ٦٠

(٢)_ ابن الأنباري : الإعراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة ص ٩٣

(٣)_ الزبيدي، سعيد جاسم: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر – عمان الأردن – ط – ١٩٩٧م، ص ٢٠

١.أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح "استحوذ "و " استصوب " و" استنوق " وكحذف نون التوكيد في قوله: [١]

اضرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طارِقَها "

ووجه ضعفه في القياس أنَّ التوكيد للتحقيق؛ وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحذف.[٢]

٢.كما لا يقاس على الشاذ نطقاً، لا يقاس عليه تركاً، ومن ذلك امتناعك من " وَذَرَ " و " وَدَعَ " لأنهم لم يقولوها ولا منع أن يُستعمَل نظيرُهما نحو:" وزَنَ "و" وَعَدَ " وإن لم تسمعهما أنتَ.[٣]

٣.ليس من شروط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له، ومثال الأول : قولهم في النسب إلى شنوءة :" شَنَئِيٌّ " فلك أن تقول في ركوبة "رَكَبيّ " وفي حلُوبة "حلبيّ " قياساً على شنئيّ، وذلك أنهم أجروا " فَعُولَة " مُجرَى " فَعِيلَة "، لمشابهتها إياها من أوجُهٍ: إنّ كلاً منها ثلاثي، وإنّ ثالثه حرف لين، وإنَّ آخره تاء التأنيث، وإنّ فَعُولاً، وفَعيلاً يتوادان نحو:"أثِيم وأثُوم " .[٤]

ومثال الثاني قولهم في ثقيف، وقريش، وسُليم: " ثقفيّ " و " قرشيّ" و " وسُلميّ ". [٥]

ثانيا: المقيس: وهو الركن الثاني من أركان القياس وقد عرفه الزبيدي بقوله:" هو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً "[٦]، " وذكر السيوطي أنَّ "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" ، ودلَّ على ذلك من خلال كلام المازني " ما قيس على كلام العرب فهو من

---

(١)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٦١

(٢)_ المصدر السابق ص٦١

(٣)_ المصدر السابق ص ٦٢

(٤)_ المصدر السابق ص ٦٢

(٥)_ المصدر السابق ص ٦٣

(٦)_ سعيد الزبيدي القياس في النحو العربي ص٢٥

كلام العرب " وقال: ألا تَرَ أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت " قام زيد "، أجزت " ظَرُفَ بشرٌ" و " كرمَ خالدٌ".[١]

ومن المحدثين الدكتور على أبو المكارم، إذ قسّم المقيس إلى نوعين: ١. قياس النصوص، ٢. قياس الظواهر والأحكام .[٢]

وقياس النصوص أمران :

١.الصيغ والمفردات غير المنقولة، وتعامل معاملة ما تلحق به، وبذلك تصبح جزءاً من النشاط اللغوي.[٣]

٢.الاشتقاقات غير المسموعة: فأيضا تلحق بالاشتقاقات المسموعة [٤].

- أمَّا قياس الظواهر والأحكام ": فهو قياس الأحكام على الأحكام، أي أنه قياس على القواعد لا على النصوص[٥].

ثالثا: الحكم: وعرفه علي أبو المكارم في كتابه " أصول التفكير النحوي " بقوله: هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه، وإعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن – بالضرورة – انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم عند النحاة أول الأمر إلى مجموعتين: أحكام واجبة، وأخرى ممنوعة.[٦]

رابعا: العلّة: وقد أفردت لها مبحثا خاصا في دراستي هذه:

- **أقسام القياس:**

---

(١)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٦٧

(٢)_أبو المكارم،علي: أصول التفكير النحوي، دار غريب – القاهرة – ط١ – ٢٠٠٧م، ص٨٥

(٣)_ المصدر السابق ص٨٦_٨٧

(٤)_ المصدر السابق ص٩٠

(٥)_ المصدر السابق ص٩٠

(٦)_ أبو المكارم، علي : أصول التفكير النحوي ص١١٤

ويأتي القياس عند علماء اللغة على أربعة أقسام:[١]

١. حمل فرع على أصل.

٢. حمل أصل على فرع .

٣. حمل نظير على نظير.

٤. حمل ضد على ضد.

وذكر السيوطي بعد ذكره لهذه الأقسام " وينبغي أن يسمى الأول والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأول ، والرابع قياس الأدون.[٢]

ومن الذين ذهبوا لتقسيم القياس أيضاً، ابن الأنباري، إذ أورد أنَّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :[٣]

١. قياس علّة.

٢. قياس شبه.

٣- قياس طرد.

وخلاصة القول أنَّ القياس من الأصول النحوية التي اعتمد عليه لبناء القواعد النحوية وإثباتها، إذ سار عليه كلا المدرستين البصرة والكوفة في تقعيد قواعدها النحوية، إلا أنَّ المدرسة البصرية كانت أكثر تشدداً ودقة من المدرسة الكوفية في الأخذ بالقياس، وأرى أنَّ القياس لا يمكن إنكاره وتجاهله لما له من أهميَّة كبرى في إرساء القواعد النحوية التي بين أيدينا في العصر الحاضر، إذ يعد من أهم الوسائل التي تساعد على تنمية اللغة العربية.

---

(١)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٦٣

(٢)_ المصدر السابق ص٦٣

(٣)_ ابن الأنباري : الإعراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة ص١٠٥

موقف ابن هشام من القياس

ابن هشام كغيره من النحاة الذين اعتدّوا القياس أصلا من أصول النحو العربي، ويظهر ذلك من خلال كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى " إذ يتضح أنَّه أخذ بالقياس ؛ وذلك لإثبات قاعدة نحوية أو لدعم رأي نحوي.

إلا أنَّ المسائل التي أورد فيها لفظة " القياس" قليلة في كتابه هذا؛ وذلك لأن هذا الكتاب هو كتاب تعليمي بالدرجة الأولى موجها إلى المتعلمين والمبتدئين في تعلم اللغة، فهو يعمد تبسيط المسائل النحوية، وذلك بابتعاده عن القياس المنطقي الفلسفي الذي يزيد القواعد والمسائل النحوية صعوبة؛ وهو بذلك يجنب المتعلمين صعوبة فهم المسائل والقواعد النحوية.

واقتضت طبيعة الدراسة أن نتبين ذلك عنده من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول:القياس بمعنى إنشاء تركيب ما قياسا على ما سمع من العرب.

الاتجاه الثاني: المسائل التي استخدم فيها لفظة " القياس".

أولاً: القياس بمعنى إنشاء تركيب ما قياسا على ما سمع من العرب.

أمثلته كثيرة ولا حاجة إلى الإكثار من الأمثلة، فعندما يذكر النحوي قاعدة ما فهذا إعلام منه بجواز القياس عليها في كل ما تنطبق عليه شروط القاعدة.

ومن أمثلة هذه القواعد:

١- في مبحث "أنواع الإعراب – الأسماء الستة "[١] قال:" هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهو باب الأسماء الستة المعتلّة المضافة، وهي: أَبُوهُ، أَخُوهُ، وحَمُوهَا، وهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مالٍ.

فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، تقول:" جَاءَنِي أبوهُ" و " رأَيتُ أباهُ " و " مَرَرْتُ بأَبيهِ" وكذلك القول في الباقي.

٢- وفي مبحث "جمع المذكر السالم "[٢] قال:" وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول " جاءَنِي الَّيدونَ" و " رأيت الزَّيدينَ" و " ومررتُ بِالزَّيدين ". وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً:

أ- منها " عشرون "وأخواته إلى التسعين، تقول: " جاءني عِشرُونَ" و" رَأَيْتُ عِشْرِينَ" و" مَررتُ بِعِشرِينَ" وكذلك تقول في الباقي.

ب- ومنها "وابلونَ" وهو جمع لوابل، وهو المطر الغزير.

٣- وفي مبحث " الاسم المعرب والمبني"[٣] قال:" ثمَّ قسمت المبني على الكسر إلى قسمين:

أ- قسم متفق عليه، وهو هؤلاء.

ب- وقسم مختلف فيه، وهو "حَذام، وقطام " ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن " فَعَالِ" و "أمس" إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك.

فهذه القواعد الصريحة نستطيع أن نقيس عليها، فعلى هذا المعنى باب القياس واسع جداً، ونستطيع أن نحمل عليه مقولة" النحو كلّه قياس".

---

(١)_ابن هشام: شرح قطر الندى ص ٦٥

(٢)_ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٧٠

(٣)_ المصدر السابق ص٣٤

ثانياً: المسائل التي استخدم فيها لفظة " القياس":

١.في مبحث " الترخيم "[١] قال : أجاز الفراء الترخيم في "حكم "و " حسن " ونحوها من الثلاثيات المحركة الوسط ، قياسا على إجرائهم نحو "سَقَرَ " مُجْرَى " زينب " في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى "هند " في إيجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم "جَمَزَى " لحركة وسطه مجرى " حُبارى " في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مُجْرَى "حبلى " في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

٢.في مبحث " المصدر " [٢] ومن خلال حديثه حول أقسام المصدر العامل تطرَّق إلى ذكر هذه الأقسام منها: المنون وإعماله أقيس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير كقوله تعالى" أو إطعام في يوم ذي مسغبةٍ يتيماً "[البلد:١٤-١٥] تقديره أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيما .

٣. في مبحث " التوكيد "[٣] قال : ومن التوابع : التوكيد، ويقال فيه أيضا التأكيد بالهمزة وإبدالها ألفاً على القياس في نحو "فأس ورأس " .

٤.وفي مبحث " العدد " قال: اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام، ومن هذه الأقسام: ما له حالتان وهو " العشرةُ " فإن استعملت مركبة جرت على القياس، تقول:" ثلاثة عشر عبداً " بالتذكير " وثلاثَ عشرَة أمَةً " بالتأنيث وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس ، تقول : " عشرة رجال " بالتأنيث و " عشر إماء " بالتذكير ".[٤]

٥.وفي مبحث " النواصب "[٥] ومن خلال حديثه حول حالات إنّ المصدرية باعتبار ما قبلها قال :" أن يتقدم عليها ظنّ، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، فيكون حكمها كما ذكرنا،

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٤٠

(٢)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٩٨-٢٩٩

(٣)_ المصدر السابق ص٣٢٢

(٤)_ المصدر السابق ص٣٤٨

(٥)_ المصدر السابق ص٨٧

ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى " الم أَحَسِبَ الناسُ أن يُتْرَكُوا "[العنكبوت:١-٢]، واختلفوا في قوله تعالى " وحسبوا أن لا تَكُون فِتنَةٌ"[المائدة:٧١] فقُرئ بالوجهين .

نلاحظ هنا أنَّ ابن هشام رجح النصب وذلك؛ لأنه أرجح في القياس.

٦.وفي مبحث " الضمير "[١] قال ابن هشام: وينقسم المنفصل بحسب مواقعه في الإعراب – إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمةً: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ ... ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمةً أيضاً: إيَّاي ، إيَّانا ، إيَّاك ... ، فهذه الاثنتا عشرةَ كلمةً لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع، تقول: " أنا مؤْمِنٌ " فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و " إيَّاك أكْرمتُ " فإياك : مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يُعكَسَ ذلك؛ فلا تقول " إيَّاي مُؤْمنٌ " و " أنت أكرمت " وعلى ذلك فقس الباقي .

٧.وفي مبحث "الاستثناء "[٢] قال: فأما الذي يخفض دائما فغير وسوى، تقول:" قام القوم غير زيدٍ " و " قام القوم سوى زيدٍ " بخفض زيدٍ فيهما، وتعرب "غَيْرُ " نَفسُها بما يستحقه الاسم الواقع بعد " إلَّا " في ذلك الكلام؛ فتقول:" قام القوم غَيْرَ زيدٍ" بنصب غير، كما تقول:" قام القومُ إلا زيداً " بنصب زيد ، وتقول :" ما قام القوم غَيْرَ زيدٍ " ، و " غَيْرُ زيدٍ " بالنصب والرفع ، كما تقول :" ما قامَ القومُ إلَّا زيداً زيْدٌ "، وتقول:" ما قام القوم غيْرَ حِمارٍ " بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس. فابن هشام هنا يوطد القاعدة، ويدعو المتلقي إلى القياس عليها .

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص١١٧

(٢)_ المصدر السابق ص٢٧٦-٢٧٧

٨_في مبحث " الاشتغال " [١] قال : فأما ترجيح النصب ففي مسائل : منها أن يكون الفعل المذكور فعل طلب – وهو : الأمر ، والنهي ، والدعاء – كقولك " زيداً أضربهُ " و " زيداً لا تُهِنهُ " و" اللّهم عبدك ارحمه" وإنّما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس، لأنها لا تحتمل الصدق والكذب .

فابن هشام هنا أشار إلى أنّ هذه المسألة مخالفه للقياس إلا أنه لم يقل لا يجوز النصب، وهذه المسألة تشير أيضا إلى أن ابن هشام من النحاة الذين أخذوا بالقياس وقواعده وشروطه، أي طبّق شروط القياس في هذه المسألة.

وخلاصة القول : أنَّ ابن هشام كغيره من النحاة اعتدَّ بالقياس أصل من أصول النحو، إلا أنه لم يكثر من استخدام لفظة القياس، ونستطيع القول أنه يبتعد عن القياس المنطقي الفلسفي الذي يزيد المسائل والقواعد النحوية صعوبة تؤدي إلى نفور طلبة العلم.

---

(١)_ المصدر السابق ص٢١٧

المبحث: الثالث

الإجماع

الإجماع في اللغة: هو الإحكام والعزيمة على الشيء، أجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه.[١]

ويطلق الإجماع في اللغة على معنيين :[٢]

الأول: العزم على الشيء والتصميم عليه: يقال أجمع فلان على الأمر أي عزم عليه، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " أي يعزم على الصيام.

الثاني: الاتفاق: فيقال أجمع القوم على كذا، أي اتفقوا عليه، وهذا المعنى يحتاج إلى التصميم أيضا.

وأما الإجماع اصطلاحاً: فعند الأصوليين: هو اتفاق مجتهدي أُمة محمد – صلى الله عليه وسلم – بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعي اجتهادي .[٣]

والإجماع عند النحاة : هو إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة .[١]

---

(١)_ ابن منظور: لسان العرب مادة " جَمَعَ "

(٢)_ الزحيلي، وهبة: أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر – دمشق – ط١ – ١٩٨٦م، ج١/ص٤٨٩– ٤٩٠

(٣)_ المرجع السابق ج١/ص ٤٩٠

فنلاحظ أنَّ كلا التعريفين يتفقان على أنَّ الإجماع: هو الاتفاق على أمر، وأن يكون الاتفاق بين عدد من نحاة البصرة والكوفة، لا من جميع العلماء في ذلك العصر.

وأشار الدكتور محمود نحلة في كتابه " أصول النحو العربي " أنَّ هناك ثلاثة أنواع للإجماع عند علماء اللغة:[٢]

١_ إجماع الرواة ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد .

٢_ إجماع العرب : فإجماع العرب حجة، فقد أشار إلى ذلك السيوطي، إذ قال: "إجماع العرب حجة ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العرب بشيء ويسكتون عليه"[٣]

إذن فإجماع العرب حجة عند النحاة ؛ وذلك لأن اللسان العربي مصون عن الخطأ في التعبير، ويتضح أيضا من خلال كلام السيوطي أنَّ الإجماع السكوتي هو صورة من صور إجماع العرب، إذ أشار إليه بقوله : يسكتون عليه .

٣_إجماع النحاة: والمقصود به إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة، إذن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردَّد فيه، وخرقه ممنوع ومن ثم ردَّ.[٤]

فالإجماع يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، إذ قال ابن جني في كتابه " الخصائص ": اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة، إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في القرآن ولا السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما

---

(١)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٥٥

(٢)_ محمود نحلة : أصول النحو العربي ص٧٩

(٣)_ السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٥٦

(٤)_ المصدر السابق: ص٥٥-٥٦

جاء النص عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من قوله "أُمتي لا تجتمع على ضلالة " وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ".[١]

إلا إننا نلاحظ أنَّ ابن جني جوّز مخالفة الإجماع بقوله " فكل من فرّق له عن علّةٍ صحيحة، وطريق نهجةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " إلا أننا _ مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبيه _ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها".[٢]

والمتتبع لكتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية " كالإنصاف في مسائل الخلاف " لابن الأنباري ، "ومسائل خلافية " للعكبري ،" وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة " لعبد اللطيف بن أبي بكر وغيرها، يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية.[٣]

• أما موقف ابن هشام من الإجماع، فنلاحظ أنَّه قد اعتدَّ بالإجماع أصلاً من الأصول النحوية، وذلك لإثبات قاعدة نحوية أو مسألة نحوية، وقد عبَّر ابن هشام عن الإجماع بألفاظ، ومن هذه الألفاظ التي استخدمها ابن هشام:

١_ ما صرَّح فيها بالإجماع: مثل أجمع[٤]، بالإجماع[٥]، بالاتفاق[٦]، متفق عليه[٧]، فهذه فهذه الألفاظ التي ذكرها ابن هشام تدل على الإجماع بشكل صريح.

٢_ما تستخدم فيها لفظة الجمهور[١]، للدلالة على الكثرة، دون أن يشير إلى من هم الجمهور.

---

(١)_ ابن جني : الخصائص ج١/ص١٨٩

(٢)_ المصدر السابق ج١/ص١٩٠

(٣)_ محمود نحلة : أصول النحو العربي ص٨١

(٤)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٧٩

(٥)_ المصدر السابق ص٢١١

(٦)_ المصدر السابق ص٢٥٢ ، ٣١٤ ،٣٥٩

(٧)_ المصدر السابق ص٣١١

٣_ما تستخدم فيها لفظة الجمهور "مضافة إلى مذهب بعينه مثل "جمهور البصريين"[٢].

وأمثلة ذلك عند ابن هشام:

أ) في مبحث " النواسخ كان وأخواتها "[٣] قال للخبر ثلاثة أحوال أحدها: التأخر عن الفعل واسمه، الثاني : التوسط بين الفعل واسمه، الثالث: التقدم على الفعل واسمه . ويمتنع ذلك في خبر " ليس " و " دام ": فأما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق.

فنلاحظ هذا ابن هشام أشار إلى الإجماع بلفظ " الاتفاق " أي أنَّ هذه المسألة متفق عليها بين النحاة.

ب) في مبحث " الفاعل "[٤] قال ابن هشام: لا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا يقال " نعم زيدٌ الرجلُ " ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال :" نعم زيدٌ رجلاً " ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو" زيدٌ نِعمَ الرُّجلُ " ويجوز أن تحذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تعالى :" إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ آوّابٌ " [ص:٣].

فابن هشام أثبت المسألتين السابقتين بالإجماع، وذلك عدم جواز أن يتقدم المخصوص على الفاعل، وأيضا في جواز أن يتقدم على الفعل والفاعل.

ونلاحظ أنه دعم المسألة الثانية بآية من القرآن الكريم، أما المسألة الأولى فالإجماع بين الكوفيين والبصريين على عدم جواز تقديم المخصوص على الفاعل، أما تقديم المخصوص على التمييز فالكوفيون يخالفون به البصريين، إذ يجيزون تقدم المخصوص التمييز، ودلّ على ذلك قول ابن هشام : خلافا للكوفيين " أي أنَّ البصريين في هذه المسألة يخالفون الكوفيين.

---

(١)_ المصدر السابق ص٢٠٧، ١١٩

(٢)_ المصدر السابق ص١٤٢ ،٣٢٨

(٣)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص١٥٥-١٥٦

(٤)_ المصدر السابق ص٢١١

ج) أيضاً في مبحث " رفع الفعل المضارع "[١] إذ قال:" أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك:" يقومُ زيد ويقعدُ عمرو".

د) وأيضا في مبحث " اسم التفضيل "[٢] إذ قال:" واسم التفضيل يرفع الضمير المستمر بالاتفاق كقولك:" زيد أفضل من عمرو".

هـ) ومن المسائل المجمع عليها أيضا وذلك في مبحث " التنازع "[٣] إذ قال ابن هشام : لا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت، وإنما الخلاف في المختار فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الآخر لقربه.

ومن خلال الأمثلة السابقة نلاحظ أنَّ المسائل التي تمثل الإجماع بحق قليلة جدا عند ابن هشام، ونحن نقصد بالإجماع إجماع نحاة البصرة والكوفة، وذلك كما نص عليها السيوطي، أما مسائل الإجماع التي أشار إليها ابن هشام، من خلال الألفاظ التالية " جمهور "، " جمهور البصريين " فإنها لا تمثل الإجماع بحق؛ وذلك لأن الجمهور لا يمثل نحاة البصرة والكوفة معاً، وقد أشار إلى ذلك ابن هشام من خلال الألفاظ التي كان يستخدمها، مثل لفظة " جمهور البصريين" هذا يعني أنَّ الكوفيين يخالفون ما أجمع عليه البصريون في مثل هذه المسائل.

_ وأيضا هناك مسائل أشار فيها ابن هشام إلى الجمهور الذي أجمع على المسألة، ومثال ذلك عند ابن هشام:

- في مبحث " المبتدأ والخبر "[٤] قال ابن هشام: يقع الخبر ظرفاً منصوبا، كقوله تعالى:" والركب أسفل منكم "[الأنفال:٤٢] وجاراً ومجرورا كقوله تعالى :" الحَمدُ لله ربِّ العَالَمينَ"

---

(١)_ المصدر السابق ص٧٩

(٢)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢١٤

(٣)_ المصدر السابق ص٢٢٣

(٤)_ المصدر السابق ص١٤٢

[الفاتحة:٢]، وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقية، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفرداً.

ويمكن القول أنَّ مسائل الإجماع التي احتج بها ابن هشام قليلة، مقارنة بالأصول الأخرى التي اعتمد عليها في كتابه.

والملاحظ أنَّ المسائل التي اتفق عليها نحاة البلدين أكثر بكثير من التي اختلفوا فيها، وجلّ الخلافات النحوية كانت في الأمور الفرعية والثانوية وليس في الأصول.

المبحث: الرابع

الـــعـــلّـة

سنسعى من خلال هذا المبحث إلى الإجابة عن مجموعة الأسئلة، التي ستساعد في الكشف عن موضوع العلّة ومن هذه الأسئلة:

– ما هي العلّة لغة واصطلاحاً؟ ونشأة العلّة ؟ وأقسامها ؟ ومن ثم التعرف إلى موقف ابن هشام من التعليل النحوي، وليس من مقاصد الدراسة الإتيان على كل قضايا العلّة، إذ طالما تعرض لها جمهرة من العلماء، ولكنَّ الهدف هو استجماع لمح منها، للتذكرة، والاستئناس، والتهدي بها، كمقدمة لتشخيص العلل لدى ابن هشام . فيتبيّنها الدارس، ثم يوظفها في الكشف عن علل ابن هشام .

– مفهومها ونشأتها:

العلّة في اللغة: من علل وهي المرض وصاحبها معتل، والعلّة هي حدث يشغل صاحبه عن وجه، واعتلّ أي مرض فهو عليل.[١]

وجاء أيضا في اللسان قوله: علّ الرجلُ يعلّهُ من المرض، والتعليل سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى[٢].فهنا يوافق ابن منظور ما جاء به الجوهري؛ بأن العلّة هي المرض.

نستطيع أن نحكم على معنى العلّة لغة من خلال ما عرضنا، أنها تراوحت بين المرض والسبب والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجه.

---

(١)_ الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة "علل"

(٢)_ ابن منظور : لسان العرب مادة "علل "

اصطلاحا: العلّة هي تفسير اقتراني يبين علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق و على الخصوص، وفق أصوله العامة.(١)، وهي الصفة أو الميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه، مثال ذلك: أنّ للفاعل وضعاً خاصاً في الجملة، فإذا تحقق هذا الوضع في أية كلمة صارت فاعلاً واستحقت الرفع، ففي قولنا " سافرَ زيدٌ " فإن كلمة " زيدٌ " دلّت على من وقع منه الفعل، وكل كلمة دلّت على ذلك فهي فاعل، فالعلّة لاعتبارنا " زيد " فاعلا هنا في وقوع الفعل منه، لذلك حكمنا له بالحكم النحوي الذي هو الفاعلية.(٢)

وكل شيء في نواميس الحياة يسأل عن علّته وسببه، وهي مستلهمة من الفكر الإسلامي في التفكير وبيان السبب، كي تكون الحقيقة معقولة ومقبولة.

نشأة العلّة النحوية:

أمّا عن البداية الأولى لنشوء العلّة النحوية، فهي كأي مصطلح يبدأُ ساذجاً بسيطاً، ثم يتطور ويكتمل مفهومه، ويتداوله العلماء في مصنفاتهم، فقد ارتبطت العلّة بالحكم النحوي ارتباطا وثيقا، وعاصر نشأته، وكانت في أول أمرها ساذجة بسيطة، ثم تطورت وتعقد الحديث فيها وتشعب إلى نوع من الجدل النظري لا غناء فيه، ولا قيمة له في الدرس اللغوي، والمتتبع لتاريخ الدرس اللغوي يرى ذلك واضحاً كل الوضوح .(٣)

---

(١)_ الملخ، حسن خميس: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر – عمان الأردن– ط١– ٢٠٠٠م، ص٢٩

(٢)_ الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو ص٣١٧

(٣)_ محمود نحلة : أصول النحو العربي ص١٢٤ ، وانظر أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، ص١٥٠

وارتبطت البداية الحقيقية للتعليل، بالنحوي الأول عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وهو أول من بَعَجَ النحو ومدَّ القياس وشرح العلل، وأخذ عن أبي إسحاق، أبو عمرو بن العلاء، وكان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبدالله بن أبي إسحاق .[١]

وجاء بعد هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلامذته، فعللوا وتوسعوا في العلل، إذ قال الزبيدي: وكان " الخليل بن أحمد الفراهيدي ذكيا فطنا وشاعرا، استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق.[٢]

"وقد أخذت المدارس النحوية جميعها منذ " الخليل بن أحمد "بمبدأ العليَّة، فكل حكم نحوي يعلَّل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علَّة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفيَّاتها ودفائنها، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرِّب ملكاته الذهنية، ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخْزِنَ عقله من قوة البرهان".[٣]

"وبذلك انفتح باب العلل واسعاً أمام النحاة، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة ، بل أداروها في واقع الكلام الإعرابي ولا واقعه، وتجادلوا فيه طويلا مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية، حتى عقَّدوا مصنَّفاتهم النحوية تعقيداً شديداً، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً ".[٤]

فألف النحاة في العلل وأفردوا لها كتباً وأبواباً في مصنفاتهم، ومن هذه الكتب: كتاب " الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، وكتاب " علل النحو" للمازني، ولتلميذ سيبويه محمد بن

---

(١)_ الجمحي : طبقات فحول الشعراء ج١/ص١٤ ، وانظر الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: احمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر – ط٢ – ١٩٧٣م، ص٣١ ، ٣٥

(٢)_ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، ص٤٧

(٣)_ الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، دار النفائس – بيروت – ط٣ – ١٩٧٩م "المقدمة "ب

(٤)_ المصدر السابق "المقدمة "ب–ج

المستنير المشهور بقطرب والمتوفى سنة(٢٠٦هـ) كتاب" العلل في النحو " ، وكتاب "المختار في علل النحو " لابن كيسان [١]، " وكتاب"علل النحو" لابن الوراق.

وربط ابن جني بين علل النحويين وعلل المتكلمين وعلل المتفقهين، واستنتج أنَّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه.[٢]

يتضح من كلام ابن جني أنَّ العلّة النحوية وإن تأثرت بعلل أهل الفقه، إلا أنها قريبة من علل أهل الكلام في المتانة والقوة.

ثم يستدرك ما قد يفهم من قوله السابق عما لم يكن قاصدا إليه، فيقول:" لسنا ندّعي أنَّ علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتَّة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية.[٣]

ويتضح لنا من خلال كلام الخليل بن أحمد في كتاب " الإيضاح في علل النحو "، أنَّ بواعث نشأة العلّة هي بواعث عربية، إذ كان المعلمون الأوائل من العرب، يستمدون هذه العلل من عندهم دون أن يتأثروا بغيرهم من الفلاسفة، وعلماء المنطق[٤].

إذ كان العرب يتحدثون عن العلل دون أن يذكروها، ولكنهم نطقوا بها على سجيهم دون أن يدونوها في كتبهم، أي أنهم كانوا يدركون مواقع الكلم سليقة وطبعا بيد أنَّ الإشكالية تتعلق بالخطاب النحوي الموجد لتعليم الأعاجم، فلا بدَّ من بيان السبب في الحركات .

نخلص من هذا كله إلى أنَّ العلّة من نواميس الفكر البشري، إذ تعني بيان السبب، وتوضيح الحالة، وقد نشأت العلل النحوية بسيطة سهلة سائغة، ثم صارت تتعقد على مر السنين، وقد ظلت العلل النحوية متأثرة إلى حد بعيد بالعلل الفقهية، أو علل أهل الكلام والمنطق، ولقد

---

(١)_ انظر، فؤاد الترزي : في أصول اللغة والنحو ص١٣٣

(٢)_ ابن جني : الخصائص ج١/ص٤٨

(٣)_ المصدر السابق ص٥٣

(٤)_انظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص٦٥-٦٦

استحوذت في العصور المتأخرة على هواجس العلماء في كل فاعلية نحوية، ومن يطالع " أسرار العربية " لابن الأنباري يجده لا يترك مسألة إلا استرفد لها علّة يضيق بها الدارسون لكثرتها.[١]

أقسام العلل :

قسّم النحاة العلل النحوية إلى أقسام، ومن هؤلاء النحاة،" أبو القاسم الزجاجي " حيث ذهب إلى تقسيم العلل النحوية إلى ثلاثة أقسام : وهي العلّة التعليمية، والعلّة القياسية، والعلّة الجدلية . [٢]

وملخص الكلام في العلل أنها ثلاث، لكل منها حُكمها؛ فالتعليمية : يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورية لتحقيقها غاية النحو التعليمية، والقياسية: نستطيع بها مجاراة العرب، فنقيس على كلامهم، ونكفل للّغة استمرار حياتها ونموها، فهي ضرورية لتحقيق غاية لغوية، في حين أنّ العلّة الثالثة وهي الجدلية، ليس فيها فائدة لا للنحو ولا للغة، إنما هي علل تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر.[٣]

وقسم ابن جني العلل على إطلاقها هذه القسمة :" العلل النحوية، والعلل الكلامية، والعلل الفقهية" [٤].

أما علل النحو فقد قسمها ان جني إلى ضربين:[٥]

١_ واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره.

٢_ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له.

فالعلل الثلاثة الواردة عن الزجاجي هي ما يطلق عليها في العادة العلل الأوائل والثواني والثوالث على الترتيب، كما يلاحظ أنّ العلل الثواني ليست إلا عللاً للعلل الأوائل، ومن ثم فقد

---

(١)_انظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٩٧م، ص٥٤، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦

(٢)_ الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، ص٦٤-٦٥

(٣)_ الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو ص٣٢٦

(٤)_ابن جني : الخصائص ج١/٤٨

(٥)_المصدر السابق ج١/ص٨٨

أطلق عليها أبو بكر ابن السراج علّة العلّة، واعتبرها ابن جني مجرد شرح وتفسير وتتميم للعلّة الأصلية .[١]

وقد رصد السيوطي في كتابه " الاقتراح في علم أصول النحو " جملة من العلل إلا أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: علّة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة التعويض، وعلّة نظير، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضاد، وعلّة أولى.[٢]

فمن الملاحظ أنَّ أغلب النحاة اعتدوا بالعلّة في بناء قواعدهم النحوية، وأفردوا لها أبواباً خاصة في مؤلفاتهم ،" إلا أنَّ هناك بعض النحاة حاولوا إسقاط بعض العلل، وهو ابن مضاء القرطبي " إذ قال:" ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا :" قام زيدٌ " لم رفع ؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف أنَّ شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حُرّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه ".[٣]

فابن مضاء هنا ضاق بعلل النحاة الثقيلة، وحاول إلغاء الثواني والثوالث، في ثورته على مناهج النحاة،" وإن ارتضى نوعاً من العلل الثواني وهو المقطوع به [٤].

---

(١)_ فؤاد الترزي : في أصول اللغة والنحو ص١٣٦

(٢)_ السيوطي الاقتراح في اصول النحو ص٧١-٧٢

(٣)_ القرطبي، ابن مضاء أبي العباس احمد بن عبد الرحمن اللخمي: الرد على النحاة، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة – ط –١ ١٩٧٩م، ص ١٢٧

(٤)_انظر القرطبي، ابن مضاء: الرد على النحاة ص١٢٧-١٢٨

ومثل هذا الموقف نجده عند المحدثين ومنهم: الشيخ محمد خضر حسين، والدكتور شوقي ضيق، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والأستاذ عباس حسن، والدكتور مازن مبارك.[١]

وفي ذلكم إثقال على النحو، وإدخال ما لا يلزم في فهم الخطاب النحوي، ونظم العربية، مما يجعل الدارسين والمتلقين يضيقون بمسائل النحو.

فالعلّة هي تفسير يوضح ويبين علّة الشيء، إذ يبين علّة الإعراب والبناء، فهو شامل للنحو العربي، فاللفظ في العربية لا يخرج عن أن يكون معربا أو مبنيا.

ويمكن القول أنَّ العلّة أصبحت صرحا فكريا متشعبا، بعد أن كانت فطرية بسيطة، فقد ظلت بمثابة المحرك الذي يشحن الذهن ويوسع الآفاق.

وأذهب إلى ما ذهب إليه المحدثين من أنَّ العلّة ليست أمرا لازما في الدرس النحوي، لأن التركيز عليها يؤدي إلى التعقيد والتشعب في الدرس النحوي، بل يجب أن نكتفي بما يحقق غاية النحو، ونترك العلل التي تقود إلى التعقيد والتي لا تعود على اللغة والنحو بالفائدة.

---

(١)_ المرجع السابق ص١٢٧

تعليلات ابن هشام الأنصاري

إنّ ابن هشام الأنصاري كغيره من النحاة، أخذ بالعلل النحوية، ويظهر ذلك من خلال مؤلفاته النحوية التي وقعت بين أيدينا .

ويظهر أنَّ لابن هشام أسلوبين في التعامل مع العلل النحوية :

أولهما: جمع العلل ومناقشتها ثم الترجيح بينها أو رفضها[١]، فابن هشام في موقفه هذا يوجه هذا النحو إلى فئة الباحثين المتخصصين في اللغة، وذلك كما في شرح " اللمحة البدرية " ، "والمغني "، ويأتي " أوضح المسالك " وصلة بين المستويين ولم يوجهه للمبتدئين والمتعلمين؛ لأن المبتدئ يواجه شيئا من الصعوبة والتعقيد في فهم المسائل والقواعد النحوية .

أما الأسلوب الثاني : فيقرر فيه ابن هشام أحكام المسائل النحوية من غير ذكر للعلّة، إلا على سبيل الاحتياج والضرورة، وذلك كما في كتاب " شرح قطر الندى وبل الصدى "[٢] الذي نحن بصدد معرفة موقفه في هذا الكتاب من العلل النحوية؛ وذلك لأن التعليل صار لازمة من لوازم الدرس النحوي .

فابن هشام في كتابه هذا " شرح قطر الندى وبل الصدى " كان يعمد إلى تقرير الأحكام النحوية والمسائل النحوية بشواهد وأمثلة من غير ذكر للعلّة، إلا على سبيل الاحتجاج والضرورة؛ لأن الإكثار من العلل ومناقشتها ثم الترجيح بينها أو رفضها يقود المتعلمين إلى الاضطراب في أحكام النحو وعلله .

فهذا الكتاب موجه للمتعلمين والمبتدئين في تعلم اللغة العربية، وقد نجح ابن هشام في تجنيب المبتدئين هذا الاضطراب الذي من شأنه أن يزيد القواعد والأحكام النحوية تعقيداً،يفضي إلى

---

(١)_ حسن خميس الملخ :نظرية التعليل في النحو العربي ص٨٥

(٢)_ المرجع السابق ص٨٥

نفور المتعلمين منه، إلا أنَّ ابن هشام لم يستغنِ عن التعليل نهائيا كما أشرنا سابقا، فهناك علل نحوية في كتابه هذا، ومن أمثلة هذه العلل عند ابن هشام :

١- في مبحث " أنواع الفعل وأحكامه " [١] علّل حذف نون الرفع في قوله تعالى :" ولا يصدنَّك عن آيات الله " [القصص:٨٧] تخفيفا لتوالى الأمثال، ثم التقاء ساكنين أصله قبل دخول الجازم " ولا يصدوننَّك "، فلما دخل الجازم وهو " لا " النافية حذفت النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون، فحذفت الواو لاعتلالها، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة .

٢- في مبحث " أنواع الإعراب "[٢] علّل وجود العلامة الإعرابية المقدرة التي يجلبها العامل في آخر الكلمة، كما في الأمثلة التالية " جاء الفتى " و " مررت بالفتى " و"رأيتُ الفتى "، لتعذر الحركة فيها.

٣- في مبحث " إعراب الأفعال الخمسة _ والمعتل الأخر ":[٣] "علّل رفع الأفعال الخمسة؛ لتجردها من الناصب والجازم " فابن هشام في هذا المثال اكتفى بذكر العلّة، إذ لم يعمد إلى مناقشتها والترجيح بينها وقبولها أو رفضها، وإنما اكتفى بذكرها.

٤- في مبحث " النواسخ _ إنَّ وأخواتها "[٤] علّل تسمية اللام الفارقة بهذا الاسم؛ وذلك لأنها فرقت بين النفي والإثبات، إذ قال: وقد يكون دخول اللام واجباً، وذلك إذا خفّفَت إنّ، وأهملت، ولم يظهر قصد الإثبات كقولك:" إن زيدٌ لمنطلقٌ " وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين إن النافية، كالتي في قوله تعالى :" إنْ عِندكُم من سلطانٍ بهذا " [يونس:٦٨] ، ولهذا تسمى اللام الفارقة؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات.

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٥٥

(٢)_ المصدر السابق ص٦٤

(٣)_ المصدر السابق ص٧٧

(٤)_ المصدر السابق ص١٨٧

٥- وفي مبحث " أنواع المفعولات "[١] علل رفع الفاعل أبداً ، ونصب المفعول أبداً ؛ بأن الفاعل لا يكون إلا واحداً والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر والنصب خفيف، فجعل الثقيل للقليل والخفيف للكثير قصداً للتعادل، وهي علّة منطقية .

٦- وفي مبحث " الترخيم "[٢] علل عدم جواز ترخيم " عبدالله " و "شاب قرناها " لأنهما ليسا مضمومين، وعدم جواز ترخيم " زيد ، وعمرو ، وحكم " لأنها ثلاثية .

٧- في مبحث " المفعول معه "[٣] علل عدم جواز النصب في نحو قولهم " كلُّ رجلٍ وضَيعَتُه " لأنه لم يذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل، وعلل أيضا عدم جواز النصب في " هذا لكَ وأَبَاكَ " لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو " أشيرُ " لكنه ليس فيه حروفه .

٨- وفي مبحث " الإضافة "[٤] علل عدم اجتماع الإضافة مع التنوين ومع النون التالية للإعراب؛ وذلك لأن التنوين والنون التالية للإعراب يدلان على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً.

١٠_ وفي مبحث "النعت"[٥] علل خفض " خربا " في قولهم:"هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ " وذلك لمجاورته للمخفوض.

١١_وفي مبحث "التوكيد"[٦]: علل عدم جواز تعاطف ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت وذلك؛ لأنها بمعنى واحد والشيء لا يعطف على نفسه بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة.

فنلاحظ هنا أن ابن هشام لم يعمد إلى مناقشة هذه العلل، بل اكتفى بذكرها دون أن يشرح أو يفسر أو يناقض هذه العلل؛ لأنه كما ذكرنا سابقا يوجه هذا الكتاب إلى المتعلمين والمبتدئين في

---

(١)_ ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٢٥
(٢)_ المصدر السابق ص٢٣٩-٢٤٠
(٣)_ المصدر السابق ص٢٥٩
(٤)_ المصدر السابق ص٢٨٤
(٥)_ المصدر السابق ص٣١٩
(٦)_ المصدر السابق ص٣٢٩

اللغة، فهو يقدم هذا الكتاب بأسلوب بسيط بعيد عن التعليلات المعقدة التي تقود الطلبة إلى الاضطراب والنفور من اللغة ؛ وذلك لصعوبتها وتعقيدها.

وخلاصة القول إن ابن هشام كان يبتعد قدر الإمكان عن التعليلات التي من شأنها أن تفضي إلى تعقيد اللغة وقواعد العربية، فهذه التعليلات التي ذكرناها سهلة التناول بعيدة عن التعقيد، وهي في جملتها علل لغوية مستنبطة من طبيعة اللغة في الألفاظ أو الأصوات أو طبيعة المعنى، ويحاول أن يجافي العلل المنطقية الجافة قدر الإمكان، وهو على حق لأنك لا تقدر أنْ تستغني عن العلل ، وأحسن العلل ما قيل فيه: هكذا وردت عن العرب أو هكذا نطق بها العرب وهو منهج وصفي .

المبحث: الخامس

نظرية العامل النحوي

سنجيب من خلال هذا المبحث عن مجموعة من الأسئلة حول موضوع العامل، ومن هذه الأسئلة: مفهوم العامل لغة واصطلاحا، ونشأة العامل النحوي، وموقف النحاة من نظرية العامل، ومن ثمّ التعرف إلى موقف ابن هشام من العامل النحوي، وهل أخذ ابن هشام بنظرية العامل .

مفهوم العامل لغة واصطلاحاً:

العامل لغة: وردت لفظة العامل بمعنى عَمِل يعملُ وعملاً، وقيل في لسان العرب: والعامل هو: الذي يتولى أمور الرجل في ماله، وملكه، وعمله، ومنه قيل للّذي يستخرج الزكاة عامل، والعمل: المهنة والفعل(١).

اصطلاحاً: عرفه ابن منظور بقوله : والعامل في العربية ما عمل عملاً ما، فرفع، أو نصب، أو جرَّ، كالفعل، والناصب، والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب (٢) .

أمّا الشريف الجرجاني فقد عرفه بقوله: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب(٣).

إذن فالعامل هو ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه متى انتظمت الكلمات في تركيب ما.

---

(١)_ ابن منظور: لسان العرب ماده " عَمِل "

(٢)_ المصدر السابق: مادة " عَمِل "

(٣)_ الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ): التعريفات، مكتبة لبنان – بيروت – طبعة جديدة – ١٩٨٥م،ص١٥٠

نشأة العامل:

ومفهوم العامل نشأ في أول أمره على يد أبي الأسود الدؤلى، وتلامذته، على ما يروي الزبيدي إذ قال :" فكان أول من أصَّل ذلك وأعمل فكرهُ فيه أبو الأسود ظالم بن عمر الدؤلى، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصّلوا له أصولاً ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم(١).

وقد اختلف الباحثون في كيفية انتقال فكرة العامل إلى النحو العربي، فذهب بعضهم إلى أنها فكرة دخيلة مقتبسة من منطق أرسطو، ومن هؤلاء محمد عيد الذي يرى " أنّ فكرة التأثير والتأثُر التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو، ففي الكتاب الأول من كتبه المسمى " قاطيغورياس " ومعناه المقولات وهي عشرة، " والمقولة التاسعة وهي مقولة " ينفعل " والانفعال هو قبول أثر المؤثر، والمقولة العاشرة وهي مقولة " يفعل " وهو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر، مثل التسخين والتسخن، والقطع والانقطاع .(٢)

فإذا أضيف لذلك أنّ العرب قد عرفوا المنطق في وقت مبكر وأُغرموا به، وأنّ العقلية العلمية يؤثر في بحثها _ ولو بطريق غير مباشر _ الجو الفكري العام الذي يحيط بها، اتضحت بداية الطريق في فكرة العامل النحوي، إذ تركت الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم (٣).

---

(١)_ الزبيدي، أبو بكر : طبقات النحويين واللغويين ص١١-١٢

(٢)_ عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب – القاهرة – ط٤ – ١٩٨٩م، ص٢٠٣

(٣)_المرجع السابق ص٢٠٣

وذهب إلى الرأي نفسه أنيس فريحه، بقوله:" قضية العامل أحسن مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة، وفي فلسفة العامل، والمعمول يظهر جلياً أثر المقولتين: الأخيرتين: الفعل والانفعال".[١]

وذهب بعضهم أيضاً إلى القول: بأن فكرة العامل تبلورت في ذهن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نتيجة لدراسته علم الأصوات، فقد درس الخليل الأصوات في العربية دراسة دقيقه ووجد أنّ لبعضها تأثيراً في بعضها الآخر، ويرى الأستاذ مهدي المخزومي أنَّ هذه الدراسة هي التي لفتت أنظار الدارسين القدماء إلى فكرة العامل[٢].

أما الرأي الثالث فيذهب إلى أنَّ فكرة العامل قد اقتبسها النحاة من البيئة الدينية التي نشأ فيها النحو، وذلك لأن لكل أثر مؤثراً ، ولكل عمل عامل، ومن الطريف في هذا المجال أن يربط أحد الباحثين المحدثين بين فكرة العامل وتقسيمه إلى عامل لفظي " موجود " وعامل معنوي " غير موجود " ، وما يقوله المعتزلة في نظرية " الظهور والكمون " التي تقول إنَّ النار مثلاً كامنة في العود وإنما تظهر عند الاشتعال، فالنار موجودة في العود إمَّا بالفعل أو بالقوة، فهي عند اشتعاله موجودة بالفعل وقبل الاشتعال موجودة بالقوة [٣] .

إذن فالباحثون اختلفوا في كيفية انتقال فكرة العامل إلى النحو العربي، ولم يتفقوا على رأي، إذ ذهبوا في اتجاهات مختلفة.

أما الرأي الأول القائل بأنها فكرة دخيلة مقتبسة من منطق أرسطو، فذلك بعيد جداً، لم يحدث مطلقا، إذ إنَّ القول بنظرية العامل لم يعرف إلا في النحو العربي.[٤]

---

(١)_ فريحه، أنيس: نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني – بيروت – ط٢ – ١٩٨١م، ص١٤٣

(٢)_ الخالدي، كريم حسين: أصالة النحو العربي، دار الصفاء للنشر –عمان–ط١– ٢٠٠٥م ص١٤٦

(٣)_ المرجع السابق ص147

(٤)_ المرجع السابق ص١٤٩

أما الرأيان الآخران فقد علّق عليهما الدكتور كريم حسين الخالدي بقوله: لا أستبعد احتمال صحة الرأيين الآخرين، لأنهما ينبعثان من واقع الدراسات العربية والإسلامية التي نشأت متزامنة يكمل بعضها بعضا، أعتقد بأن ثمة احتمالا قد يكون أوفر حظا من الصحة هو: أنَّ نظرية العامل بمفهومها البسيط هي نظرية نحوية بحتة توصل إليها النحاة العرب نتيجة لاستقرائهم المادة اللغوية التي جمعوها، فاتضح لهم أنَّ الاسم والفعل يتغير آخره من موقع لآخر، فكان لا بدّ أن يسألوا عن العلة في حدوث ذلك، ما الذي أحدث هذا التغيير؟ أو ما الذي فعل هذا الفعل، أو عمل هذا العمل؟ إنه شيء ما يؤثر في الاسم أو الفعل المضارع فيغير حركة آخره لتغيّره لذا قالوا بوجود العامل.[١]

إذن يتضح أنَّ نظرية العامل هي وليدة الفكر العربي وليست مجتلبة من ثقافات أخرى، توصل إليها الفكر العربي نتيجة لتتبع وتفسير المادة اللغوية التي جمعوها.

والذي ساعد على ظهورها الحاجة الملحة لتعليم القواعد النحوية، ولا سيما الذين يهتمون بتعلم هذه القواعد من الأعاجم، الذين يحتاجون إلى قوانين ونظم يهتدون بضوئها لتعلم هذه القواعد وتفهمها، وشيء متوقع أن تكثر أسئلة مثل:" لماذا حصل هذا التغير في أواخر الكلمات، وما الذي غيرها"، وغيرها من الأسئلة، ومثل هذه الأسئلة لا بدّ أن تتمخض عن علل وعوامل بشكل عفوي وفطري.[٢]

إذن فتأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية في النحو لم يكن تأثير بناء وتكوين وإنما كان تأثير تهذيب وتنظيم؛ لأن سيبويه أدرك النحو ثابت الأسس، واضح المعالم، متميز السمات، وكانت عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، كما نقل كثيراً عن غيره من أساتذته، فلم يكن سيبويه مخترع هذا العلم حتى يكون تأثير الجانب فيه تأثيراً في أسس النحو وأصوله[٣].

---

(١)_)_ الخالدي، كريم حسين: أصالة النحو العربي ص١٤٩

(٢)_ المرجع السابق ص١٤٩

(٣)_)_ الخالدي، كريم حسين: أصالة النحو العربي ص١٥١-١٥٢

ونستطيع القول إنَّ الأعداد المتلاحقة من النحاة العرب منذ أبي الأسود وحتى سيبويه قد أكملوا بجهودهم المضنية وعملهم الدؤوب الصورة النهائية للنحو العربي بعيدا عن كل أثر أجنبي يوناني أو غير يوناني، وإنّ كل ما قيل أو سيقال عن آثار لعلوم أجنبية قد تكون بالفعل مؤثرة في النحو العربي أو مناهج التأليف فيه ، إنما يخص المراحل اللاحقة لتاريخ الدرس النحوي .[١]

وقسّم النحويون العامل إلى قسمين: " عامل لفظي، وعامل معنوي " ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، " كمررت بزيدٍ " و " ليت عمرا قائم " وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل ؛ لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول [٢] ، فأما اللفظي فنحو كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظن وأخواتها، وأما المعنوية، فلم يأتِ إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما، وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو:" مررت برجلٍ يكتب " فارتفع " يكتب " ؛ لوقوعه موقع " كاتب ". وأضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موصوفا ثالثا: وهو عامل الصفة ، فذهب إلى أنّ الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب؛ لكونه صفة لمنصوب وينجر لكونه صفة لمجرور؛ وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يُعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ ، وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف[٣].

إذن نظرية العامل بدأت بسيطة نابعة من روح اللغة، ثم ما لبثت أن حولها النحاة إلى فلسفة معقدة، مما أدى إلى ظهور دعاوي كثيرة تنادي بإلغاء العامل في النحو، ومن هؤلاء ابن مضاء القرطبي، إذ نادى بإلغاء العامل ووجوب هدمه، ويظهر ذلك من خلال كتابه " الرد على النحاة "، الذي طبّق مذهب الظاهرية، وابتكر كما أشرنا نظرية إلغاء العامل التي يهدف من ورائها إلى تسهيل النحو

---

(١)_المرجع السابق ص١٥٢

(٢)_ابن جني : الخصائص ج١/ص١٠٩

(٣)_ابن الأنباري :أسرار العربية ص٥٥

وتبسيطه وتخليصه من الشوائب العالقة به، إذ قال: " وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك: إدعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا " ضرب زيد عمراً " أنّ الرفع الذي في" زيد" والنصب الذي في" عمرو " إنما أحدثه "ضرب" [١].

فهذا الرفض لنظرية العامل لا ينبع من مجرد مخالفة النحاة فقط ، وإنما ينبع من خلاف مذهبي بين المذهب الظاهري الذي أخذ به ابن مضاء القرطبي، وبين غيره من المذاهب الفقهية الأخرى، إنَّ الظاهرية لا يكادون يعترفون بالإجماع في الفقه، وأيضا ابن مضاء لا يعترف بالإجماع في النحو، ومنشأ هذا الموقف هو التزام النص واحترام المنطق.

أما آراء النحاة في العصر الحديث فلا تخرج عن آراء النحاة الأوائل، فمنهم تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها "[٢]، وأيضا إبراهيم مصطفى من خلال كتابه " إحياء النحو "[٣] إذ اتبعوا ابن مضاء القرطبي في رفض نظرية العامل، والعمل على هدم هذه النظرية .

إذن فالنحاة لم يتفقوا على كيفية انتقال فكرة العامل إلى النحو العربي، ومن خلال الآراء السابقة أرى أنَّ نظرية العامل هي نظرية نحوية بحتة، إذ توصل إليها النحاة من خلال المادة اللغوية الموجودة بين أيديهم.

ويمكن القول إنَّ نظرية العامل هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي، بل هي العامود الذي تدور عليه مباحثه الرئيسية والفرعية، على الرغم من ذلك إلا أنَّ هناك من النحاة من نادى بإلغاء هذه النظرية، ودعا إلى هدمها، كابن مضاء القرطبي وتبعه على ذلك من المحدثين الدكتور تمام

---

(١)_ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ص٦٩

(٢) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة _الدار البيضاء ١٩٩٤م

(٣)_ مصطفي إبراهيم: إحياء النحو، مكان النشر: القاهرة ط٢ – ١٩٩٢م

حسان، وإبراهيم مصطفي، إذ ناديا أيضا بهدم نظرية العامل، وعلى كثرة هذه الانتقادات والطعون لم يستطع أحد أن يأتي ببديل ناجع لها.

موقف ابن هشام من العامل

وابن هشام كغيره من النحاة أخذ بنظرية العامل وكان من المناصرين لهذه النظرية، إذ أنَّ النحو العربي برمته مؤصل على نظرية العامل، وهذا ما سنتحقق منه من خلال النظر في كتابه " شرح قطر الندى وبل الصدى ".

فابن هشام في كتابه هذا تناول قضية العامل ووظفها في تفسيره للحركة الإعرابية دون أن يطيل فيه التحليل والتفسير، وذلك لأنه كما أشرنا سابقا أنّ كتابه هذا كتاب تعليمي، هدفه تيسير النحو على الطلبة.

ومن خلال كتابه هذا عمد ابن هشام إلى تعريف الإعراب بقوله:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة "[١].

وأما المعرب فعرفه بقوله:" هو ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من عوامل "[٢].

فالإعراب عند ابن هشام جنس تحته أربعة أنواع: الرفع، والنصب، والجر، والجزم [٣].

يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن ابن هشام أخذ بنظرية العامل، إذ يتغير آخر المعرب بسبب ما يدخل عليه من عوامل سواء كانت نصباً، أو رفعاً، أو جراً، أو جزماً.

وأدرك النحويون، وهم يحلّلون التراكيب، أنَّ الأفعال والحروف عاملة بالأصالة، وأنّ الأسماء لا أصالة فيها؛ لأنها تعتورها المعاني، والإعراب خاص بها ويعمل منها ما أشبه الفعل أو ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عملهُ[٤] .

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص ٦٤

(٢)_ المصدر السابق ص ٣٣

(٣)_ المصدر السابق ص٦٤

(٤)_ انظر الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي، الأطلسي_مطبعة إفريقيا الشرق _ الدار البيضاء_١٩٨٣م، ص ١٦١

وأدركوا أنّ الفعل أقوي العوامل، وعلّة ذلك أنه حدث ترتبط به مقيدات أو متعلقات تحدد جهة من جهاته، كالمتحدث، والمُتحدث، والعلّة، والزمان، والمكان، والهيئة، والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص [١].

ومن العوامل التي تناولها ابن هشام :

اولاً: العوامل اللفظية: ومن هذه العوامل التي تناولها ابن هشام:

١-الفعل : فالأفعال كما أشرنا أقوى العوامل اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب فهي تفوق الأحرف العاملة؛ لأنهم لاحظوا أنّ معمولاتها كثيرة [٢]، ومن معمولات الفعل:

أ) الفاعل: وعرفه ابن هشام بقوله: هو عبارة عن اسم صريح أو مؤول أُسند إليه فعل أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة، واقعا منه أو قائما به [٣].

ب) المفعول به: وعرفه ابن هشام بقوله هو ما وقع عليه فعل الفاعل " كضربت زيداً "[٤] ، إذن فالعامل الذي أثّر في المفعول به هو الفعل.

ج) المفعول المطلق: وهو مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه، فالأول كقوله تعالى " وكلّم الله موسى تكليما " [النساء: ١٦٤]، والثاني نحو قولك:" قعدتُ جلوساً"[٥].

إذن فهنا أيضا يشير ابن هشام إلى أنّ العامل المؤثر في المفعول المطلق هو الفعل، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة السابقة.

٢_ أفعال القلوب: إذ قال: ما ينصب المبتدأ و الخبر معا، وهو أفعال القلوب " ظنَّ، ورأى، وحسب، ودرى، وخال، وزعم، وَوَجدَ، وَعَلِمَ " [٦].

---

(١)_ المرجع السابق ص ١٤٩- ١٥٠

(٢)_المرجع السابق ص ١٤٩

(٣)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٠٣-٢٠٤

(٤)_ المصدر السابق ص٢٢٦

(٥)_ المصدر السابق ص٢٥٠

(٦)_ المصدر السابق ص١٩٣-١٩٧

٣ـ " كان وأخواتها " ، وهي ثلاث عشرة لفظةً؛ وهي على ثلاثة أقسام:[١]

أ_ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية:" كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وبات، وظلَّ، وصار، وليس ".

ب_وما يعمل هذا العمل بشرط أنْ يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة:" زال، وفتئ، وبرح، وانفكَّ ".

ج_وما يعمله بشرط أن يتقدم عليه " ما " المصدرية الظرفية وهو: دام.

٤_ الأسماء:

أ_ اسم الفعل : فاسم الفعل من الأسماء التي تعمل عمل فعلها وهي :" هيهات، وصه، وي بمعنى أعجب " فهذه الأسماء تعمل عمل أفعالها عند ابن هشام [٢] .

ب_ المصدر: وأيضا المصدر من الأسماء العاملة عمل الفعل، وقد عرّف ابن هشام المصدر بقوله: هو الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل، كالضربِ والإكرام [٣].

وذكر ابن هشام أنّ المصدر يعمل بشروط، ومن بين هذه الشروط التي ذكرها ابن هشام:[٤]

١- أن يصح أن يحل محله فعل مع "أنْ " أو فعل مع "ما "، فالأول كقولك :"أعجبني ضربك زيداً " ، و" يعجبني ضربُك عمراً " فإنه يصح أن تقول مكان الأول " أعجبني أن ضربتَ زيداً " ومكان الثاني "يعجبني أن تضرب عمراً" .

٢- أن لا يكون مفصولا عن معموله؛ ولهذا ردُّوا على من قال في "يوم تُبلى السرائر "[الطارق:٩] إنه معمول لرجعه ؛لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص١٤٩-١٥٢

(٢)_ المصدر السابق ص٢٨٦-٢٨٧

(٣)_ المصدر السابق ص٢٩١

(٤)_ المصدر السابق ص٢٩١-٢٩٦

٣-أن لا يكون مؤخرا عنه فلا يجوز"أعجبني زيدا ضربك" .

ج) اسم الفاعل :واسم الفاعل أيضا من الأسماء العاملة عمل الفعل، وقد عرَّفه ابن هشام بقوله:"هو الوصف الدال على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته " كضارب ، ومُكرِم، ولا يخلو :إما أن يكون " بأل " أو مجردا منها [١].

فإن كان بأل عمل مطلقا، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، تقول" جاء الضارب زيدا أمس، أو الآنَ، أو غداً "، وذلك لأن أل هذه موصولة، وضاربٌ حالٌّ محلَّ ضَرَب إن أردت المُضيَّ، أو يضرب إن أردت غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات.[٢]

وإن كان مجردا منها فإنما يعمل بشرطين: أحدهما أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المضي، والثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام أو مخبر عنه، أو موصوف .[٣]

د_ أمثلة المبالغة: وهي أيضا من الأسماء العاملة عند ابن هشام وهي خمسة " فعَّالٌ، وَفَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ " وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالُهَا قول سيبويه وأصحابه، وحُجَّتُهُمْ في ذلك السماعُ، والحمل على أصلها – وهو اسم الفاعل – لأنها محوله عنه لقصد المبالغة. [٤]

هـ- اسم المفعول : وهو أيضا من الأسماء التي تعمل عمل الفعل "كمضروب" و "مكرم" فهو كاسم الفاعل فتقول :"جاء المضروب عبده" فترفع العبد المضروب على أنه قائم مقام فاعله [٥].

و- الصفة المشبهة: وهي أيضا من الأسماء العاملة عمل الفعل وسميت هذه الصفة مشبهة؛ لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذةً من فعل قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدوث، فهي

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٣٠٠

(٢)_ المصدر السابق ص٣٠٠

(٣)_المصدر السابق ص٣٠١

(٤)_ المصدر السابق ص٣٠٤-٣٠٧

(٥)_ المصدر السابق ص٣٠٧

مُباينة للفعل، لكنها أشبهت اسم الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، والصفة هي ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه، وهي كذلك، وهي مَصُوغة لغير تفضيل قطعا، وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث.[١]

ي_اسم التفضيل :وهو أيضا من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وعرّفه ابن هشام بقوله :" هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة .[٢]

إذن نلاحظ من خلال هذه الأسماء التي تعمل عمل أفعالها أنَّ ابن هشام أخذ بنظرية العامل.

٥_الحروف: أما الحروف العاملة عند ابن هشام فهي:

أ)حروف النصب: وهي حروف عاملة تدخل على الفعل المضارع، إذ قال ابن هشام[٣] :" وينصب المضارع وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهي :" لن، كي، إذن، أنْ "، إذن فهذه الحروف تؤدي النصب عند ابن هشام ؛ لذلك فهي عاملة في المضارع، وأخذ بعد ذلك يذكر كل حرف بمفرده لتفسيره وذكر شروطه .

ب) جوازم المضارع: إذ أنَّ الجوازم أيضاً من العوامل التي تعمل على جزم المضارع عند ابن هشام إذ قال: " شرعت في الكلام على ما يجزمه: والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين " [٤] .

وأما الجازم لفعل واحد " الطلب ، ولم النافية، ولما، واللام الطَّلَبية، ولا الطَّلَبية "[٥].

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٣٠٨-٣٠٩

(٢)_ المصدر السابق ص٣١٢

(٣)_ المصدر السابق ص٨٠

(٤)_ المصدر السابق ص١٠١

(٥)_ المصدر السابق ص١٠١-١٠٧

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عَشرَةَ أداةً وهي :"إنْ، أين، أيٌّ، مَن، مَا، مَهْما، متى، أيَّان، حيثُما، إذ ما، أنى " [١] ، فهذه الأدوات التي تجزم فعلين يسمى الأول شرطً، والثاني جواباً وجزاءً، فهذه الأدوات عند ابن هشام عاملة تعمل على جزم فعلين .

ج) إنّ وأخواتها: وهي ما ينصب الاسم ويرفع الخبر، فإنّ وأخواتها عند ابن هشام تنصب الاسم وترفع الخبر، فهذه الحروف تعمل عند ابن هشام بشرط أن لا تقترن بهنَّ " ما " الحرفيةُ، فإن اقترنت بهنَّ بطل عملُهنّ وصح دخولهنّ على الجملة الفعلية[٢] .

د) " ما " ، "ولا" ، "ولات " العاملة عمل ليس، إذ قال ابن هشام :" اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النفي مجرى ليس في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ وهي " ما، ولا، ولات " ولكلٍّ منهما كلامٌ يخصُّها [٣] .

إذن فهذه الحروف عاملة عند ابن هشام، وأخذ ابن هشام بعد ذلك يفصل في شروط عمل هذه الحروف.

- وأيضا مما يجرى مجرى إنَّ في نصب الاسم ورفع الخبر " لا النافية للجنس " ومن شروط إعمالها عند ابن هشام [٤]:

١- أن تكون نافية للجنس .

٢- أن يكون معمولاها نكرتين .

٣- أن يكون الاسم مقدماً، والخبر مؤخراً.

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص١٠٧-١١٢

(٢)_ المصدر السابق ص١٧٠-١٧٢

(٣)_ المصدر السابق ص١٦٥

(٤)_ المصدر السابق ص١٨٩

هـ) حروف الجر: وأيضا حروف الجر من الحروف العاملة في الأسماء، وقسَّم ابن هشام الحروف الجارة إلى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة:" الواو، والتاء، ومذ، ومنذ، حتى، الكاف، ورُبَّ "، وما يجر الظاهر والمضمر، وهو البواقي [١].

ثانياً: العامل المعنوي عند ابن هشام: ومن هذه العوامل:

١- العامل في المبتدأ والخبر: إذ قال ابن هشام المبتدأ هو: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد " فيؤخذ من كلام ابن هشام أنّ المبتدأ يجب أن يكون مجرد من العوامل اللفظية، والمراد بالعوامل، التي تعمل في ما بعدها " كما الحجازية، وليس، وحروف الجر وغير ذلك"[٢] .

إذن فعامل الابتداء عند ابن هشام: هو عامل معنوي، وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية، وذلك كما أشار في تعريفه السابق.

٢- العامل في الفعل المضارع : ؟أجمع النحويون على أنّ الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو، فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، وعلّق ابن هشام بقوله: وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على السنة المعربين يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم [٣] .

إذن فالعامل في الفعل المضارع وكما ذهب إلى ذلك ابن هشام: هو عامل معنوي، وهو تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم.

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٧٨-٢٨٢

(٢)_ المصدر السابق ص١٣٨-١٣٩

(٣)_ المصدر السابق ص٧٩

وخلاصة القول أنَّ نظرية العامل مستحوذة على أذهان النحاة، وموظفة لتفسير الحركة الإعرابية في الكلم، وكان ابن هشام من هؤلاء النحاة الذين أخذوا بهذه النظرية ووظفها في تفسيره للحركة الإعرابية.

الفصل الثاني:

ابن هشام والمدارس النحوية وآراؤه الاجتهادية

ابن هشام والمدارس النحوية وآراؤه الاجتهادية

سنجيب من خلال هذا المبحث عن مجموعة من الأسئلة التي ستكشف موقف ابن هشام من المدارس النحوية ومن هذه الأسئلة: هل كان ابن هشام منحازاً إلى مدرسة بعينها من المدارس النحوية ؟ وهل كان ابن هشام مبدعاً في قطر الندى أم كان مقلداً متتبعاً غيره ؟ وهل كانت له نظرته الخاصة في تلك الآراء بصرية كانت أم كوفية؟

فابن هشام الأنصاري كغيره من النحاة الذين أخذوا بآراء النحاة السابقين، سواء أكان بشكل فردي أو جماعي، إذ كان يتوفر على أراء سابقية من أعيان المدارس النحوية.

أولاً : المدرسة البصرية :

١-المسائل التي وافق فيها ابن هشام المدرسة البصرية:

-في مبحث التوكيد ، قال ابن هشام :" وقد فُهِمَ من قولي : أجمع ، وجمعاء ، وجمعهما "، أنهما لا يثنيان فلا يقال أجمعان ، ولا جمعاوان ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع.[١]

نلاحظ هنا أنَّ ابن هشام اختار مذهب البصريين وحجته من ذلك أنه يوافق السماع.

-وفي مبحث التعجب، قال ابن هشام:" وأما " أفعل " فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغَّر، قالوا:" ما أُحَيْسِنَهُ "و "ما أُمَيْلِحَهُ " وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ، وهو الصحيح لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر.[٢]

وأشار إلى ذلك الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " إذ قال: أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف؛ لأن

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٣٢٨ ، وانظر الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٢٢

(٢)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٣٥٩

التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء[١].

أمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو " ما أَحْسَنَنِي عندك، ما أضْرَفَنِي في عينك، ما أعْلَمَنِي في ظَنِّكَ " ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنَّك تقول في الفعل:" أرشدني، وأسعدني، وأبعدني " ولا تقول في الاسم مُرْشِدِنِي ولا مُسْعِدِنِي.[٢]

إذن نلاحظ هنا أنَّ ابن هشام علّق على هذه المسألة بقوله: وهو الصحيح وأخذ بعد ذلك يعلل سبب ترجيحه لرأي البصريين إذ قال:" لأنه مبني على الفتح ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، فهذا يدل على موافقة ابن هشام للمدرسة البصرية في هذه المسألة.

- وفي مبحث اسم الفعل قال: ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز فيه " عليك زيدا " بمعنى الْزم زيداً، أن يقال :" زيداً عليك "، خلافا للكسائي فإنه أجازه محتجا عليه بقوله تعالى:" كتاب الله عليكم "[النساء:٢٤] زاعماً أن معناه عليكم كتاب الله، أي الْزموهُ.[٣]

وذكر محيى الدين في كتابه "إعراب القرآن الكريم " بيان هذه المسألة إذ قال:" كتاب مصدر مؤكد، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً وفرضهُ فرضاً، وعليكم جار ومجرور متعلق بمصدر، وذكر أيضا رأي الكسائي إذ قال: أعرب الكسائي:" كتاب الله عليكم " نصبا على الإغراء كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدم المفعول به على اسم الفعل وهو عليكم، ثم قال: وذلك جائز، وقد ورد به

---

(١)_ الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٠٥

(٢)_ المصدر السابق ص١٠٧

(٣)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٨٨

السماع والقياس، وعلّق محيى الدين على ذلك بقوله: والصواب ما ذهبنا إليه ،ولكننا أشرنا إليه " برأي الكسائي" لقبس الذكاء المشرق منه وتفنيده يضيق عنه المجال.[١]

فنلاحظ هنا أنّ ابن هشام خالف الكسائي في هذه المسألة إذ أجاز الكسائي تأخر اسم الفعل عن معموله، وذلك كما أشار " محيى الدين الدرويش "، أمّا ابن هشام لم يجز ذلك وأخذ برأي البصريين في الآية الكريمة التي احتج بها الكسائي بأنّ " كتاب الله " مصدر محذوف العامل ، وعليكم جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر، والتقدير كتب الله ذلك عليكم كتاباً، ودلَّ على ذلك المقدَّر قوله تعالى :" حرمت عليكم " [النساء :٢٣] لأن التحريم يستلزم الكتابة.[٢]

إذن فابن هشام هنا خالف الكسائي وهو أحد أعلام المدرسة الكوفية.

٢- المسائل التي نقل بها ابن هشام عن البصريين دون ترجيح أو مناقشه ومن أمثلة ذلك:

- في مبحث " التنازع "[٣] قال:لا خلاف في جواز إعمال أيِّ العاملين أو العوامل شئت، وإنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقُربِهِ.

فنلاحظ أنّ ابن هشام لم يرجح بين الآراء، وإنما اكتفى بالنقل فقط، وأخذ بعد عرضه لهذين الرأيين يحتج لكل منهما على انفراد دون أن يفضل رأياً على رأي.

- وفي مبحث " الاستثناء "[٤] قال ابن هشام: إذا كان الكلام غيرُ مُوجَبٍ؛ فلا يخلو:إما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً.

---

(١)_ الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن، الكريم وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص سورية – ط٣ – ١٩٩٢م، ج٢/ص١٩٤

(٢)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٨٨ ، محيى الدين درويش : إعراب القرآن الكريم وبيانه ج٢/ص١٩٥-١٩٦

(٣)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٢٣

(٤)_ المصدر السابق ص٢٧٣

فإن كان متصلا جاز في المستثنى وجهان، أحدهما: أن يُجعَلَ تابعا للمستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدل بعضٍ من كل عند البصريين، أو عطفُ نسقٍ عند الكوفيين.[١]

وهنا أيضا لم يرجح ابن هشام بين المدرستين البصرية والكوفية وإنما اكتفى بذكر الآراء فقط دون ترجيح أو تعليق يدل على الموافقة أو الرفض.

- وفي مبحث " إعمال أمثلة المبالغة "[٢] قال ابن هشام: لم يجز بعض البصريين إعمال " فَعِيلٍ، وفَعِلٍ " وأجاز الجرمي إعمال " فَعِلٍ "، دون " فعيل " لأنه على وزن الفعل كـ" عَلِمَ وفَهِمَ " فأبن هشام هنا أيضا لم يبدِ رأيه بهذه المسألة وإنما اكتفى بذكر الآراء فقط ، وكذلك أيضا في مبحث " المبتدأ والخبر "[٣].

٣-المسائل التي خالف فيها ابن هشام البصريين ومن أمثلة ذلك عند ابن هشام:

- في مبحث " رفع الفعل المضارع "[٤] قال ابن هشام: أجمع النحويون على أنّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم كان مرفوعا، كقولك:" يقوم زيدٌ" و " يقعد عمرُو" وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم ،وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو:" إنْ ، لن ، لم، لمَّا " امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالّاً محل الاسم.

وعلّق ابن هشام على هذه المسألة بقوله:" وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرُّده من الناصب والجازم "[٥].

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٧٣

(٢)_ المصدر السابق ص٣٠٧

(٣)_ المصدر السابق ص١٤٢

(٤)_ المصدر السابق ٧٩

(٥)_ المصدر السابق ص٧٩

نلاحظ هنا أنّ ابن هشام رفض رأي البصريين القائل بأنّ رافع الفعل المضارع هو حلوله محل الاسم، ورجح رأي الفراء وأصحابه الذين يمثلون مدرسة الكوفة القائل بأن رافعه نفس تجرُّده من الناصب والجازم.

- وفي مبحث " العلم "[١] ومن خلال حديثه عن اجتماع الاسم مع اللقب قال: وجب كون الثاني تابعا للأول في إعرابه: إمَّا على أنه بدل منه، أو عطف بيانٍ عليه، وإن كانا مفردين " كزيد قفة " و " سعيد كرز "، فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة والإضافة أكثر.

إذن نلاحظ هنا أنّ ابن هشام خالف البصريين ووافق الكوفيين، وذلك من خلال ترجيحه لرأي الكوفيين الأول إذ قال: الصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة، وهو بذلك يخالف البصريين الذين يوجبون الإضافة، فابن هشام هنا اختار الرأي الذي يراه صحيحا أو مناسبا، دون التحيز لمدرسة بعينها، وكذلك أيضا في مبحث " النواسخ كان وأخواتها "[٢] ومبحث " عطف النسق"[٣] .

إذن فمن خلال الأمثلة السابقة نستطيع القول إنَّ لابن هشام نظرة خاصة في تلك الآراء إذ كان يأخذ من آراء هذه المدرسة ما يوافق منهجه ويرفض ما يخالف منهجه.

فابن هشام يأخذ عن أي مدرسة، ثم يناقش ويحاور ويعلل، وينتقي الرأي الذي يراه مناسبا لمنهجه بعد أن يضفي عليه شيئا من شخصيته.

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص١٢٠-١٢١

(٢)_ المصدر السابق ص١٥٩-١٦٠

(٣)_ المصدر السابق ص٣٣٧

ثانيا: المدرسة الكوفية:

١-المسائل التي وافق فيها ابن هشام الكوفيين ومثال ذلك عند ابن هشام:

-في مبحث " النواسخ كان وأخواتها "[١] قال : للخبر ثلاثة أحوال منها التقدم على الفعل واسمه كقولك " عالما كان زيدٌ " ، ... ويمتنع ذلك في " خبر ليس ، ودام " ، وأما امتناع ذلك في خبر ليس فهو اختيار الكوفيين ، والمبرد ، وابن سراج ، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل " ذاهبا لست "ولأنها فعل جامد فأشبهت " عسى " وخبره يتقدم بالإتفاق .

نلاحظ هنا أنّ ابن هشام وافق الكوفيين في هذه المسألة وذلك من خلال قوله: وهو صحيح.

٢-المسائل التي خالف فيها ابن هشام الكوفيين ومن أمثلة ذلك:

- في مبحث " الاسم الموصول "[٢] قال : وإنما تكون "ذا " موصولة بشرط أن يتقدمها " ما " استفهامية أو " من" الاستفهامية ....فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة، خلافا للكوفيين، واستدلوا بقوله:

عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عليكِ إمَارَةٌ أمِنْتِ وهذا تحمِلِينَ طَلِيقُ

قالوا:" وهذا " موصول مبتدأ، "وتحملين " صلتُهُ، والعائد محذوفٌ و"طليق" خبره، والتقدير: والذي تَحْمِلِينَهُ طليقٌ.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون "ذا " للإشارة، وهو مبتدأ و" طليق " خبره "وتحملين " جملة حالية.[٣]

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص١٥٥-١٥٦

(٢)_ المصدر السابق ص١٢٧-١٢٩

(٣)_ المصدر السابق ص١٢٩

فابن هشام هنا خالف الكوفيين إذ لا يجيز أن تكون "ذا " موصولة إلا إذا تقدمها " ما " الاستفهامية ، أو "من " الاستفهامية ، أمَّا الكوفيون فقد أجازوا أن تكون موصولة دون أن يتقدمها شيء من ذلك .

- وفي مبحث " النواسخ ظن وأخواتها "[١] قال: ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً، لم يُجز الإهمال، لا تقول :"ظننتُ زيدٌ قائمٌ " ، بالرفع، خلافا للكوفيين.

فابن هشام هنا خالف الكوفيين الذين يجيزون الإعمال، وذلك عندما تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معا، أما ابن هشام فلا يجيز ذلك، وكذلك أيضاً في مبحث " النائب عن الفاعل"[٢]، ومبحث " إعمال أمثلة المبالغة "[٣].

٣-المسائل التي ذكر فيها ابن هشام رأي الكوفيين من غير ترجيح، فقد ورد ذكر هذا في المطلب الثاني من هذا البحث، إذ كان يذكر ابن هشام رأي المدرستين البصرية والكوفية دون أن يرجح رأياً أو آخر.

إذا فمن خلال عرضنا للأمثلة السابقة لا نستطيع أن نضع ابن هشام في صف مدرسة نحوية معينة، إذ لم يكن من التابعين للبصريين، ولا من الملتزمين لمذهب الكوفيين، أي أنّ ابن هشام لم يكن متشدداً في الأخذ عن مدرسة نحوية بعينها، بل كان وسطاً يأخذ من كلتا المدرستين.

فابن هشام وإن بدا لنا مدافعا عن آراء البصريين ومجاريا لهم، فلم يكن انسياقه هذا باردا لا حياة فيه ولا تأمل، وإنما هو انسياق صادر عن فكر حر متجرد عن كل عصبيه.[٤]

---

(١)_ ابن هشام : شرح قطر الندى ص١٩٩

(٢)_ المصدر السابق ص٢١١

(٣)_ المصدر السابق ص٣٠٧

(٤)_ ابن هشام الأنصاري : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، تحقيق: الأستاذ الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية – الأردن – عمان – ٢٠٠٧م، ج١/ص٢٠٩-٢١٠

ابن هشام يقف مع البصريين في أغلب اختياراته يتحمس لهم ويدافع عنهم ، دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين، وذلك كما اتضح لنا من خلال الأمثلة السابقة، فابن هشام ناضج الفكر يرجح ما يراه راجحا، ويضعف ما يراه ضعيفا.

إذن فمنهج ابن هشام في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارا لنفسه منها ما يتماشي مع مقاييسه مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج .[١]

آراء ابن هشام الاجتهادية:

ومن آراء ابن هشام الاجتهادية في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى":

١- في مبحث " أنواع الفعل وأحكامه "[٢] قال: ولما كان من الأفعال الماضية ما أُختلف في فعليته نَصَصْتُ عليه، ونبَّهت على أنَّ الأصح فعليته، وهو أربع كلمات:" نعم، وبئس، وعسى، وليس، " فأما " نعم وبئس" فذهب الفرَّاء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان، واستدلُّوا على ذلك بدخول حرف الجرِّ عليهما في قول بعضهم – وقد بشِّرَ ببنتٍ – " والله ما هي بنعم الولد".

وأما " ليس " فذهب الفارسي في الحلبيَّات إلى أنها حرف نفي بمنزلة "ما " النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُقَير .

وأما " عسى " فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعلَّ، وتبعهم على ذلك ابن السَّرَّاج، والصحيح أنَّ الأربعة أفعالٌ، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ.

وذهب البصريون إلى أنّ "نعم، وبئس" فعلان ماضيان لا يتصرفان؛ فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالضمير المتصرف.[٣]

---

(١)_ المصدر السابق ص٣٤٧

(٢)_ ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٤٧-٤٨

(٣)_ انظر الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف،ص٨٦- ٩٠

فابن هشام هنا خالف ورفض ما ذهب إليه بعض النحاة، وأثبت أنَّ هذه الكلمات الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ، وبهذا الدليل يكون خالف البصريين في الاستدلال على فعلية "نعم، وبئس".

٢- وفي مبحث " أنواع الفعل وأحكامه "[١] قال: وأما "هات "، " وتعال " فعدهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال، والصواب أنهما فعلا أمر، بدليل أنهما دالّان على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة تقول " هاتِي " و " وتَعَالَي ".

إذن فهنا أيضا خالف ابن هشام بعض النحويين، وأثبت أنَّ "هات وتعال" ليسا من اسماء الأفعال، وإنما هما فعلا أمر، ويتضح أيضا أنَّ ابن هشام لم يكن السابق في هذا الرأي، والذي دلّ على ذلك قوله: "عدَّهما جماعة من النحويين " فهذه الجملة تدل على أنَّ هناك جماعة من النحويين ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن هشام، وابن هشام أخذ بهذا الرأي لأنه يتوافق مع منهجه النحوي .

٣- وفي مبحث "عطف النسق" [٢] قال السيرافي: " أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أنَّ الواو للجمع من غير ترتيب".

وأقول: إذا قيل " جاء زيد وعمرو " فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معانٍ؛ أحدها أنْ يكونا جاءا معا، والثاني أنْ يكون مجيئهما على الترتيب، والثالث أن يكون على عكس الترتيب [٣].

إذن فابن هشام هنا خالف بعض النحويين واللغويين، بأنَّ الواو للجمع من غير ترتيب، وأثبت أنها تجيء لثلاثة معان: المعية والترتيب وعكس الترتيب، فابن هشام لم يكن السابق إلى هذا

---

(١)_ المصدر السابق ص ٥١

(٢)_ المصدر السابق ص ٣٣٧.

(٣)_ المصدر السابق ص ٣٣٧.

الرأي، إذ أشار في كتابه " اللمحة البدرية " أنَّ بعض الكوفيين أشار إلى أنَّ الواو تقتضي الترتيب أيضاً "[١].

إذن فابن هشام لم يكن السابق لهذا الرأي في هذه المسألة، إلا أنه اختار لنفسه الرأي الذي يتوافق مع منهجه النحوي، وكذلك أيضا في مبحث "عطف البيان"[٢] وفي مبحث " موانع الصرف[٣].

نستطيع القول هنا من خلال ما سبق أنَّ ابن هشام لم يكن ناقلاً أو جامعا فقط لآراء هذه المدارس النحوية أو النحاة السابقين، بل كان يخضع هذه الآراء للتحليل والكشف، حتى يتسنى له الحصول على الآراء التي توافق منهجه النحوي، وذلك بعد أن يضفي عليها شيئا من شخصيته، ليقدم بذلك قواعد ومسائل منظمة ومبسطة بعيدة عن التعقيد النحوي .

فابن هشام له حضور وشخصية، وذلك من خلال ذكره للآراء النحوية، ونقده لهذه الآراء، وترجيح ما يراه منسجماً مع منهجه وما يفكر به، وساعده على ذلك ثقافته الواسعة، وبدت شخصيته أيضا من خلال آرائه الاجتهادية التي ذكرها، والتي كانت نتيجة لثقافته الواسعة التي هيأت له ذوقاً رفيعاً.

---

(١)_ انظر ابن هشام : شرح اللمحة البدرية ج ٢ /ص ٣١٤.

(٢)_ المصدر السابق ص٣٢٢

(٣)_ المصدر السابق ص٧٤

الفصل الثالث

منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية

منهج ابن هشام في ترتيب المسائل النحوية:

يختلف علماء النحو فيما بينهم في ترتيب المسائل النحوية في كتبهم، ويعود هذا الاختلاف إلى نظرة كل منهم للنحو، ونظرته إلى الهدف الذي من أجله ألف كتابه، كما نجد ذلك عند ابن هشام، فمنهجه في ترتيب المسائل النحوية يختلف عن غيره من النحاة، وأيضا يختلف منهج ابن هشام في مؤلفاته، فمنهجه في كتابه "شرح قطر الندى وبل الصدى" يختلف عن منهجه في "المغني" ويعود هذا وكما أشرنا سابقا إلى هدف المؤلف من الكتاب .

ويمكن تقسيم ترتيب ابن هشام للمفردات النحوية إلى ثلاثة أقسام:

المقدمة وتشمل: الكلمة وأقسامها، والمعرب والمبني، والنكرة والمعرفة.

المتن ويشمل: المرفوعات، والمفعولات، والمنصوبان، والمجرورات.

الخاتمة وتشمل: عمل الفعل، التوابع، العدد، موانع الصرف، والتعجب، والوقف، وهمزة الوصل.

أما أقسام الكلمة فقد قسمها ابن هشام إلى: اسم وفعل وحرف، ثم أخذ بعد ذلك يذكر علامات كل من الاسم والفعل والحرف، وأحكام الفعل، ونص على ما اختلف فيه من هذه الأقسام، ثم عرّف الكلام اصطلاحا، وذكر صور تأليف الكلام وهي ست : اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

ومن خلال حديث ابن هشام عن الاسم تطرق إلى الحديث عن المعرب والمبني، إذ قسم الاسم إلى معرب ومبني، ثم بين معنى الإعراب والبناء اصطلاحا، ثم قسم المبني إلى أربعة أقسام : مبني على الكسر، ومبني على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون .

أما عن المعرب فقد تطرق له ابن هشام بعد ذكره لأقسام الكلمة، فبين معنى الإعراب اصطلاحا، ثم ذكر أنَّ أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وذكر ابن هشام أنَّ لهذه

الأنواع علامات أصول وعلامات فروع، فالأصول هي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وتفرع عن هذه الأصول سبعة أبواب وهي:" الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وما جمع بألف وتاء مزيدتين، وما لا ينصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع والفعل المضارع المعتل الآخر، فتكلم في رفع الفعل المضارع ونواصبه وجوازمه.

وكان ينبغي على ابن هشام هنا أن يقدم بيان الإعراب والبناء على بيان المعرب والمبني، وذلك لأن المعرب مأخوذ من الإعراب، والمبني مأخوذ من البناء، إلا أنه تحدث عن المعرب والمبني قبل أن يتحدث عن الإعراب.

ثم تحدث عن النكرة والمعرفة، فعرّف النكرة ثم تحدث عن المعرفة، وبين أنها ستة أقسام : الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، وذو الأداة (المعرف بـ ال)، وما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة (المضاف إلى معرفة).

ثم تكلم في المرفوعات وبدأ بالمبتدأ والخبر، فعرّف كلا منهما، وبين أنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاما أو خاصاً، ثم تابع الكلام عن النواسخ، وبعد أن عرف النواسخ لغة واصطلاحاً قال: وهي ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إنَّ وأخواتها، ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها، ثم أخذ يبين ويوضح هذه الأقسام الثلاثة، وتكلم أيضا في الأحرف النافية العاملة عمل ليس، ولا النافية للجنس، ثم تابع حديثه عن الفاعل فعرفه وذكر أحكامه، وأتبعه بما يتعلق به من نائب الفاعل، والاشتغال، والتنازع .

فنلاحظ أنَّ ابن هشام أتبع التنازع، والاشتغال، إلى باب الفاعل هنا.

أما المفعولات فقد قسمها ابن هشام إلى خمسة أقسام، وهي المفعول به، والمفعول المطلق وهو المصدر، والمفعول فيه وهو الظرف، والمفعول له، والمفعول معه، ومن خلال حديث ابن

هشام حول المفعول به أتبعه بالمنادى ملاحظا أنَّ المنادى نوع من المفعول به، فتحدث في أنواع المنادى وأحكامه.

ولما انتهى ابن هشام في الكلام عن المفعولات، شرع في الكلام عن بقية المنصوبات، وبدأ بالحال، ثم أتبعه بالتمييز، وختم المنصوبات بالمستثنى.

أما المجرورات فقد قسمها ابن هشام إلى قسمين: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل ثم أتبعه بالمجرور بالإضافة.

أما القسم الأخير من الكتاب فقد خصصه ابن هشام للحديث عن المسائل التي لم يستطع إدراجها تحت أي نوع من الأنواع السابقة، كموانع الصرف، والعدد وهمزة الوصل، وغيرها، وأطلقت على هذا القسم الخاتمة، لأنه يصلح أن يكون خاتمة للكتاب .

وفي هذه الخاتمة ابتدأ ابن هشام بذكر الأسماء التي تعمل عمل أفعالها، وهي سبعة: اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأخذ يوضح ويبين كل من هذه الأقسام على حده.

ثمّ تكلّم في التوابع، وذكر أنَّ التوابع خمسة أقسام وهي: النعت، والتوكيد، وعطف بيان، وعطف نسق، والبدل، أما النعت فقد عرفه ابن هشام وذكر فوائده وأحكامه.

أما التوكيد فبين ابن هشام أنَّه ضربان: لفظي، ومعنوي، أما عطف البيان وعطف النسق، فعدهما ابن هشام مستقلين كل منهما بمفرده " بخلاف الزجاج وغيره إذ عدوا هذين القسمين واحداً"[١] وأخذ يتكلم في حروف العطف، أما البدل فبعد أن عرفه ذكر أقسامه.

---

(١)_ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣١٦

ثم تناول العدد حيث قسم ألفاظ العدد إلى ثلاثة أقسام:[١] ما يجري دائما على القياس في التذكير والتأنيث، وما يجري على عكس القياس دائما، فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث، وما له حالتان وهو " العشرة " فإن استعملت مركبة جرت على القياس، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس، وتناول أيضا موانع الصرف، ثم تكلّم في التعجب فذكر صيغتي التعجب، وشروط فعل التعجب واسم التفضيل.

وفي نهاية هذا الجزء من الكتاب تكلم في الوقف، وهمزة الوصل، وبذلك أنهى ابن هشام التحدث في محتويات هذا الكتاب .

نلاحظ أن ابن هشام بنى كتابه على مقدمة وأربعة عشر باباً مشتملة على بعض الفصول.

وقد سار ابن هشام في ترتيب موضوعاته على طريقة ابن مالك في الألفية ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في أبواب يسيرة كما في مبحث المنادى إذ قدمه ابن هشام بعد المفعول به في حين أورده ابن مالك عقب مبحث التوابع، وأيضا كما في باب " الفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم " أورده ابن هشام بعد مبحث الإعراب بالعلامات الفرعية في حين ورد هذا في أواخر الألفية، وأيضا هناك بعض الاختلافات لكنها لا تؤثر على الترتيب العام الذي يتشابه مع تبويب ألفية ابن مالك.

---

(١)_المصدر السابق ص٣٤٨

الـخـــاتـــمـــة

يعد ابن هشام علما من أعلام النحو البارزين، وكان ذا منهج متميز في التعامل مع أصول النحو العربي، كما أنه لم يلتزم بمنهج مدرسة نحوية معينة إذ كان يأخذ بأقوال المدرسة البصرية والكوفية، وكانت له نظراته الخاصة في ذلك.

وأكتفي هنا بذكر بعض النتائج التي توصلت إليها:

١- لقد اعتبر ابن هشام السماع أول أصول النحو العربي وأولاها بالاهتمام، إذ النص أقوى حجة من غيره، ومثله في ذلك مثل النحاة الذين سبقوه وعاصروه، فكانت موارده تتمثل في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمه ونثره.

٢- إنَّ للقرآن الكريم مكانة مميزة عند ابن هشام إذ أولى الآيات القرآنية اهتماماً بالغاً، حيث بلغ عدد الشواهد القرآنية أربعمئة وثلاثة وثلاثين شاهداً قرآنياً في مختلف أبواب الكتاب.

٣- أما القراءات القرآنية فقد اعتنى بها ابن هشام إذ كان يستشهد بالقراءات الصحيحة والشاذة، ولم يرفض القراءات الشاذة مع أنه كان في بعض المسائل يرجح بين القراءات، إلا أنه لم يرفض القراءة الأخرى وكان يجيزها، أما أنه كان يوجه النقد فإنه لم يوجه هذا النقد إلى القراءة بعينها وإنما إلى اللغة التي نسبت إليها القراءة، وكان يعمد أيضا إلى توجيه بعض القراءات وبيان حجة قراءتها، فهذا يدل على عناية ابن هشام بالقراءات القرآنية ومدى اهتمامه بها .

٤- أما موقف ابن هشام من الحديث النبوي الشريف فقد كان من المجيزين مطلقا بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ودلّ على ذلك إيراده مجموعة من الشواهد الحديثية متفردة غير معززة بغيرها من الشواهد السماعية الأخرى، إلا أنَّ عدد الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهد بها ابن هشام قليلة جداً إذ بلغت تسعة عشر شاهدا حديثيا، وبما أنّ ابن هشام كان من

المجيزين للحديث النبوي الشريف كان عليه أن يكثر من الأحاديث المستشهد بها، وجاء أيضاً بعدد من الأحاديث النبوية معززة بكلام العرب شعرا ونثرا.

٥- أما الشاهد الشعري فقد اعتدّ به ابن هشام إذ احتل عنده المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به، فقد استشهد بمئة وخمسين شاهداً شعرياً، استشهد بشعر شعراء عصر الاحتجاج "الجاهلي والمخضرم والإسلامي " وأورد أيضا أبياتاً شعرية من الطبقة الرابعة "المولدون" من قبيل التمثيل والاستئناس بمعناها وليس من قبيل التقعيد النحوي، أما الشواهد المجهولة القائل فقد أخذ بها ابن هشام متبعا النحاة المتقدمين.

٦- أما كلام العرب نثرا فلم يكثر منه ابن هشام، وهذه الظاهرة منتشرة أيضا عند أغلب النحاة، إذ بلغ عدد الأمثال عند ابن هشام أربعة أمثال فقط مع أنه يحتج بها.

٧- أما لغات القبائل العربية فقد أورد ابن هشام مجموعة من لغات العرب، وذلك لدعم رأي نحوي ذهب إليه، أو لتأكيد قاعدة نحوية، أو ليبين أنَّ هذه اللغة قليلة، إلا أنَّ ابن هشام لم يلتزم بالضوابط المكانية التي أشار إليها النحاة بل تجاوز هذا الحد.

٨- أما المثال النحوي المصنوع فقد اعتمد عليه ابن هشام، وكان يقدمه على الأصول السماعية، وذلك ليبسط المسائل النحوية، ويبعدها عن التعقيد، وذلك لأن كتابه كما أشرنا سابقا كتاب تعليمي، هدفه تبسيط وتبيين المسائل النحوية حتى يستسيغه طلبة العلم ويقبلوا عليه.

٩- اهتم ابن هشام بالقياس واعتدّ به في مختلف القضايا النحوية أصلا من الأصول النحوية، إلا أنه لم يكثر من استخدام لفظة القياس، وكان يتجنب القياس المنطقي الفلسفي، وذلك لأنه يريد أن يبعد هذا الكتاب عن التعقيد.

١٠- أما الإجماع فقد أخذ به ابن هشام، إلا أنَّ القضايا التي استدل عليها ابن هشام بالإجماع قليلة في كتابه هذا، وأيضا لم يشر ابن هشام إلى الإجماع بحق، والألفاظ التي استخدمها

ابن هشام قد يقصد بها إجماع البصريين والكوفيين، وقد يقصد إجماع البصريين فقط، إذ لا نثق بهذا الإجماع إلا بعد التحقيق والتثبت.

١١-أما العلّة، فقد كان ابن هشام يبتعد قدر الإمكان عن التعليلات النحوية، إلا على سبيل الاحتجاج والضرورة دون أن يناقش أو يرجح، لأن ذلك يقود إلى تعقيد المسائل النحوية وقواعد العربية، إذ كان يعمد إلى تقرير الأحكام النحوية بشواهد وأمثلة، أما العلل التي ذكرها فهي سهلة التناول بعيدة عن التعقيد .

١٢- وأخذ ابن هشام أيضا بنظرية العامل وكان من المناصرين لهذه النظرية، إلا أنه لم يطل الحديث في هذه النظرية، وذلك لأن هدفه تيسير النحو على الطلبة.

١٣-أما موقف ابن هشام من المدارستين البصرية والكوفية، فقد كان يقف مع البصريين في أغلب اختياراته دون أن يوصد الباب أمام بعض آراء الكوفيين، إذ يختار لنفسه ما يتماشى مع مقاييسه، ويخضع هذه الآراء للتحليل والكشف، حتى تتماشى مع منهجه، وهو بذلك يضفي عليها شيئا من شخصيته، فابن هشام لم يكن ناقلاً أو جامعاً وإنما له حضور وشخصية وبصمة واضحة وذلك من خلال بعض الآراء التي كان يثبتها في هذا الكتاب .

١٤- وأخيراً يتضح من خلال مباحث هذا الكتاب أنه يميل إلى الإيجاز والاختصار، وسهولة التعبير.

المصادر والمراجع

١.**القرآن الكريم**

٢.ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ت٨٣٣هـ): **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية – بيروت

٣.ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ): **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار سزكين للطباعة – ط٢ – ١٩٨٦م.

– **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية – ط٢ – ١٩٥٢م

٤.ابن خالويه، أبو عبدالله حسين بن أحمد(ت٣٧٠هـ): **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق– بيروت – ط٣ – ١٩٧٩م

– **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة – القاهرة – ١٩٣٤م.

٥.ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون(ت٨٠٨هـ): **المقدمة**، تحقيق:عبد السلام الشادي، بيت الفنون والعلوم والآداب– الدار البيضاء– ط١ – ٢٠٠٥م.

٦.ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد: **لسان العرب**، دار صادر – بيروت.

٧.ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: **شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد**، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ٢٠١١م.

– **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية** ، تحقيق: الأستاذ الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية – الأردن – عمان – ٢٠٠٧م

٨.أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٩٣م

٩.أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**، دار غريب – القاهرة – ط١ – ٢٠٠٧م.

١٠. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني(ت٩٠٠هـ): **شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك "**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٥٥م.

١١. الأفغاني، محمد سعيد بن الحاج الأفغاني(ت١٩٩٧هـ): **في أصول النحو**، مطبعة جامعة دمشق – ط٣ – ١٩٦٣م

١٢. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة – ط١ – ٢٠٠٢م.

– **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٩٧م.

– **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧م

١٣. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري(ت ٣٢٧هـ): **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٩٧١م.

١٤. أنيس، إبراهيم: **في اللهجات العربية**، مكتبة الانجلو المصرية– ط٢ – ١٩٥٢م.

١٥. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم(ت٢٥٦هـ): **صحيح البخاري**، فياض للطباعة والنشر، طبعة جديدة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، راجعه لغويا: أحمد محمد معوض – ٢٠١١م.

١٦. البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ): **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط٢ – ١٩٧٩م.

١٧. البنا، أحمد بن محمد: **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة** عشر، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب – بيروت –ط١ – ١٩٨٧م

١٨. ترزي، فؤاد حنا: **في أصول اللغة النحو**، دار الكتب – بيروت – ١٩٦٩م.

١٩. الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ): **التعريفات**، مكتبة لبنان – بيروت – طبعة جديدة – ١٩٨٥م.

٢٠. الجمحي، محمد بن سلام: **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني– القاهرة – ١٩٧٤م.

٢١. الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان– ط٤ – ١٩٩٠م

٢٢. حداد، حنا جميل: **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم – الرياض– ط١ – ١٩٨٤م.

٢٣. الحديثي، خديجة: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشد – بغداد – ١٩٨٠م.

– **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧– ١٩٧٤م

٢٤. حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب – ١٩٩٤م.

٢٥. حسانين، عفاف: **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية، طبعة جديدة، ١٩٩٦م

٢٦. حسين، محمد خضر: **دراسات في العربية وتاريخها**، المكتب الإسلامي – مكتبة دار الفتح– دمشق – ط٢ – ١٩٦٠م.

٢٧. الحلواني، محمد خير(ت١٩٨٦م): **أصول النحو العربي**، الأطلسي_مطبعة إفريقيا الشرق _الدار البيضاء_١٩٨٣م

٢٨. خاروف، محمد فهد: **الميسر في القراءات الأربع عشرة**، مراجعة: محمد كريم راجح، دار الكلم الطيب – بيروت – ط١ – ٢٠٠٠م

٢٩. الخالدي، كريم حسين: **أصالة النحو العربي**، دار الصفاء للنشر – عمان– ط١ – ٢٠٠٥م.

٣٠. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد(ت٤٤٤هـ): **التيسير في القراءات السبع** ، تحقيق: اوتويرتزل، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – ط٢ – ١٩٨٤م

٣١. الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن، الكريم وبيانه**، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص سورية – ط٣ – ١٩٩٢م.

٣٢.الدمشقي، عبد القادر بن بدران : **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل** ، صححه وقدم له : الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ –١٩٨١م

٣٣. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: أحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر – ط٢ – ١٩٧٣م.

٣٤. الزبيدي، سعيد جاسم: **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق للنشر – عمان الأردن – ط – ١٩٩٧م.

٣٥. الزجاجي، أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، دار النفائس – بيروت – ط٣ – ١٩٧٩م.

٣٦. الزحيلي، وهبة: **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر – دمشق – ط١ – ١٩٨٦م.

٣٧. الزرقاني، محمد عبد العظيم: **مناهل العرفان في علوم القرآن**، تحقيق: فوّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب – بيروت – ط١ – ١٩٥٥م

٣٨. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: **الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود – والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان – ط١ –١٩٩٨م

٣٩. سيبويه، أبو عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت – ط٣ – ١٩٨٣م.

٤٠. السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – بيروت – ط١ – ١٩٧٩م

- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه – ط١ – ١٩٦٧م

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية– بيروت– ط٢– ٢٠٠٦م

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية – صيدا بيروت – ١٩٨٦م.

٤١. الشاعر، حسن موسى: **النحاة والحديث النبوي**، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان – ط١ – ٢٠١٠م.

٤٢. شعيب، عمران عبد السلام: **منهج ابن هشام من خلال كتابه " المغني "**، دار الجماهير للنشر – بنغازي – ط١ – ١٩٨٦م

٤٣. الصغير، محمود أحمد: **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، دار الفكر – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٩٩م.

٤٤. الضبع، يوسف عبد الرحمن: **ابن هشام وأثره في النحو**، دار الحديث _ القاهرة _ط١_ ١٩٩٨م.

٤٥. ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، دار المعارف – القاهرة – ط٧ – ١٩٦٨م

٤٦. العسقلاني، ابن حجر: **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب الحديثة (مطبعة المدني) – ط٢ – ١٩٦٦م

٤٧. العسكري، أبو الهلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري: **جمهرة الأمثال**، ضبطه وكتب حواشيه: الدكتور أحمد عبد السلام –دار الكتب العلمية– بيروت لبنان – ط١ – ١٩٨٨م.

٤٨. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسن(ت٦١٦هـ):إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزّوز_ عالم الكتب _ بيروت_ ط١ _ ١٩٩٦م.

٤٩. عوض، سامي: **ابن هشام النحوي بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته في النحو**، دار طلاس – دمشق –ط١– ١٩٨٧م.

٥٠. عيد، محمد: **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب – القاهرة – ط٤ – ١٩٨٩م.

٥١. فجال، محمود: **الحديث النبوي في النحو العربي**، أضواء السلف– الرياض– ط٢– ١٩٩٧م.

٥٢. فريحة، أنيس: **نظريات في اللغة**، دار الكتاب اللبناني– بيروت – ط٢ – ١٩٨١م.

٥٣. القرطبي، ابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي: **الرد على النحاة**، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة – ط –١ ١٩٧٩م.

٥٤. قطامش، عبد المجيد: **الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية**، دار الفكر – دمشق – ط١ – ١٩٨٨م.

٥٥. القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – ط٥ – ١٩٨١م.

٥٦. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت –ط٣ – ١٩٨٤م.

٥٧. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – ط٢ – ١٩٧٩م.

٥٨. مختار،أحمد وعبد العال سالم مكرم: **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء**، جامعة الكويت – ط٢ – ١٩٨٨م.

٥٩. المخزومي، مهدي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مكتبة مصطفي البابي الحلبي وأولادة – مصر – ط٢ – ١٩٥٨م.

- **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي – بيروت لبنان– ط٢– ١٩٨٦م.

٦٠. مسلم، الحافظ أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري(ت٢٦١هـ): **صحيح مسلم**، بعناية: محمد الفاريابي، دار طيبة – الرياض – ظ١ – ٢٠٠٦م.

٦١. مصطفي، إبراهيم: **إحياء النحو**، مكان النشر: القاهرة ط٢ – ١٩٩٢م.

٦٢. مكرم ، عبد العال سالم: **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة** – دار الشروق – عمان الأردن – ط١ – ١٩٨٠م

٦٣. الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق – عمان الأردن – ط١ – ٢٠٠٧م.

- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق للنشر – عمان الأردن – ط١ – ٢٠٠٠م.

٦٤. الميداني، أبو الفضل احمد بن محمد النيسابوري: **مجمع الأمثال**، دار مكتبة الحياة – بيروت – ١٩٦١م.

٦٥. نحلة، محمود احمد: **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية – بيروت لبنان – ط١ – ١٩٨٧م.

٦٦. النووي، محيي الدين زكريا يحيي بن شرف بن مرّي: **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرح النووي على مسلم**، بيت الأفكار الدولية – الأردن – طبعة جديدة – ٢٠٠٠م.

٦٧. نيل، علي فودة: **ابن هشام الأنصاري، أثاره ومذهبه النحوي**، عمادة شؤون المكتبات_جامعة الملك سعود_الرياض_١٩٨٥م.

٦٨. يعقوب، إميل بديع: **الأمثال الشعبية اللبنانية**، منشورات جرّوس، برس – طرابلس، لبنان –١٩٨٤م.

٦٩. اليوسي، حسن: **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، تحقيق: الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، معهد الأبحاث والدراسات للتعريف "دار الثقافة " – الدار البيضاء – ط١ – ١٩٨١م.

الرسائل الجامعية:

- الربابعة، هارون محمد بدر الدين: **منهج ابن هشام في كتابه "شرح شذور الذهب** " الجامعة الأردنية – عمان الأردن – ٢٠٠٢م.